إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 506 - كانون الثاني / يناير 2023
www.uabonline.org

قطر تُذهل العالم

مجموعة QNB أداء خدماتي تاريخي

QNB
البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT
مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK
KIB
بنك القاهرة Banque du Caire
بنك مصر BANQUE MISR
البنك العربي ARAB BANK

الـفـــردان للـصـرافـة
Alfardan Exchange

حلول مالية بمقاييس عالمية

Top Exchange Houses In The Middle East

أفضل شركة صرافة في قطر

Forbes Middle East

شركة الصرافة الأولى في التحول الرقمي في قطر

خدماتنا

تحويل الأموال

صرف العملات الأجنبية

السبائك والعملات الذهبية

بطاقات السفر

+974 4453 7777 alfardanexchange.com.qa قطر

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية
والأمين العام

أ. محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

الدكتور جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

أ. عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

أ. عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

أ. عثمان بن جلون
(المغرب)

أ. عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

معالي أ. باسم السالم
(الأردن)

أ. عبد الرزاق الترهوني
(ليبيا)

أ. زياد خلف عبد
(العراق)

أ. محمود الشوا
(فلسطين)

أ. رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

ا. عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

أ. الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

أ. محمد العقربي
(تونس)

أ. عباس عبدالله عباس
(السودان)

الإمارات

أ. طارق فايد
المصارف المشتركة

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

لزهر لطرش
الجزائر

Striving to achieve tomorrow's goals is what motivates us today
Our expert corporate services aim to take your business to the next level.
At QNB we dedicate our greatest commodity to your success, our time. Ensuring your goals are achieved is what is most valuable to us.

QNB

qnb.com

التحدّيات المصرفية والمالية العربية والعالمية في 2023

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

بداية، نهنئ دولة قطر بنجاحها في تحقيق قفزات حضارية وإنجازات مشهودة بقيادة سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي عزّز رفعتها وتقدّمها وإزدهارها ووحدتها الوطنية والترابط والتلاحم بين أبناء شعبها. والتهنئة موصولة إلى الإنجاز العظيم الذي أبهر العالم بنجاح أدائها المستحق في التنظيم غير المسبوق لكأس العالم، وإلى قطاعها المصرفي الذي واكب هذه الإنجازات بمسيرة نمو وتطوُّر وريادة تحت مظلّة مصرف قطر المركزي.

في هذا الوقت، يُواجه العديد من الدول العربية والأجنبية، سلسلة أزمات إقتصادية ومالية متلاحقة، نتيجة تراكم الأحداث في العام 2022، والأعوام الأخيرة التي سبقته، أبرزُها: الحرب الروسية – الأوكرانية التي لا تزال تدور رحاها بين الجانبين، من دون أن يظهر أُفق حلّ لها، وتفشّي وباء «كوفيد – 19» الذي ما إن أفلَ مؤخراً حتى ظهر بحدّة في الصين منبعه الأول، فضلاً عن الأزمات الإقتصادية والمالية الجامحة في العديد من الدول ولا سيما منها لبنان الذي يحتاج إلى معالجات سريعة، وتعاون عربي – دولي من أجل إخراج هذا البلد النابض بالحياة من عنق الزجاجة، رحمة بشعبه وإقتصاده ومصارفه وعاصمته الحبيبة بيروت.

ولا شك في أن العاصمة اللبنانية، لا تزال مدينة محبّبة لدى الأُخوة العرب، والتي لطالما قد عانت ولا تزال تعاني من كبوة وإنتكاسة، فإنها ستنهض من جديد بأفضل مما كانت عليه. هذا ما أثبته التاريخ، وما نؤكده راهناً، بعدما شهدت الأعوام الثلاثة الماضية، معاناة اللبنانيين جرّاء جائحة «كورونا» والأزمة الإقتصادية والمالية والمصرفية، في ظلّ غياب أية إصلاحات ملموسة، علماً أن تعافي الإقتصاد اللبناني ممكن والحلول للخروج من نفق الأزمة الإقتصادية والمالية متوافرة وغير مستحيلة، أبرزُها ترشيق القطاع العام، ووقف الإهدار، والحدّ من الفساد من خلال حوكمة رشيدة تُخرج البلاد والعباد من هذه الدوّامة، فضلاً عن إطلاق عملية الدمج المصرفي والتي ينبغي أن تُخرج القطاع من حال الإنهيار وسوء السمعة، إلى إستعادة مكانته في المنطقة والعالم، حيث كان قطاعاً يُحتذى به من حيث الملاءة والإزدهار والإنتشار.

عربياً، نُثمّن أهمية حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي والتي وصلت إلى نحو 4400 مليار دولار في نهاية العام 2022، مسجّلاً بذلك نسبة نمو 8.5 % عن نهاية العام 2021.

أما بالنسبة إلى المؤشرات الأساسية للقطاع، فتشير تقديرات إتحاد المصارف العربية، إلى أن الودائع المجمَّعة قد تصل إلى قرابة 2850 مليار دولار، والقروض إلى نحو 2800 مليار دولار. كما أن موجودات أكبر أربعة قطاعات مصرفية عربية، وهي الإماراتي والسعودي والمصري والقطري توالياً، قد تخطّت عتبة نصف تريليون دولار، ويُتوقع أن تُقارب موجودات أكبر قطاعين مصرفيين عربيين عتبة التريليون دولار لكل منهما في نهاية العام 2022.

في المحصّلة، لقد حقّقت معظم القطاعات المصرفية العربية نسب نمو وأداء جيدة خلال العام 2022، مستفيدة من الأوضاع الإقتصادية الإيجابية السائدة في تلك الدول، ومن معدّلات النمو العالية المدفوعة بإرتفاع أسعار النفط والغاز من جهة، ومن التحسُّن الملحوظ في القطاعات غير النفطية، كالسياحة والإستثمار، بالإضافة إلى التحويلات، من جهة أخرى. ونحن على يقين بأن القطاع المصرفي العربي سيُحقّق المزيد من النجاحات، ومن نسب نمو الأرباح نتيجة مهنيته وإتباعه أعلى المعايير العالمية والتي نالت إعجاب العالم.

المحتويات

- **كلمة العدد**
  - التحدّيات المصرفية والمالية العربية والعالمية في 2023 — 3
- **موضوع الغلاف**
  - نظّمه إتحاد المصارف العربية برعاية محافظ البنك المركزي المصري في شرم الشيخ «منتدى رؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية»: بناء القدرات في مجالات علوم البيانات وتطبيقات الذكاء الإصطناعي في البنوك — 6
  - نجاح قطر الباهر في تنظيم كأس العالم يُرافق خطط الإستدامة المستقبلية — 36
  - الوفاء بوعد تقديم نسخة تاريخية من البطولة مجموعة QNB رحلة مميزة خلال كأس العالم FIFA قطر 2022 — 40
- **الدراسات والأبحاث والتقارير**
  - العالم في تحدٍّ جدّي حيال سيطرة الدولار بعد ظهور التكتل الروسي – الصيني الشرق أوسطي في ظل بوادر سعودية للإنضمام إليه كيف يُمكن أن تتحرّر التجارة العالمية من سيطرة الدولار الأميركي؟ — 26
- **مقابلات**
  - الذهب ثروة تنتجها وتمتلكها دول عربية وتُساهم في تنوّع إقتصاداتها — 32
- **الملتقيات والندوات**
  - «منتدى الإقتصاد العربي» في بيروت بحضور نحو 400 مشارك ميقاتي: لإستكمال مرحلة الإتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي أبو الغيط: الإصلاح هو الخطوة الأولى على «الطريق إلى النفط» — 31
- **نشاط الإتحاد**
  - ورش عمل ودورات تدريبية لإتحاد المصارف العربية في 2022 — 76
- **الأخبار والمستجدات**
  - رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت الشيخ أحمد دعيج الصباح: 40 عاماً من الريادة والتميُّز — 22
  - «قطر الوطني QNB: الظروف غير مهيأة لحدوث تراجع كبير في قوة الدولار — 44
  - 14.3 مليار ريال صافي أرباح QNB خلال 2022 — 46
  - إرتفاع أرباح مجموعة البنك العربي لتصل إلى 544.3 مليون دولار في نهاية 2022 — 48
  - الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح عن القطاع المصرفي العربي في نهاية 2202: حجم الموجودات سيصل إلى 4.4 تريليونات دولار — 50
  - توطين صناعة أجهزة نقاط البيع للدفع الإلكتروني «المركزي السعودي»: بدء تطبيق «بازل 3» في 2023 — 50
  - إرتفاع أرباح «الأهلي السعودي» في 2022 وندوة عن «إدارة النقد ومنتجات تمويل التجارة العالمية» — 52
  - أرباح «بنك الإسكان» في 2022 ترتفع بنسبة 20.2 % والتوصية بتوزيع 25 % أرباحاً نقدية على المساهمين — 53
  - تعاون مشترك بين «الأهلي المصري» و«مصر لتأمينات الحياة» لإطلاق باقة جديدة من منتجات التأمين البنكي — 54
  - إكتمال إجراءات فتح أول بنك جزائري في موريتانيا — 55

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ محمد الإتربي

الأمين العام

د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة

رجاء كموني

الاشتراكات:

للطلاب وموظفي المصارف 75 دولاراً أميركياً

للمصارف والمؤسسات المالية 200 دولار أميركي

المراسلات:

ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110

بيروت - لبنان

هاتف: 377800-1-961+

فاكس: 364955-1-961+ / 364952-1-961+

بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

مقابلات

- البنك الدولي يُخفّض توقعاته لنمو الإقتصاد الصيني عند 2.7 % في 2022 و 2023 55
- «طيران ناس» تحتل المرتبة الرابعة 55
- 5 تطوُّرات ترسم ملامح الإقتصاد العالمي في 2023 تحليل أميركي يحصرها في المنافسة مع الصين والبنية التحتية والتغيُّر المناخي نموُّ الإقتصاد العالمي في العام 2023 إلى 2.7 % مقابل 3.2 % 56
- زادت الميزانية العمومية لـ «المركزي» على أساس سنوي 3.12 %
أصولُ القطاع المصرفي الإماراتي تُناهز 3.64 تريليونات درهم 58
- رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن: نسير نحو إعتماد عملة رقمية وطنية 59
- «برقان» يبيع حصته في مصرف بغداد لضمان أفضل النتائج للبنك ومُساهميه 59
- يُعزّز مكانة المملكة كمركز إقليمي ودولي في مجال تكنولوجيا المعلومات
«ديلويت» تفتتح مركز الأردن الرقمي 60
- بوبيان ينظم بطولة BOUBYAN E- CUP للعبة فيفا 2023 المفتوحة للجميع 60
- «مؤشر الأداء الرقمي في الخليج 2022»:
تقدم ملحوظ لدول مجلس التعاون في التحوُّل الرقمي 61
- التقرير السنوي للتنافسية العالمية 2022:
السعودية حلّت سادسة عالمياً ضمن مؤشر قيم وسلوكيات قطاع الأعمال 61
- في نهاية الربع الثالث من 2022
بنك القاهرة يُحقق 4.8 مليارات جنيه أرباحاً 62
- إطلاق خطة تضمُّ 100 مشروع تحوّلي لدعم تنمية إقتصاد الإمارة
دبي تستهدف 8.7 تريليونات دولار خلال عقد 64
- إنضمام «كريتف زون» إلى مبادرة «الجيل التالي»
من الإستثمارات الأجنبية المباشرة 65
- الدورة الثانية للجنة الإقتصادية المشتركة بين البلدين في أبوظبي
الإمارات وقيرغيزستان تتفقان
على زيادة الإستثمارات المتبادلة وتوسيع شراكتهما التجارية 66
- محافظ سلطة النقد: تعليمات جديدة حول عمولات البنوك
تُعزّز الشمول المالي والتحوّل للدفعات الإلكترونية 67
- «الجمهورية» يبحث مع «التجاري البريطاني»
آفاق التعاون المشترك 68
- «ترانسميد» تطلق برنامج منح دراسية جديداً في كلية لندن لإدارة الأعمال
كلية لندن لإدارة الأعمال تحصل على هبة بقيمة 1 مليون جنيه إسترليني
لدعم الطلاب اللبنانيين الذين يحتاجون الدعم المادي 68
- تكريم وليد الصقعبي من «بوبيان»
بـ «جائزة الكويت للإبداع في مجال العلاقات العامة» 70
- تعيين معاوية الصقلي عضواً منتدباً جديداً لـ «التجاري وفا بنك إيجيبت» 70
- الإسكوا: أكثر من نصف أرباب العمل في الأردن
يعتقدون بإنخفاض إنتاجية الأشخاص ذوي الإعاقة 71
- «دافوس 2023»
تفاؤل بنمو الإقتصاد العالمي وتحفيز الطاقة المتجدّدة 72
- بنك مصر يرفع عائد الشهادة الإدخارية ذات الثلاث سنوات ليصل إلى 17.25 % سنوياً 74
- موافقة مبدئية من «أسواق المال» لـ «الكويت الدولي» KIB لتأسيس شركة 74
- الدكتور محمود محيي الدين:
أسواقُ الكربون الأفريقية فرصة جيدة للإستثمار في العمل المناخي 78

- **Article**

- White House Calls on Congress to 'Step Up Its Efforts' on Crypto Regulation 80

الملتقيات والندوات

الأخبار والمستجدات

نشاط الاتحاد

من اليمين الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح، ورئيس مجلس إدارة الإتحاد محمد الإتربي، ومحافظ جنوب سيناء اللواء خالد فودة ووكيل محافظ البنك المركزي المصري رانيا طوبار وقوفاً للسلام المصري

نظّمه إتحاد المصارف العربية برعاية محافظ البنك المركزي المصري في شرم الشيخ

«منتدى رؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية»:

بناء القدرات في مجالات علوم البيانات وتطبيقات الذكاء الإصطناعي في البنوك

جاء إنعقاد «منتدى رؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2022» في دورته الرابعة في مدينة شرم الشيخ، مصر والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، بمثابة منصّة سنوية مهمّة ومتخصصة للبحث حول أهم المستجدات في مجال إدارة المخاطر والأوراق الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وقد انتظر المنتدى مسؤولو الرقابة على المصارف ورؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية، كي يعرضوا تجاربهم، ومناقشة آخر المستجدات بهدف تطوير أدائهم ورفع مستوى كفاءاتهم من جهة، وتحصين المصارف العربية وتعزيز إلتزامها بمتطلبات لجنة بازل من جهة أخرى.

ومن أبرز المواضيع والمحاور التي ناقشها المنتدى، على مدار ثلاثة أيام، تحديثات عمل لجنة بازل، وتحدّيات القدرة على تحمل الديون السيادية، والعمل المصرفي في عالم يتّسم بإرتفاع معدّلات التضخُّم من خلال المخاطر والتحديات التي تواجه البنوك والسلطات الإشرافية. كما ناقش المنتدى الرقمنة والنظام المصرفي ومخاطر تغيّر المناخ والتمويل الأخضر بما يتضمنه من فرص ومخاطر على البنوك، كذلك

جانب من الشخصيات الرسمية المصرية والعربية خلال افتتاح المنتدى

تأثير إرتفاع أسعار الفائدة على أطر إدارة مخاطر البنوك، كذلك تداعيات الحرب في الروسية - الأوكرانية على البنوك العربية.
إفتتح أعمال المنتدى، محمد الإتربي رئيس مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر، ورانيا طوبار وكيل محافظ البنك المركزي المصري، حيث ألقت الكلمة نيابة عن حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، والدكتور وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، واللواء خالد فوده، محافظ جنوب سيناء، وبمشاركة أكثر من 200 شخصية من القطاع المصرفي المصري والعربي.
وقد تحدث في أعمال المنتدى على مدار ثلاثة أيام متتالية في 13 جلسة، 18 متخصصاً من مصر وعدد من الدول العربية والأجنبية، سواء حضورياً أوعبر تقنية «زوم».
يُذكر أن الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح كرّم في ختام حفل الإفتتاح، اللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء، بجائزة «القيادة والإنجاز» تقديراً لمسيرته المشرّفة.

الإتربي

في الكلمات تحدث **رئيس إتحاد بنوك مصر ورئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي**، فقال: «إن هذا الملتقى له دور بارز في ظل ما يشهده الإقتصاد العالمي، وإقتصادات دولنا العربية، من أحداث بيئية وجيوسياسية وإقتصادية».

وأضاف الإتربي: «إن النشاط الإقتصادي العالمي يشهد تباطؤاً واسعاً فاقت حدّته التوقعات، مع تجاوز معدّلات التضخُّم مستوياتها المسجّلة خلال عقود عدة سابقة، وتنوء الآفاق بأعباء ثقيلة جرّاء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم الدول، والغزو الروسي لأوكرانيا، وإستمرار جائحة «كوفيد - 19»، وتشير التنبوءات إلى تباطؤ النمو العالمي من 0.6 % في العام 2021 إلى 3.2 % في العام 2022، ثم 2.7 % في العام 2023، فيما يمثل أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ العام 2001 بإستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة «كوفيد19-».

وقال الإتربي: «نشهد اليوم مخاطر مغايرة ومتلاحقة لم نشهدها قبلاً، تفرض علينا أن نفكر في سبل مبتكرة للنجاة من آثارها أو بالأحرى التحكُّم في مستويات تأثيرها وتحجيمها، ويتأتى ذلك في ضوء دراسة مدى فعالية خطط التعافي المطبقة بالبنوك وإجراءات

المحـاكاة المرتبطـة بها، بالإضافـة الي مراجعـة التدابير المتخذة للوقـوف على نقاط الضعف لـدى البنوك وتداركها فـي إطار زمني قصير، بالإضافة إلى تبنّي التطبيق الفعال لمبادئ الرقابة الداخلية، وفق منهـج (COSO) من خلال العمل على فعالية التدقيق الذاتي المستند للمخاطر والتقييم الدقيق للمخاطر الجوهرية بالبنوك.

لـذا، فـإن هـذا المنتدى يُعـدّ بمثابة منصّة تسـمح لنـا بتبادل الـرؤى والنظر إلى تطلّعات وتوجُّهـات الكثير من المنظمات الدولية والسـلطات الاشـرافية والرقابيـة المعنيـة، ومن أهمهـا لجنة بازل للرقابـة المصرفيـة (BCBS)، ولا سـيما بعـد إصدارهـا الورقـة النهائيـة المتضمنة لمجموعة التعديـلات الإصلاحية على المناهج المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل والتي تُعد بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل (3) في العام 2017».

وأشار الإتربي إلى أنه «بالنظر للدور الحاسم الذي تلعبه البنوك فـي النظام المالـي العالمي، فإن زيادة قدرة البنوك على إسـتيعاب الصدمـات والمخاطر التي يُمكن أن تتسـبّب في إخفاقات تشـغيلية كبيرة أو إضطرابات واسعة النطاق في الأسواق المالية، مثل الأوبئة، والحـوادث الحاسـوبية، وإخفاقـات التقنيـة أو الكـوارث الطبيعية، سـتُوفر ضمانات إضافية للنظام المالي العالمـي ككل. ويتأتى ذلك مـن خلال رفع مسـتويات القـدرة على التكيُّف التشـغيلي عبر إدارة المخاطر التشغيلية بفعالية».

وقال الإتربي: «تؤدي معدّلات التضخُّم المرتفعة إلى آثار سـلبية عديدة لعلّ أهمّها تراجع القوة الشـرائية وخفض الدخول الحقيقية للأفـراد، ممـا يؤثر في الطلـب بأنواعه، سـواء علـى المنتجات أو الخدمـات والمتضمّنـة كافة أشـكال الخدمـات المصرفية للأفراد والذين يشكلون نسـبة كبيرة سواء على مستوى الإدخار أو الإقراض بالبنوك. وعلى جانب آخر، تُمثل معدّلات التضخُّم المرتفعة ضغوطاً

محمد الإتربي
رئيس إتحاد بنوك مصر
ورئيس إتحاد المصارف العربية

على ربحية بعض الشركات، مما يزيد من حجم المخاطر بالقطاعات التي تنتسب إليها، مما يؤدي بالنهاية إلى تحوُّط البنوك من تمويلها».

وقال الإتربي: «لا شـك في أن إرتفـاع معدّلات التضخم يؤدي إلى حدوث ركود تضخمي يسـود الأسـواق مما يؤدي إلى زيادة المخزونات مـن الإنتـاج نتيجة تراجـع الطلـب، تأثراً بإنخفـاض القوة الشـرائية للمسـتهلكين بفعل التضخم»، مشـيراً إلـى «أن المخاطر التي تواجهها البنـوك لـم تعد تقتصر علـى إدارة المخاطـر التقليديـة المتمثلة في الإئتمـان والتشـغيل والسـوق وغيرهـا، حيـث إن الأمر امتد ليشـمل المخاطر المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات».

جانب من الحضور المصري والعربي في افتتاح المنتدى

حضور مصري وعربي من الخبراء المصرفيين والماليين المتخصصين في شؤون المخاطر

أضاف الإتربي: «لقد بدا في الأفق عدد آخر من المخاطر غير المألوفة بالصناعة المصرفية وهي المخاطر البيئية المرتبطة بتغيُّر المناخ وإنتشار الأوبئة، ولما كانت البنوك محرك قوى في عملية التنمية المستدامة، لذا يتعيَّن على البنوك أن تُدرج المعايير البيئية والإجتماعية ضمن سياساتها بشكل عام سواء المتعلقة بتصميم المنتجات أو تمويل المشروعات، وعلى ذلك فإنه يمكن إستخلاص عدد من التوصيات التي تعزز إدارة المخاطر».

ودعا الإتربي إلى ضرورة «وضع إستراتيجيات مناسبة للتخفيف من المخاطر المحتملة المرتبطة بتعطل نظم التقنية وتطبيقاتها أو تعرّضها للخطر، وأن تُقيم ما إذا كانت المخاطر تقع ضمن حسابات البنك التحوطية في مواجهة المخاطر والإضطرابات، وتبنّي إنشاء نماذج تسعير داخلية متقدّمة للبنوك تعكس حساسية رأس المال للأصول المستهلكة، ودعم هذه النماذج بشكل مستمر بالتوقعات الإقتصادية المستقبلية، بالإضافة إلى إنعكاس تأثيرها على القرارات المالية الداخلية المتعلقة بإدارة رأس المال الرقابي بالبنوك، وإختبار فعالية خطط التعافي المطبقة بالبنوك من خلال زيادة دورات إجراء محاكاة الخطة، وسرعة إعداد خطط التعافي بالبنوك التي لم تبدأ بعد، وتحديث سبل ودورة متابعة أداء العملاء بشكل فعَّال بإستخدام مؤشرات مبتكرة لقياس جودة المحفظة الائتمانية ومتابعة العملاء عن كثب خلال فترة التعامل ولا سيما عند ظهور أية مؤشرات أولية للتعثُّر».

كما دعا الإتربي إلى «التطوير المستمر لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ولا سيما في ما يخص المخاطر غير المالية، وزيادة فعالية التخطيط المستقبلي لكافة معدلات رأس المال الرقابي على مستوى كل بنك بشكل مستقل من ناحية، وعلى مستوى المجموعة المالية الأم التي يتبعُها البنك من ناحية أخرى، وذلك لضمان إتساق السياسات المطبّقة بين المجموعات والبنوك التابعة، والعمل ليس فقط على تطوير إجراءات إختبارات التحمُّل Stress testing التي تقوم بها البنوك عند تقييم إحتياجاتها لرأس المال والسيولة، ولكن أيضاً العمل على تطوير السيناريوهات الأشدّ خطورة والمستخدمة عند إعداد خطط التعافي، وتعزيز نظم المعلومات الإئتمانية بالبنوك، والإدارات والوحدات المتخصصة في كل بنك لتوفير بيانات لحظية لمسؤولي المخاطر لتقييم وقياس وإدارة المخاطر الإئتمانية بشكل إستباقي وفعَّال، إضافة إلى أهمية توجُّه الحكومات العربية نحو الإسراع بجهود التحوُّل الرقمي والتحوّل نحو إقتصاد المعرفة».

الإتربي:
النشاط الإقتصادي العالمي يشهد تباطؤاً واسعاً فاقت حدّته التوقعات

وطالب الإتربي بـ «دعم البنوك لمراكزها المالية وتدعيم المخصّصات والإحتياطات من خلال تحسين دقّة النظرة المستقبلية المنصوص عليها بمعيار 9، والعمل على تحديث النماذج الداخلية للمخاطر ولا سيما نموذج إحتمال التعثر Probability of Default بشكل مستمر ليعكس أثر التغيّرات الإقتصادية بشكل دقيق وحيادي، وتطوير وتخصيص معايير وأُطر قياسية للأمن السيبراني متوافقة مع المعايير والأُطر القياسية الدولية للأمن السيبراني، والتأكد من توظيفها والإستفادة منها في تحقيق مستهدفاتها على النحو الصحيح، وتشجيع الإستثمار في تخصصات الأمن السيبراني

والعمـل علـى بناء القدرات في هـذا المجال في المنطقـة العربية، ومراعـاة إتاحـة التدريب والتأهيـل المسـتمر والمتخصص لجميع الكوادر البشـرية، وتحسين مقومات الأمن السيبراني على الشبكات الوطنية وبخاصة الحكومية والمالية».

المحافظ عبدالله

وألقـت **رانيـا طوبـار وكيل محافـظ البنـك المركـزي المصري**، كلمة المحافظ حسـن عبدالله فقالت: «لطالما عوّدنا إتحاد المصارف العربية بأن يكون سـبّاقاً للدعوة لكل ما هو من شـأنه إلقاء المزيد من الضـوء على أهـم التحديات التي تواجه المصارف العربية والسـلطات الرقابيـة فـي الوطن العربي. ولا شـك في أن الموضوعات التي سـيتمّ طرحها ومناقشـتها خلال المنتدى سـتكون على قدر كبير من الأهمية لتبادُل الخبرات والرؤى في مواجهة التحدّيات الراهنة».

أضافـت طوبـار: «إن العالم بأسـره يمرّ في ظـروف لا تُخفى على أحـد منّا، بعد أن واجه الآثار الناتجة عن جائحة كورونا لقرابة عامين، وكان يتطلّـع إلى العودة لدفع عجلة النمو مع توقعات إنحسـار الجائحة أو التعايش معها. لكن، مع بداية العام أتت الحرب الروسية – الأوكرانية وهـو الحدث الذي ضاعف مـن التحدّيات التي تواجـه البنوك العربية والسلطات الرقابية. وقد أثبتت التجربة العملية أن دعم وتقوية القطاع المصرفـي كان لـه أكبـر الأثر فـي صموده أثنـاء الأزمات، بـل وقيامه

رانيا طوبار
وكيل محافظ البنك المركزي المصري

بمسـاندة باقي قطاعات الدولة ومسـاعدتها على تخطّي تلك الأزمات ومواصلة النمو والإستقرار بمفهومه الشامل إقتصادياً وأمنياً من خلال دوره الطبيعـي في ضخ التمويل ودعم الإقتصاد، وكملاذ آمن لمدخرات وثروات المجتمع».

وتابعـت طوبـار: «إذا تطرّقنا لواقع الظـروف الحالية وما ألقته من

شخصيات مصرفية مصرية وعربية متخصِّصة خلال افتتاح المنتدى

تحدّيات كبيرة على القطاع المصرفي في معظم أنحاء العالم، ومنها بالطبع المنطقة العربية، نجد أن من أهم تلك التحدّيات مخاطر المناخ والمخاطر البيئية، وإرتفاع معدّلات التضخُّم، وحدود القدرة على تحمُّل الديون السيادية، ومخاطر الأمن السيبراني والجرائم المالية. وهذه المخاطر كان لها آثارها على إستراتيجيات البنوك وإطار إدارة المخاطر بها وذلك بجانب المخاطر التقليدية الأخرى التي عرفناها وتعاملنا معها، وإن كانت تلك النوعيات الجديدة من المخاطر لا تزيد فقط من حجم تلك المخاطر المألوفة لدينا، بل تُغيّر من طبيعتها وتُضيف لها أبعاداً جديدة لم تكن في الحسبان سواء للبنوك أو للسلطات الرقابية.

ومن هذه النقطة، يأتي دور السلطات الرقابية والبنوك المركزية بصفة خاصة، ليلقي مزيداً من الأعباء عليها بهدف الحدّ من تلك المخاطر والتعامل معها، سواء على المستوى الكلي للجهاز المصرفي بالدولة أو الجزئي لبعض البنوك فيها، وهو ما يُؤكد ضرورة إنتقاء الإجراءات الرقابية والمهنية المطلوبة والتي تعمل على الحدّ من المخاطر، وفي الوقت عينه تُراعي عدم التأثير على نسب النمو وإنسياب الإئتمان والإستثمار بسلاسة في شرايين الإقتصاد، آخذاً في الإعتبار مستوى السيولة المناسبة ومعدلات الربحية المقبولة».

وقالت طوبار: «لقد أعطت لنا إصدارات لجنة بازل بعض الإرشادات للتعامل مع النوعيات الجديدة من المخاطر، وهو ما سيكون مُثاراً للنقاش خلال الملتقى، إلى جانب الموضوعات الأخرى مثل الرقمنة وتطوير النظام المصرفي والشمول المالي. وقد تكوّنت لدى البنوك في المنطقة العربية، ولا سيما في بعض الدول مثل مصر خلال الأعوام الماضية، العديد من الخبرات والمعرفة وذلك من خلال التجارب والظروف التي مرّت بها أثناء تلك السنوات. كما كانت لعملية الإصلاح المصرفي التي تمّت خلال المرحلة السابقة دور كبير ليس فقط في حماية القطاع المصرفي لكن في حماية البلاد والإقتصاد ككل ومساعدتها في الصمود، فضلاً عن كيفية التعامل مع ملفات الأزمات وضرورة وجود حدود وسياسات واضحة وعملية عند المواقف المختلفة، وأهمية وجود نظام للتنبؤ والإنذار المبكر، بالإضافة إلى ضرورة وضع خطط فعَّالة لإدارة الأزمات على كافة المستويات مثل خطط إستمرارية الأعمال وخطة طوارئ السيولة، وأهمية إجراء إختبارات الضغط وفقاً لسيناريوهات متعدّدة، سواء على مستوى المحفظة الإئتمانية أو قطاعات النشاط الإقتصادي أو العميل الواحد وأطرافه المرتبطة أو تلك المتعلقة بمستويات السيولة على المستوى الكلي والجزئي».

طوبار ممثلة المحافظ عبدالله: من أهم التحدّيات مخاطر المناخ والبيئة والتضخم

د. فتوح

وفي ختام الإفتتاح ألقى **الأمين العام لإتحاد المصارف**

حضور مصرفي ومالي واقتصادي مصري وعربي

العربية الدكتور وسام حسن فتوح كلمة تكريم اللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء، فقال: «لقد أصبحت مؤتمرات وملتقيات إتحاد المصارف العربية مرتبطة بشكل كبير بهذه المدينة العريقة والمضيافة – شرم الشيخ، فهي منذ سنوات أصبحت مكاناً ثابتاً للمؤتمرات واللقاءات، وتوفّر كل ما يُساهم في نجاحها هذه اللقاءات تنظيمياً ولوجستياً، وخدماتياً، إضافة إلى كونها مدينة ساحرة تحتضن أصالة الشرق وجمال الطبيعة، والموقع الإستراتيجي، فهي أكبر مدن محافظة جنوب سيناء، وأشهر المدن السياحية في سيناء، وواحدة من أجمل أربع مدن في العالم، وتأهلّت للفوز بجائزة منظمة اليونسكو، لإختيارها ضمن أفضل خمس مدن سلام على مستوى العالم بين 400 مدينة عالمية، إضافة إلى كونها من أكثر المدن إستضافة للمؤتمرات والملتقيات العربية والعالمية».

أضاف الدكتور فتوح: «لقد تولّى منصب محافظ جنوب سيناء في أغسطس/ آب 2012، وجعل من مدينة شرم الشيخ رمزاً للسلام وفخراً للسياحة وأكثر المدن شهرة في إجتذاب السياح العرب والأجانب، حيث رفع شأنها بين مدن العالم إلى أرقى المعايير والتصنيفات العالمية، وربما الإنجاز الأكبر الذي سُجل على لائحة الشرف، جهود معاليه في المشاركة والإعداد ومتابعة أدقّ التفاصيل في التنظيم الرائع لقمّة المناخ التي عقدت في مدينة شرم الشيخ تحت عنوان: «لحظة فارقة» لمواجهة التغيّر المناخي، والأصداء العالمية والعربية من شرم إلى الشرق مروراً بالصين، ومن شرم إلى الغرب مروراً بالولايات المتحدة الأميركية التي رافقت وتلت أعمال هذه القمّة، وأشادت بروعة ودقّة وإحترافية تنظيم هذا الحدث العالمي الكبير الذي حضره أكثر من 120 رئيساً من قادة دول العالم، وشارك فيه أكثر من 66 ألف مشارك من مختلف دول العالم».

الدكتور وسام حسن فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

د. فتوح مكرّماً اللواء فودة: شرم الشيخ من أكثر المدن إستضافة للمؤتمرات العربية

وتابع د. فتوح: «إنّه معالي اللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء، الذي نتشرّف بتكريمه تقديراً لجهوده في إتقان التميّز في القيادة، والتفرّد بالعمل الجاد، والحرص على تحقيق الإنجاز الذي يخدم بلاده ومنطقته ومدينته، الذين عرفوا اللواء خالد فودة، مثال الجامع بين مزية المنصب إلى مزية الأدب فيه، وكيف يكون النجاح مبنياً على الآراء الثاقبة والتدابير النافذة والخطط الإستراتيجية – فكانت رؤيته المستقبلية لمدينة إسمها شرم الشيخ مدينة السلام».

اهتمام عربي ودولي بكلمات افتتاح المنتدى وجلسات العمل

وعلى الأثر دعا الدكتور فتوح، رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي لتقديم درع الإتحاد لمعالي اللواء خالد فودة.

اللواء فودة

مـن جهته، أشـاد اللـواء خالـد فودة محافـظ جنوب سـيناء بـ «أهداف وتوجهات المنتدى»، مثنياً على إختيار مدينة شـرم الشـيخ لإنعقاد هـذا المنتدى المهـم، ومتمنياً نجاحه و«الخـروج بتوصيات هادفة في إطار تعزيز التضامن العربي بين صنّاع السياسات المالية والنقدية من مختلف قادة ورجال البنوك في الوطن العربي»، وشاكراً الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح على تكريمه بجائزة «القيادة والإنجاز»

اللواء خالد فودة
محافظ جنوب سيناء

اللواء خالد فودة محافظ جنوب سيناء مكرَّماً من إتحاد المصارف العربية ممثلاً برئيس مجلس إدارته محمد الإتربي والأمين العام د. وسام حسن فتوح في حضور رانيا طوبار وكيل محافظ البنك المركزي المصري

جلسات المنتدى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية:

تحدِّي القدرة على تحمُّل الديون السيادية والمخاطر والتحديات حيال البنوك

حضور النخب المصرية والعربية خلال جلسات عمل المنتدى

سلّطت جلسات وأوراق عمل المنتدى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية التي نظمها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، على مدار ثلاثة أيام، في مدينة شرم الشيخ، مصر، الضوء على محاور وأوراق عمل عدة أبرزها: «تحدّي القدرة على تحمّل الديون السيادية وسبل إستيعاب ردود الفعل المعاكسة بين البنوك والحكومات في الظروف الضاغطة»، و«مناقشة أحدث إصدارات لجنة بازل»، و«المخاطر والتحديات التي تواجه البنوك والسلطات الإشرافية في عالم يتّسم بإرتفاع معدّلات التضخم»، و«بناء المرونة التشغيلية في ظل عدم اليقين»، والمخاطر البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية في المصارف»، و«مراجعة نطاق مخاطر المناخ والمخاطر البيئية وآثارها على إستراتيجيات البنوك وإطار إدارة المخاطر»، و«الرقمنة والنظام المصرفي في ضوء المستجدات العالمية»، و«إدارة مخاطر الإئتمان الكامنة للقطاعات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا وإرتفاع تكاليف الطاقة»، و«أثر المخزون الموقت لمخاطر السيولة على إحتياطات السيولة في ظل الظروف العادية والضاغطة»، و«مخاطر الأمن السيبراني والجرائم المالية وآثارها على نماذج أعمال البنوك وتقنيات تخفيف المخاطر في عالم متقلب وشديد التطاير»، و«مشاركة التجربة الرقابية والمصرفية الأوروبية في خطط التعافي وإعادة هيكلة المصارف للتعامل مع الآثار النهائية غير المعروفة على الإقتصاد العالمي»، و«الآثار المتوقعة للمتغيّرات العالمية الراهنة على المصارف العربية».

اليوم الأول

«تحدّي القدرة على تحمّل الديون السيادية»

تناولت الكلمة الرئيسية محور «تحدّي القدرة على تحمّل الديون السيادية وسبل إستيعاب ردود الفعل المعاكسة بين البنوك والحكومات في الظروف الضاغطة»، ألقاها الخبير المصرفي، لبنان، سمير حمود.

ورقة عمل حول «مناقشة أحدث إصدارات لجنة بازل»

وتناولت ورقة العمل محور «مناقشة أحدث إصدارات لجنة بازل» Update on the work of the Bassel Commitee، تحدث فيها مارك فرج، عضو الأمانة العامة للجنة بازل، بنك التسويات الدولية، بازل/ سويسرا.

من اليمين الخبير المصرفي سمير حمود والدكتور أحمد فؤاد خليل

سمير حمود متحدثاً

حلقة نقاش

«المخاطر والتحدّيات التي تُواجه البنوك»

وتناولت حلقة النقاش، «المخاطر والتحدّيات التي تواجه البنوك والسلطات الإشرافية في عالم يتّسم بإرتفاع معدّلات التضخُّم». ترأس الجلسة، سمير حمود، الخبير المصرفي، لبنان. وتحدث فيها كل من: عدنان ناجي، مستشار إدارة الرقابة على المصارف، البنك المركزي الأردني، ومحمد أبو السعود، رئيس إدارة المخاطر للمجموعة (CROs)، عضو مجلس الإدارة التنفيذي، البنك المصري لتنمية الصادرات، مصر، والدكتور أحمد فؤاد خليل، المدير العام لبنك مصر.

ورقة عمل حول

«بناء المرونة التشغيلية في ظل عدم اليقين»

تناولت ورقة العمل، محور «بناء المرونة التشغيلية في ظل عدم اليقين». تحدث فيها حنا صرّاف، رئيس إدارة المخاطر، Starling Bank International، إيرلندا.

اليوم الثاني

ورقة عمل حول

Benchmaark of the Best Practices in Operational Risk Management Within the MENA Bank

تناولت ورقة العمل، محور Benchmark of the Best Practices in Operational Risk Management Within the MENA Banks (معيار أفضل الممارسات في مخاطر الإدارة التشغيلية داخل بنوك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، تحدث فيها ديفيد لانوي الشريك BDO Chapelle، إستشارات مخاطر، بلجيكا.

ورقة عمل حول

«المخاطر البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية في المصارف»

الخبير المصرفي سمير حمود مترئساً الجلسة وبدا عدنان ناجي، محمد أبو السعود والدكتور أحمد فؤاد خليل

حضور مصرفي متخصِّص في المنتدى

وتناولت ورقة العمل، محور «المخاطر البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية في المصارف ESG RISKS: المفهوم والتحديات»، تحدث فيها الدكتور أحمد فؤاد خليل، المدير العام، بنك مصر.

حلقة نقاش أولى:
«مراجعة نطاق مخاطر المناخ والمخاطر البيئية»

تناولت حلقة النقاش الأولى، محور «مراجعة نطاق مخاطر المناخ والمخاطر البيئية وآثارها على إستراتيجيات البنوك وإطار إدارة المخاطر»، ترأس الجلسة عدنان ناجي، مستشار إدارة الرقابة على المصارف، البنك المركزي الأردني. وتحدث فيها كل من: رانيا طوبار، وكيل المحافظ – قطاع تطوير إدارة المخاطر والشركات الكبرى، البنك المركزي المصري، وحنّا الصرّاف، رئيس إدارة المخاطر، Starling Bank International، إيرلندا، وديفيد لانوي، الشريك – BDO، إستشارات مخاطر، بلجيكا.

خبراء مصرفيون وماليون خلال جلسات العمل في المنتدى

ورقة عمل حول

«الرقمنة والنظام المصرفي في ضوء المستجدات العالمية»

تناولت ورقة العمل، محور «الرقمنة والنظام المصرفي في ضوء المستجدات العالمية»، تحدث فيها سميح كوملوك، مدرسة كيلوج للإدارة – التعليم التنفيذي، خبير رئيسي في التكنولوجيا المالية.

حلقة نقاش ثانية

«إدارة مخاطر الإئتمان الكامنة للقطاعات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا وإرتفاع تكاليف الطاقة»

تناولت حلقة النقاش محور «إدارة مخاطر الإئتمان الكامنة للقطاعات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا وإرتفاع تكاليف الطاقة». ترأس الجلسة، سلمى النجار، تنفيذي التمويل المستدام، إدارة الإستدامة، البنك المركزي المصري. تحدث فيها كل من: عدنان ناجي، مستشار إدارة الرقابة على المصارف، البنك المركزي الأردني، ودريد العصفور، خبير أول/ إدارة الرقابة على المصارف، البنك المركزي العُماني، ومحمد أبو السعود، رئيس إدارة المخاطر للمجموعة (CROs)، عضو مجلس الإدارة التنفيذي، البنك المصري لتنمية الصادرات، مصر.

اليوم الثالث

«أثر المخزون الموقت لمخاطر السيولة على إحتياطات السيولة»

تناولت الكلمة الرئيسية محور «أثر المخزون الموقت لمخاطر السيولة على إحتياطات السيولة في ظل الظروف العادية والضاغطة»، ألقاها محمد خليل، مدير الإشراف، سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA)، الإمارات العربية المتحدة.

حلقة نقاش أولى

«مخاطر الأمن السيبراني والجرائم المالية»

وتناولت حلقة النقاش الأولى محور «مخاطر الأمن السيبراني والجرائم المالية وآثارها على نماذج أعمال البنوك وتقنيات تخفيف المخاطر في عالم متقلب وشديد التطاير». ترأس الجلسة الدكتور شريف حازم، وكيل المحافظ لقطاع الأمن السيبراني، البنك المركزي المصري. وتحدث فيها كل من: مصطفى خضر، مدير عام مكافحة الإحتيال، قطاع الرقابة المكتبية، البنك المركزي المصري، وعبير خضر، رئيس قطاع أمن المعلومات، البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة الأمن السيبراني، إتحاد بنوك مصر، وديفيد لانوي،

مداخلات مصرفية ومالية متخصِّصة خلال جلسات العمل

الدكتور رودريغ أبي الحسن متحدثاً

الشريك – BDO Chappelle، إستشارات مخاطر، بلجيكا.

ورقة عمل حول:
«مشاركة التجربة الرقابية والمصرفية الأوروبية في خطط التعافي»

وتناولت ورقة العمل، محور «مشاركة التجربة الرقابية والمصرفية الأوروبية في خطط التعافي وإعادة هيكلة المصارف للتعامل مع الآثار النهائية غير المعروفة على الإقتصاد العالمي»، تحدث فيها الدكتور رودريغ أبي الحسن، رئيس إدارة المخاطر، البنك الدولي، لوكسمبورغ.

حلقة نقاش ختامية حول:
«الآثار المتوقعة للمتغيّرات العالمية الراهنة على المصارف العربية»

وتناولت حلقة النقاش الختامية، محور «الآثار المتوقعة للمتغيّرات العالمية الراهنة على المصارف العربية». ترأس الجلسة محمد الخليل، مدير الإشراف، سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) الإمارات العربية المتحدة. تحدث فيها كل من: عبير خضر، رئيس قطاع أمن المعلومات، البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة الأمن السيبراني، إتحاد بنوك مصر، ودريد العصفور، خبير أول/ إدارة الرقابة على المصارف، البنك المركزي العُماني، ومحمد أبو السعود، رئيس إدارة المخاطر للمجموعة (CROs)، عضو مجلس الإدارة التنفيذي، البنك المصري لتنمية الصادرات، مصر، والدكتور رودريغ أبي الحسن، رئيس إدارة المخاطر، البنك الدولي في لوكسمبورغ.

جانب من الحضور المصرفي والإقتصادي المتخصِّص في جلسات عمل المنتدى

إتحاد المصارف العربية يُكرّم المصارف والمؤسسات المتعاونة والراعية لـ «منتدى رؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية» في دورته الرابعة

كرّم إتحاد المصارف العربية، في ختام أعمال «منتدى رؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية» في دورته الرابعة، في شرم الشيخ، مصر، المصارف والمؤسسات المتعاونة والراعية للمنتدى.

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام حسن فتوح، ورانيا طوبار وعدد من ممثلي المؤسسات المتعاونة والراعية للمنتدى

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي يتوسَّط عدداً من ممثلي المؤسسات الراعية للمنتدى

د. فتوح يتوسَّط عدداً من ممثلي المؤسسات الراعية للمنتدى

OSIRIS

EBanK

OSIRIS
بنك مصر
BANQUE MISR

توصيات المنتدى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية:

تطوير إطار وسياسات إدارة المخاطر في البنوك وتشجيع الإستثمار في تخصصات الأمن السيبراني

إجتماع ضمَّ رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، الأمين العام للإتحاد الدكتور وسام حسن فتوح واللواء خالد فودة ووكيل محافظ البنك المركزي المصري رانيا طوبار

خلصت توصيات المنتدى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية، التي نظّمها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، وبرعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله، في مدينة شرم الشيخ، مصر، والتي تخللتها مناقشات ومداخلات، إلى النقاط التالية:

✍- تطوير إستراتيجيات البنوك في ضوء التغيّرات الإقتصادية العالمية والآثار الناجمة عنها من إرتفاع معدّلات التضخُّم وأسعار الفائدة والصرف وإنعكاساتها الجوهرية على المراكز المالية للبنوك.

✍- أهمية إنتهاج البنوك المركزية سياسة إعلامية خاصة خلال فترات الأزمات لتعزيز ثقة المودعين والمستثمرين بالقطاع المصرفي.

✍- التركيز على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتطوير سيناريوهات اختبارات الضغط واختبارات الضغط العكسية التي توضح مدى قدرة البنوك على الصمود وتمكينها من تحديد نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات الإستباقية في مواجهة الأحداث نادرة الحدوث وشديدة الأثر، مع التطوير المستمر لخطط التعافي.

✍- تطوير إطار وسياسات إدارة المخاطر في البنوك ليشمل كافة المخاطر الناتجة عن تغيُّر المناخ وبناء القدرات والأدوات لإدارة المخاطر البيئية والمجتمعية والمؤسسية والتعامل معها وتخفيف الآثار الناجمة عنها.

✍- أهمية بناء القدرات في مجالات علوم البيانات وتطبيقات الذكاء الإصطناعي في البنوك ضمن إستراتيجية التحوُّل الرقمي لتحسين فرص النمو وإدارة المخاطر الرقمية.

✍- تشجيع الإستثمار في تخصصات الأمن السيبراني والعمل على بناء القدرات في هذا المجال في المنطقة العربية، ومراعاة إتاحة التدريب والتأهيل المستمر والمتخصص لجميع الكوادر البشرية.

✍- تعزيز ممارسات التوعية بمخاطر الأمن السيبراني داخلياً لموظفي البنوك وخارجياً للعملاء، لرفع الوعي بكيفية وأهمية الحفاظ على بياناتهم السرية وتطبيق أفضل الممارسات الخاصة بالأمن السيبراني لإستخدام الخدمات الرقمية التي تقدمها البنوك.

رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت الشيخ أحمد دعيج الصباح:

«40 عاماً من الريادة والتميُّز»

لقطة جماعية للرؤساء المكرَّمين وأمناء الإتحاد

نظَّم إتحاد مصارف الكويت في حضور محافظ بنك الكويت المركزي ورؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية والرؤساء التنفيذيين والقيادات المصرفية في البنوك المحلية، إحتفالية لمناسبة مرور 40 عاماً على تأسيس الإتحاد، والذي شهد منذ نشأته محطات كثيرة من الإنجازات والتحديات.

وأشاد رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، الشيخ أحمد دعيج الصباح، بالدور المتميز الذي قام به الإتحاد خلال الأربعين عاماً الماضية، حيث أسهم من خلالها الإتحاد في تبنِّي الكثير من القرارات الداعمة لدور القطاع المصرفي في الإقتصاد.

وأضاف الدعيج «أن الأربعين عاماً الماضية شهدت تنامياً في دور الإتحاد، الذي يُواصل مسيرته بالتركيز على المكتسبات التي تحققت على أرض الواقع، والتي تُعد نقطة إرتكاز وإنطلاقة حقيقية لتنفيذ إستراتيجيته المستقبلية»، مؤكداً أن «تلك الإستراتيجية راعت التغيُّرات الكبيرة والمتلاحقة التي يشهدها القطاع المصرفي محلياً وإقليمياً وعالمياً».

وقال الدعيج «إن الدور الكبير، الذي قام به إتحاد مصارف الكويت، والذي لا يزال يقوم به، يؤكد المهنية العالية والدراية الكاملة بالدور الذي يقوم به القطاع المصرفي في واقع البيئة الإقتصادية، كما يُعزِّز التوجهات المستقبلية ويقود الاقتصاد الكويتي إلى برِّ الأمان، مواجهاً بذلك التحدِّيات والمعوِّقات التي مر بها الإقتصاد الكويتي منذ بداية الثمانينيات في القرن الماضي وحتى تاريخه».

وفاء القطامي وشيخة البحر تتوسطان محمود النوري يميناً وفهد البحر وعبدالمجيد الشطي

الشيخ أحمد الدعيج ود.حمد الحساوي يكرِّمان حمد المرزوق

رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت بين 2010 و2015

تكريم ماجد العجيل

رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت بين 2016 و2018

دور ريادي

ولفت الدعيج إلى «أن هناك الكثير من الجهود التي قام بها الإتحاد من أجل تسليط الضوء على القطاع المصرفي ودوره الريادي في تحقيق التطلعات الإقتصادية، عبر منابره الإعلامية المختلفة، والتي في مقدمها مجلة المصارف التي كانت ولا تزال صوت المصرفيين لكل الجهات الفاعلة بالقطاع المالي والاقتصادي داخل الكويت وخارجها، ناهيك عن الدور الكبير الذي تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية والتثقيف المصرفي على مدار الساعة».

وختم الدعيج قائلاً: «إن الحديث عن دور إتحاد المصارف الكويتية لا ينتهي، فدوره مشهود ومقدر من الجميع، فهو صاحب الرؤى المتجددة والمواقف المستنيرة التي تجعل منه واحداً من أهم الإتحادات المصرفية العاملة على المستويين العربي والعالمي، فعالمية أدائه كانت حاضرة في الكثير من المحافل الدولية، مثال على ذلك تواجده على هامش إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، كما أن تواجده في الكثير من المناسبات المحلية ورعايته لها من بين العلامات المميزة في مسيرة القطاع المالي والإقتصادي».

الصقر: نجح في دعم أواصر الروابط

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر: «نفخر بهذه الذكرى المميزة والمهمة في مسيرة تأسيس إتحاد مصارف الكويت، والذي يشكل وبفخر أحد الكيانات الوطنية العريقة، التي أخذت على عاتقها وعلى مدى 4 عقود إبراز الدور المحوري والمهم للبنوك في خدمة الاقتصاد الوطني».

وأكد «أن الإتحاد نجح وبشكل جلي في دعم أواصر الروابط بين البنوك الأعضاء، وتوثيق أسس التعاون في ما بينها، كذلك التنسيق الفعّال مع بنك الكويت المركزي لتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية الحصيفة، التي تُرسِّخ دعائم الإستقرار والنمو الإقتصادي للبلاد».

وشدّد الصقر على «أنه وعلى مدى 40 عاماً إزدهر وبشكل ملحوظ دور الإتحاد وإسهامه في الأفكار والطروحات ذات الأثر الإيجابي الطويل الأجل في تحقيق التنمية المستدامة، كذلك في مجال المسؤولية الإجتماعية».

رئيس ديوان سمو ولي العهد الشيخ أحمد العبدالله متسلماً درعاً تكريمية من الشيخ أحمد الدعيج ود.حمد الحساوي

تكريم فريد أحمد كلندر أمين عام إتحاد مصارف الكويت الأسبق

تكريم فهد عبدالرحمن البحر

أول رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت بين 1981 و1986

مازن الناهض متسلماً درعاً تكريمية عن المرحوم سعد علي الناهض

رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت بين 1987 و1995

تكريم عادل الماجد

تكريم يوسف الجاسم

عبدالله ناصر الساير متسلماً تكريم ناصر مساعد الساير

رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت بين 2000 و2006

تكريم عبدالمجيد الشطي

رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت بين 2007 و2009

Enjoy Luxurious Benifits
With Mastercard Platinum

NCB
المصرف التجاري الوطني
National Commercial Bank

mastercard

ncb.ly

العالم في تحدٍّ جدّي حيال سيطرة الدولار بعد ظهور التكتل الروسي – الصيني الشرق أوسطي في ظل بوادر سعودية للإنضمام إليه

كيف يُمكن أن تتحرّر التجارة العالمية من سيطرة الدولار الأميركي؟

ينظر المضطلعون في الشؤون السياسية والإقتصادية في أنحاء العالم، نحو التحرُّر من سيطرة الدولار الأميركي، لأن هذا الإرتباط يحرمهم من ميزات عدّة قد يحصلون عليها في حال تراجع قيمة عملتهم المحلية. علماً أن صحيفة الـ «الإيكونوميست» (The Economist) **البريطانية، أشارت في تقرير أصدرته مؤخراً، إلى أن إنهيار العملات يُعتبر حدثاً سلبياً، لأنه يجعل الواردات أكثر كلفة، إلى جانب التسبُّب بتدهور مستوى معيشة الأفراد وزيادة كلفة التجارة.**

وقبل عرض الوقائع الإقتصادية التي جعلت صنّاع السياسة في العالم يحلمون بالتخلُّص من سيطرة الدولار، يبقى القول: إن هذا الأمر لا يزال مستبعداً، أقلّه في المستقبل المنظور، إذ إن سطوة الدولار هي نتيجة ملايين القرارات الفردية التي تلتقي كلّها لتُسبّب هذا الإشكال الجماعي.

يعرض خبراء إقتصاديون لطالما إعتبروا، أن هذا الإشكال يحمل في طيّاته بذور الخلاص، بأن إرتفاع كلفة الواردات الخارجية، يدفع الدول نحو التوجُّه لإستهلاك الإنتاج المحلي، وتالياً تشغيل مزيد من العمال وتنشيط الإقتصاد، إضافة إلى أن تراجع قيمة العملة المحلية يعني أن الصادرات ستُصبح أرخص حيال الزبائن الآخرين، مما يُعزّز الطلب على الإنتاج المحلي.

وعلى سبيل المثال عندما إنهارت قيمة البيزو الكولومبي في صيف العام 2014، توقع وزير المالية حينها «أن هذا التراجع سيكون فرصة جيدة لتنشيط الإقتصاد المحلي»، إلاّ أن الأمور لم تجر على هذا النحو، بسبب مجموعة من المشاكل الهيكلية التي يُعانيها هذا البلد، وبسبب مشكلة أخرى يُعانيها النظام التجاري العالمي أيضاً، إذ إن كولومبيا لا تجري مبادلاتها التجارية مع بقية الدول والشركات بالعملة المحلية البيزو، بل هي تُتاجر بشكل شبه كلّي بالدولار.

هذا الإرتباط الكبير لحركة التجارة العالمية بالدولار، يُؤدي إلى تقويض بعض الإمتيازات والفوائد التي يُمكن أن تجنيها إقتصاديات الدول من المرونة، في ضبط أسعار العملة، كما أنه عندما ترتفع

قيمة الدولار، تتّجه التجارة العالمية نحو الإنكماش.

عملة مسيطرة

وتوضح الصحيفة، أن نموذج التجارة والعملات في العالم، لخَّصه الباحثان روبرت ماندل، وماركوس فليمينغ في ستينيات القرن الماضي، إذ إعتبرا أنه «في حال عدم وجود أي دور للعملة المسيطرة على السوق العالمية، يُفترض أن يتفق جانبا كل صفقة تجارية، على ضبط الأسعار بإستخدام عملة البائع».

ولو سارت الأمور بهذا الشكل، فإنه بعد إنهيار العملة الكولومبية على سبيل المثال، فإن البضائع التي يُصدرها هذا البلد، ستُصبح رخيصة، وستجد إقبالاً كثيراً، وفي الأثناء، فإن الكولومبيين الذين يُريدون شراء ملابس من صنع برازيلي، سوف ينزعجون من إرتفاع ثمن هذه البضاعة المستوردة، ويتّجهون للإنتاج المحلي.

وقد لاحظ علماء إقتصاديون، منذ منتصف القرن الماضي، أن العملة التي تختارها الشركات لإرسال الفواتير لبعضها بعضاً، يُمكن أن تؤثر على إرتفاع أو إنخفاض المصروفات. فإذا كانت أسعار الصادرات الكولومبية يتم تحديدها بالدولار وليس البيزو المحلي، فإن إنخفاض هذه العملة المحلية لن يؤثر على الأسعار التي يشتري بها الموردون الأميركيون، وتالياً لن يكون هناك إرتفاع في الطلب.

إحتدام التنافس بين الفاعلَيْن الأميركي والصيني وتحويل الشرق الأوسط «ميداناً إضافياً» للتصارع بينهما

ويُلاحظ العلماء أيضاً، أن أسعار البضائع لا تتغيّر بالقيمة أو السرعة المنتظرة نفسيهما، عندما تكون المعاملات التجارية بين البلدين لا تعتمد على العملة المحلية لكل منهما.

وفي السنوات الأخيرة، قام باحثان من بنك الإحتياطي الفدرالي الأميركي في نيويورك بجمع بيانات، تخص 24 بلداً خلال الفترة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وبداية الألفية الجديدة، وأكدت نتائج بحثهما، أن الصادرات غالباً لا يتم تسعيرها بعملة البلد الذي جاءت منه، إذ إن دولة كوريا الجنوبية على سبيل المثال في العام 2001 دفعت فواتير 82 % من وارداتها بالدولار، رغم أن 16 % فقط من هذه الواردات جاءت من الولايات المتحدة.

ويؤكد خبراء الإقتصاد هذه الإستنتاجات، حيث إن الدولار يلعب دوراً كبيراً باعتباره «العملة القاطرة» التي تُستخدم في التحويلات المالية، وتسديد الفواتير حتى عندما لا تكون الولايات المتحدة طرفاً في المعاملة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالدول النامية، إذ إن بيانات جمَعها صندوق النقد الدولي، تُغطي حوالي نصف التجارة العالمية، أظهرت أن نصيب الدولار من الدفوعات كان 4.7 أضعاف نصيب الولايات المتحدة من الواردات، وثلاثة أضعاف نصيبها من الصادرات. كما أظهرت دراسة أخرى أن نصيب الدولار في التجارة العالمية، لم يتراجع رغم تراجع الدور في هذه التجارة.

التسعير بالدولار

تلفت الصحيفة إلى أن دول الإتحاد الأوروبي، عندما أصدرت عملة اليورو، كانت تأمل في أن تحل محل الدولار في العالم، ولكن ذلك لم يحدث، إذ إن حجم الدفوعات التجارية التي تتم باليورو، لا يزال يُعتبر منطقياً مقارنة بحجم التجارة التي تقوم بها دول الإتحاد، وعلى سبيل المثال ما بين عامي 1999 و2014، كان حجم التجارة باليورو يُعادل 1.2 ضعف نصيب فضاء الإتحاد الأوروبي من الواردات العالمية.

ويعتبر البعض، أن إستخدام عملة موحدة في ضبط الأسعار العالمية، يُجنّب الشركات الخسائر والمفاجآت غير السارة عند حدوث تقلُّبات في الأسواق، حيث يُفضّل كثيرون التسعير بالدولار في تجارة المعادن الثمينة، كما أن الإعتماد على الدولار في تسعير الصادرات والواردات يحفظ هامش الربح لدى المستثمرين، ويحميهم من تكبُّد الخسائر في حال إنهيار العملة المحلية.

ولكن بحسب الصحيفة يبقى السؤال: لماذا يجب أن تكون هذه العملة القاطرة هي الدولار؟ إذ إن هذه الورقة النقدية الخضراء تُسيطر بشكل تام على أسواق المال في العالم، وتعتمد في تجارة الأسهم والسندات والتحويلات بين الدول وتسديد الدفوعات.

وتشير الصحيفة إلى أن هذا الوضع يسمح لأميركا بالتمتُّع بإمتياز خاص جداً، حيث إن قيامها بإعادة تقويم الدولار من خلال خفض قيمته، يُؤثّر بشكل مباشر على الصادرات الأميركية التي تصبح أرخص في الأسواق الخارجية.

وفي المقابل، فإن قيام دول أخرى بخفض قيمة عملتها أمام الدولار، لا يُساعدها في زيادة صادراتها، بل على العكس يُسبّب لها معاناة إقتصادية، حيث إنها تُصبح غير قادرة على تحمُّل كلفة الإستيراد، ولا تُحقق صادراتها أي جاذبية إضافية عند إنخفاض عملتها.

إعتماد سياسة التوازنات الصينية على شركاء إقليميين عدة لتنويع مصادر الطاقة وكسر «التبعية» للشرق الأوسط

العلاقات الصينية - السعودية بعد الأزمة الأوكرانية

عكست زيارة الرئيس الصيني، شي

جيـن بينغ، إلى السـعودية (7 – 9 ديسـمبر/ كانـون الأول 2022)، وإنعقـاد ثـلاث قمم (صينيـة سـعودية، وصينية خليجيـة، وصينية عربية)، طبيعـة المتغيّرات المتلاحقة التي تؤثّر على الخليج العربي وإقليم الشرق الأوسـط، في هذه «المرحلة الإنتقالية»، التي يعيشها النظامان الدولي والإقليمي في سـياق الأزمة الأوكرانية، والتي أدّت إلـى زيادة مسـتويات التعقّد فـي العلاقات الدولية، ولـم تظهر بعد مرور عشرة أشهر بوادر حقيقية لإمكانية حلّها أو تهدئتها، رغم تعدّد الوسـاطات والجهود الدبلوماسية وأحاديث التسوية والمبادرات، من دون أن تُترجم إلى «تسـوية فعلية» للأزمة، في ظلّ الرغبة الأميركية لتوظيف الملف الأوكراني، بغية إستنزاف روسيا وإضعافها.

مكاسب صينية

فـي إطار تحليـل إحتدام التنافس الصينـي – الأميركي، وتقييم السياسـة الصينيـة تجـاه إقليـم الشـرق الأوسـط عمومـاً، وآفاق العلاقـات السـعودية – الصينيـة خصوصـاً، ثمّة ملاحظـات عدة؛ أُولاهـا تتعلـق بطبيعة السياسـة الصينية بعد الأزمـة الأوكرانية؛ إذ توظّف بيجينغ إنشـغال واشـنطن بالأزمة، لكي تتحرّك بنشاط أكبر في الخليج والشـرق الأوسـط، حيث يُعزّز الفاعل الصيني سياساته الإقتصاديـة، والأخـرى المتعلقـة بالطاقة في المنطقـة، فضلاً عن الإلتفاف الصيني على المسعى الأميركي للتأثير على علاقة بيجينغ مع موسـكو، ومسعى واشـنطن لقطع الطريق على محاولات الرئيس الروسـي، فلاديمير بوتين، إسـتخدام البوابـة الصينية لتقليص آثار العقوبات على بلاده.

ورغـم رفض بيجينغ إدانة سـلوك موسـكو في الأمـم المتحدة، وتفهُّـم الصين «المخاوف الأمنية الروسـية»، فإن موقفها بقي حذراً وقادراً على الإمسـاك بأوراق متعـدّدة، عبر توظيف تداعيات الأزمة الأوكرانية في ثلاثة جوانب؛ أولها دعم الدبلوماسية الصينية والتقارب مع موسـكو، كما ظهر من المناورات البحرية المشـتركة بين البلدين في ديسـمبر/ كانـون الأول 2022، وثانيها توظيـف الصين (والهند أيضـاً) حاجة روسـيا إلى تصديـر النفط والغاز، بعـد تصاعد حزم العقوبـات الأوروبية، والإصرار على تسـعير نفط روسـيا، لحرمانها توظيـف فوائضها النفطية في تمويل الحرب علـى أوكرانيا، وثالثها إنتقاد الصين «العقيـدة الدفاعية اليابانية» الجديدة، وزيادة الإنفاق العسـكري الياباني، الذي رحّبت به واشنطن بإعتباره «يعكس إلتزام طوكيـو قواعد النظام الدولـي الراهن، وإقامة منطقة حرة ومفتوحة في المحيطين الهندي والهادئ».

الشرق الأوسط ميدان للتنافس بين واشنطن وبيجينغ

بغـضّ النظـر عن الجدل العلمي حول إمكانية الصعود السـلمي للصين من عدمه، وإحتمالات قيود الصدام المستقبلي مع واشنطن، فـإن تعزيز الدور الصيني في الخليج وإيـران والعراق، يأتي لحماية

أمن الطاقة وطرق مصادر الإمداد. وإذا كانت الصين تمثّل «قوة أمر واقع» تسـعى إلى فرض وزنها في السياسات الدولية، فإن سياساتها تجاه إقليم الشـرق الأوسط هي مجرّد عنصر ضمن الأهداف الكلية للصين، في تأسيس حضور دولي يتناسب مع قوتها الإقتصادية. وفي حين تسـتهدف الحفاظ على أمـن الطاقة، تهتم بيجينغ أيضاً بزيادة نفوذهـا في المنطقة لكي تـوازِن الوجود الأميركـي، وبذلك تتحدّى السيطرة الأميركية، حتى تحقّق الصين طموحاتها العالمية.

فـي هـذا السـياق، يحتـدم التنافـس بيـن الفاعليْـن الأميركي والصيني، ويتحوّل الشرق الأوسط «ميداناً إضافياً» للتصارع بينهما، مع بقاء مناطق آسيا وتايوان وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ، مسرحاً أساسًا للتنافس الجيوبوليتيكي بين البلدين.

ورغم تضاؤل إعتماد واشنطن على نفط منطقة الشرق الأوسط، وتزايـد إعتمـاد الصيـن عليهـا، فإن بعضهـم يرى أنـه «كلّما غدت المنطقـة أهم لبيجينـغ، ستسـتمر الولايات المتحدة فـي الإهتمام بها، وبدلًا من أن تؤدي سياسـة «التمحور حول آسـيا» (Pivot to Asia) إلى إنسـحاب واشنطن من المنطقة، فإنها ستزيد من تمسك الأميركييـن بالمنطقة، مع تزايد الصين فـي الإعتماد عليها لتأمين حاجاتها من الطاقة».

ويؤكـد تجـدّد أهمية الخليج العربي (إقليم الشـرق الأوسـط عمومـاً) في السياسـات الدولية، رغم ظهـور آراء أكاديمية، تزعم

تراجع أهميتهما، بسبب إنتقال مركز الصراع الدولي إلى آسيا. بيد أن زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن، الرياض، وإنعقاد القمة الأميركية مع دول الخليج الست، إضافة إلى مصر والأردن والعراق، في 16 يوليو/ تموز 2022، ثم إستضافة السعودية ثلاث قمم مع الصين، كلُّها تؤكّد إستمرار الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية واللوجستية لإقليم الشرق الأوسط، كونه لا يزال يشكّل ممراً إستراتيجياً يصل وسط آسيا وجنوبها وغربها بالقارتيْن الأفريقية والأوروبية، ويُمكنه أن يلعب، تالياً دور الجسر الذي يُتيح للصين توسيع وجودها الإقتصادي في هاتيْن القارتيْن، وهو ما تتوجّس منه واشنطن على نحو ما كشفته إستضافة واشنطن للقمة الأميركية الأفريقية الثانية (13- 15/ 12/ 2022).

دعم واشنطن الفاعل الهندي منافساً للصين في المنطقة

تُحاول واشنطن إدخال الهند حليفاً إستراتيجياً مع إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، ضمن ما تُسمّى «مجموعة I2 - U2»، لموازنة تصاعد النفوذ الصيني في الخليج العربي والشرق الأوسط إجمالًا؛ إذ ترغب واشنطن في أن «يحلّ التعاون مع الهند في الخليج، محلّ الصين، مع تطوير بُعد دفاعي/ أمني للتعاون الإماراتي الإسرائيلي الهندي، يُفيد في مواجهة الصين، ليس على المستوى الدفاعي فحسب، بل في إطار التنافس التجاري معها أيضاً، مع ظهور تصوّرات عن ربط موانئ هندية (مثل مومباي)، بموانئ في اليونان، عبر ميناء جبل علي في دبي، وإنشاء خط موازٍ للسكك الحديدية من الإمارات (عبر السعودية والأردن) وصولاً إلى ميناء حيفا.

وتهتم واشنطن بدعم هذه التصوّرات، لأنها تُعيد هيكلة سلاسل الإمداد العالمية وخطوط التجارة الدولية، بعيداً عن الصين وعن «مشروع الحزام والطريق»، وبما يتّسق مع الرؤية التي طرحتها الدول الصناعية السبع الكبرى في إجتماعها، أواخر يونيو/ حزيران 2022، في مقاطعة بافاريا الألمانية، بتوفير نحو 600 مليار دولار، بهدف تمويل مشاريع بنية تحتية تنافس مشروعات الصين العملاقة وتحدّ من تمدّدها.

والملاحظ أنه بعد إعلان الصين مبادرة «حزام واحد طريق واحد»، (One Belt One Road) في العام 2013، أصبحت المواقف الأميركية «عدائية» في تحدّي التوسّع العسكري والملاحي الصيني؛ وباتت تُعوّل على جعل الهند قوةً موازِنة للصين، وخصوصاً بعد تسلّم ناريندرا مودي، منصب رئيس الوزراء، في مايو/أيار 2014، ما أنعش آمال التعاون الهندي الأميركي، وبدأت تظهر مقترحات من مسؤولين عسكريين أميركيين في شأن تحالف أساطيل الهند واليابان وأُستراليا مع الولايات المتحدة، بهدف موازنة التوسع العسكري الصيني.

ولمواجهة السياسات الأميركية، عملت الصين على الإقتراب من المياه العربية عبر مشروعات إستراتيجية عزّزت شراكتها مع حلفائها بالضد من المصالح الأميركية - الهندية؛ إذ إتفقت الصين وباكستان على إنشاء ممرّ إقتصادي عبر ميناء جوادر، وحق الصين في إستثماره 23 عاماً، ضمن خطّة صينية طموحة للإستثمارات (تقدّر قيمتها بـ 46 مليار دولار)، لربط أقاليمها الغربية ببحر العرب، عبر سلسلة واسعة من البنى التحتية ومشروعات الطاقة والنقل، ما يؤكّد حجم التدافع الدولي لتأمين طرق الملاحة والممرات المائية المؤدية إلى بحر الصين الجنوبي، سواء بإتجاه تأمين حاجات الصين من الطاقة عبر الخليج العربي، أم عبر تأمين الصادرات الصينية إلى أسواق الدول الكثيرة التي تطلّ عليها هذه المسطّحات المائية التي تربط مراكز تجارية وإستهلاكية متنوعة؛ إذ تقوم رؤية الصين الجيوبوليتيكية على أساس بناء تصوّرات مستقبلية حيال إمكانية تعرّض وارداتها النفطية من الخليج العربي للتخريب عبر الإضرار بأمن الممرّات الملاحية في وقت الأزمات مع الهند أو أميركا، وهو ما دفع الصين جدّياً إلى التفكير في آليات مختلفة تستطيع من خلالها أن تمدّ إمكاناتها البحرية إلى مجالات أبعد من المحيط الهندي (بإتجاه المسطّحات التي تطل عليها الدول العربية) بهدف العمل على تأمين المسارات البحرية لنقل الطاقة.

الصين ودبلوماسية التوازنات الإقليمية والإستقرار الدولي

ثمة مرونة حذرة تنتهجها الدبلوماسية الصينية، إذ تحرص على

الإحتفاظ بأصدقائها الشرق أوسطيين جميعاً، بالتوازي مع تعزيز سياسة تقارب وتوازن مع الولايات المتحدة ودول أوروبا، في القضايا الأمنية الرئيسة في إقليم الشرق الأوسط، (مثل أزمة الغزو العراقي الكويت 1990 – 1991، وتوازن الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني، وسعيها لتخفيف تأثير العقوبات الغربية على طهران، والمواءمة بين إرادة شركاء الصين الغربيين والرغبات السعودية من جهة، وحماية المصالح الصينية مع إيران من جهة أخرى)، وإستطراداً، تعتمد سياسة التوازنات الصينية على شركاء إقليميين عديدين في آن واحد (السعودية، إيران، العراق، باكستان، تركيا، مصر، إسرائيل)، بغية تنويع مصادر الصين من الطاقة وكسر «علاقة التبعية» للشرق الأوسط، عبر فتح قنوات جديدة للتزوّد بالطاقة، من روسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا.

الصين تقترب من المياه العربية عبر مشروعات إستراتيجية عزّزت شراكتها مع حلفائها

السعودية والصين: شراكة إقتصادية أم تحالف بديل؟

لا شك في أن العلاقات الإقتصادية بين الرياض وبيجينغ، تتجه نحو التطوُّر؛ إذ إرتفعت المبادلات التجارية من 1,28 مليار دولار في العام 1990، إلى 73 ملياراً في العام 2013، وكانت السعودية مَصدراً لنحو 20 % من واردات النفط الصينية، وباتت سوقاً كبيراً للسلع صينية المنشأ، بما فيها الإلكترونيات والمنسوجات والمواد الغذائية.

وخلال زيارة الرئيس الصيني السعودية في ديسمبر/ كانون الأول 2022، تم توقيع إتفاقات عديدة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 30 مليار دولار، وشملت مجالات الطاقة الخضراء والهيدروجين الأخضر، والطاقة الشمسية الكهروضوئية، وتقنية المعلومات والخدمات السحابية، والنقل والخدمات اللوجستية، والصناعات الطبية، والإسكان، ومصانع البناء.

وفي ضوء دعوة الصين السعودية إلى التكامل الإقتصادي والإستراتيجي في ضوء «رؤية 2030»، و«مبادرة الحزام والطريق»، ثمّة مَن يتوقع تعاوناً بين البلدين في ميادين ذات صلة بالحجّ (مشروع قطار المشاعر المقدسة بمكّة (مترو الحجّ)، ومشروع قطار الحرمين السريع بين مكّة والمدينة)؛ فإقتصاد الحج يمثّل صناعة مهمة في المرحلة الإنتقالية للإقتصاد السعودي نحو «عصر ما بعد النفط»، بالإضافة إلى ما مثّله البُعد التاريخي، وتحرّكات الرحالة والعلماء والمؤرّخين والجغرافيين والخبراء والدعاة والمبشّرين والفنانين والتجار والمبعوثين الدبلوماسيين، في تعزيز حقبة التبادل والتلاقح الثقافي الثرية بين العرب والصين، التي إمتدت ما بين القرن السابع وحتى القرن الـ 15 الميلادي، وكلُّها عوامل تسهّل كما تُرسّخ التبادل الإقتصادي والتجاري.

تحدّيات الشراكة الصينية - السعودية

رغم تطوّرات الشراكة الإقتصادية الصينية – السعودية، فإنها تواجه أربعة تحدّيات كالتالي:

أولها موقف واشنطن، التي تصنّف الصين منافساً إستراتيجياً لها على الصعيد العالمي، ولا تقبل تالياً أن تحصد مكاسب في الخليج، حيث إستثمرت أميركا كثيراً من مواردها المالية والبشرية؛ فإهتمامُ الصين بالدخول إلى الأسواق السعودية يبعث هواجس متجدّدة من تسريع تآكل الهيمنة الأميركية على الأسواق المالية العالمية. كما تخشى واشنطن تداعيات الإستثمارات الصينية على التحالف الأميركي – السعودي، في حين تتحسّب الرياض من توجّه صيني محتمل نحو إيران والعراق وقطر، على نحوٍ يزيد من صعوبة تحقيق التوازن في علاقات السعودية مع بيجينغ شريكاً إقتصادياً، والولايات المتحدة شريكاً إستراتيجيّاً.

يتعلّق التحدّي الثاني بخشية الرياض من إحتمال زيادة إعتماد الصين على النفط العراقي بكل ميزاته النسبية؛ إذ تُقدّر إحتياطات النفط الخام المثبتة في العراق، وفق الأرقام الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية، بنحو 145 مليار برميل (يعادل 18 % من إجمالي إحتياطات الشرق الأوسط، وحوالي 9 % من إحتياطات العالم)، أخذاً في الحسبان أن تكلفة إستخراج النفط في العراق هي من الأقل عالمياً (عند حوالي 2–3 دولارات للبرميل)، ما يجعلها متساوية مع السعودية.

مخاوف حقيقية من إنعكاسات تفاقم الصراع السعودي - الإيراني، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وإحتمال حدوث «فوضى إقليمية»

يتعلق التحدّي الثالث بتوجُّه السياسة الخارجية السعودية، وإستمرار إعتمادها على واشنطن أمنيّاً، رغم اللجوء أحيانًا، إلى تنشيط علاقاتها مع الصين وروسيا واليابان، أو مع بعض القوى الآسيوية الإقليمية، مثل باكستان والهند. علماً أن هذه الدول تبقى حريصةً على توازن علاقاتها الخارجية، بدليل سعيها إلى علاقات قوية مع إيران، الخصم الإقليمي الأبرز للسعودية.

ويتعلق التحدّي الرابع والأخير بجدوى «الرهان العربي» على المقاربة الصينية تجاه إقليم الشرق الأوسط، في المدى البعيد، فإلى أي مدىً تقبل الدول العربية هذه المقاربة الإقتصادية البحتة، مع إستمرار «الحياد السياسي الصيني المنحاز ضد القضايا العربية، مثل قضايا فلسطين، إحتلال العراق، الثورات العربية»، فضلًا عن تداعيات التقارب الصيني – الإسرائيلي، في مجالات حسّاسة مثل التكنولوجيا والأمن السيبراني على الأمن العربي، ما يطرح تساؤلاً مهمّاً حيال إمتلاك العرب إستراتيجية موحّدة، تُحسن توظيف أوراق القوة العربية، للضغط، على الصين لتغيير مواقفها المنحازة في القضايا التي تمسُّ أمن العرب ووجودهم ومصالحهم الحيوية.

منتدى «الإقتصاد العربي» في بيروت بحضور نحو 400 مشارك

ميقاتي: لإستكمال مرحلة الإتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي

أبو الغيط: الإصلاح هو الخطوة الأولى على «الطريق إلى النفط»

لفت رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي إلى أن «لبنان على مفترق طرق، خلاصتُه إما النهوض المنتظر أو التدهور القاتم»، مضيفاً: «في حال تحقّق السيناريو السياسي - الإقتصادي الإيجابي، تبدأ الضغوط الإقتصادية والإجتماعية بالإنحسار، ويبدأ البلد بالنهوض من كبوته القاتمة»، داعياً إلى «إستكمال الخطوات المطلوبة للإنتقال إلى مرحلة الإتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي، مما يؤسس للحصول على مساعدات خارجية وإستثمارات بإتجاه لبنان والتي تشترط إنخراط الصندوق كمراقب دولي للإصلاحات في الداخل».

وتابع الرئيس ميقاتي: «في حال تحقق السيناريو الإيجابي المنشود، من المتوقع أن يسجل الإقتصاد الفعلي نمواً إيجابياً يُراوح بين 4 % و5 % في العام 2023 تُحرّكه المشاريع والإستثمارات الخاصة، ويُساعد ذلك على إستقرار سعر صرف الليرة». وقال: «أما السيناريو المعاكس، لا سمح الله، فسوف يؤدّي إلى مزيد من الركود الإقتصادي والتعثُّر في كافة القطاعات التي ستؤدي إلى ضغوط كبيرة على سعر الصرف، مما ينعكس خصوصاً على الأوضاع الإجتماعية والأُسَر اللبنانية عموماً».

تحدث الرئيس ميقاتي خلال إفتتاح «منتدى الإقتصاد العربي»، بدورته الـ28 في العاصمة اللبنانية بيروت، تحت عنوان: «لبنان: الطريق إلى النفط»، ونظمته «مجموعة الإقتصاد والأعمال»، في حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ورئيس إتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير ناس، ورئيس الهيئات الإقتصادية اللبنانية الوزير السابق محمد شقير، وأكثر من 400 مشارك من لبنان ومن نحو 30 بلداً، من بينهم عدد من الشخصيات الرسمية، إضافة إلى رؤساء الهيئات والغرف الإقتصادية والمهنية وقادة الشركات المالية والصناعية والتجارية والإستثمارية.

أبو الغيط

بدوره، تناول الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الصعوبات الإقتصادية في لبنان، وتبعاتها الإجتماعية والإنسانية والأمنية المثيرة للقلق، مشيراً إلى «أن ثمة تدهوراً خطيراً في الناتج المحلي الإجمالي، وفي قيمة العملة، ومعدل البطالة بلغ نحو 30 %».

وشدّد أبو الغيط على «أن الإصلاحات المطلوبة لإخراج لبنان من الأزمة باتت ضرورة مُلحّة ولا تقبل التأجيل، وخصوصاً في ضوء تفاقم أزمتي الغذاء والطاقة، وما يشهده الإقتصاد العالمي من ظروف زادت من صعوبة الأوضاع، ما يُشكل باعثاً للإسراع بالإصلاح»، موضحاً «أن الخطوة الأولى على «الطريق إلى النفط»هي الإصلاح»، داعياً إلى «الجدية في إصلاح النظام المالي والمصرفي، وهيكلة الدين العام بما يُمكن من إستعادة الثقة في النظام المصرفي، والحفاظ على حقوق، ووقف الإنهيار في قيمة العملة المحلية».

رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي متحدثاً خلال افتتاح المنتدى

ناس

من جهته، أكد رئيس إتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير ناس «أن القطاع الخاص العربي والخليجي، يقف إلى جانب نظيره اللبناني، حتى يستعيد الإقتصاد اللبناني عافيته»، مشيراً إلى « أن الحضور العربي في المنتدى، يهدف إلى دعم مسار التعافي والإصلاح الإقتصادي، والمساهمة في دفع مسيرة الإستقرار والنمو في لبنان»، متعهداً العمل على «تشجيع وتحفيز عودة الإستثمارات، وخصوصاً أن لبنان يزخر بالإمكانات والموارد البشرية والطبيعية والمشاريع المنتجة، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي يؤهله لأن يكون مركزاً لوجستياً لحركة التجارة عربياً، وإقليمياً، ودولياً».

شقير

أما رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق محمد شقير، فقد إقترح على المؤتمرين، «أن يتم إعداد مؤتمر إستثنائي لمنتدى الإقتصاد العربي يكون موضوعه: «الطريق الى شرق أوسط جديد»، إستجابةً لتطلعات الأمير محمد بن سلمان، بهدف وضع خارطة طريق للوصول الى الأهداف المرجوة».

أضاف شقير: «من مسؤوليتنا كقطاع خاص أيضاً أن نصب تركيزنا وجهودنا على التشبيك بين إقتصادات الدول العربية غير الخليجية، وبين إقتصادات الدول الخليجية لترسيخ وتوسيع النشاط الإقتصادي وزيادة النمو وتعميم الفائدة والإزدهار».

أبو زكي

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لـ «مجموعة الإقتصاد والأعمال» رؤوف أبوزكي: «إن الإستثمارات في لبنان لم تتوقف، رغم الإنهيار المصرفي والنقدي والإقتصادي»، مشيراً إلى «أن الصناعات في مجالات كثيرة تكبر والصادرات تزداد والتحويلات مستمرة».

الذهب ثروة تنتجها وتمتلكها دول عربية وتُساهم في تنوّع إقتصاداتها

يستحق المعدن الأصفر أو «الذهب» لقب «الملاذ الآمن»، بسبب الإجماع على أهميته الإقتصادية، سواء من الدول أو الشركات أو الافراد، وفي كافة أقطار العالم. في الدول العربية تتساوى أهمية الذهب بالنسبة إلى الدول والأفراد في آن واحد، كونه وسيلة للإدّخار الشخصي لدى المواطنيين العاديين ولا سيما النساء، وأداة الوفاء الأُولى بعد العملات النقدية لتسوية الإلتزامات المالية بين الدول، وأحد عناصر مدّخراتها في موجودات بنوكها المركزية، بعد العملة المحلية والنقد الاجنبي. لذلك عمدت غالبية دول العالم، ومنها الدول العربية إلى إدّخار الذهب، وإعتباره معياراً للضمانات الواجب توافرها وسدادها، لدعم إقتصادها اذا ما تعرّض لأية إهتزازات وتغيُّرات طارئة.

أهمُّ الدول العربية التي تُنتج الذهب هي الجزائر والسودان، في حين أن أكبر الدول العربية التي تمتلك إحتياطياً من الذهب هي المملكة العربية السعودية، بحجم إحتياطات يبلغ 323.1 طناً من المعدن النفيس، يليها لبنان بإحتياطيات تبلغ 286.8 طنا، ثم الجزائر بإحتياطيات تصل إلى 173.8 طنا، وفقا لإحصاءات مجلس الذهب العالمي. وجاءت مصر في المرتبة الرابعة بإمتلاكها 125 طناً، ثم ليبيا بـ116.6 طنا، وإحتل العراق المرتبة السادسة بـ96.4 طنا، ثم الكويت بـ79 طناً. كما إحتلت الإمارات المركز الثامن بـ55.3 طنا من الذهب، ثم قطر بـ51.3 طنا، فيما إحتلت الأردن المركز العاشر بـ43.5 طنا من الذهب.

وفي ما يتعلق بحصة الذهب في الإحتياطات النقدية الأجنبية للدول العربية، تصدّر لبنان بنسبة بلغت 50.7 %، تلتها مصر بنسبة 21.8 % من حجم الإحتياطي النقدي.

بحسب الخبراء الإقتصاديين، فإن غالبية دول العالم التي تكتنز الذهب، تفخر بهذا الإجراء، ويُمكن أن يُقاس مدى قوة إقتصادها ورصانته تبعاً لحجم موجوداتها من الذهب، بعد حجم ايراداتها وموارداها المالية الأساسية الأُخرى، بدءاً بالموارد الصناعية والزراعية والتجارية.

كما أن الذهب يُعدُّ إستثماراً آمنا للشركات، ولكن عندما تكون أسعار الأسهم والسندات والعقارات منتعشة ومستقرة، يتحوَّل المستثمرون من ملاذ الذهب الآمن إلى الإستثمار في أسهم تُعطي عائدات مرتفعة (أسهم شركات وادي السيليكون في الولايات المتحدة، أو شركات النفط في الخليج على سبيل المثال). فالذهب يحفظ الثروة لكنه لا يزيدها كثيراً في حال كان الأداء الإقتصادي لبلد ما جيداً.

ويُلاحظ أن ثمة إختلافاً في الأغراض الإستهلاكية للذهب بين الدول الصناعية وغير الصناعية. ففي الولايات المتحدة والدول الأوروبية على سبيل المثال، يتفوَّق الإستهلاك الصناعي على الإستهلاك لأغراض منزلية. فالذهب يدخل في أغراض صناعية عديدة، كصناعة الحواسيب والهواتف الذكية والمعدات الطبية ومعدّات إستكشاف الفضاء وغيرها. أما في البلدان العربية مثلاً، فيتفوَّق الإستهلاك المنزلي على الإستهلاك الصناعي، حيث يُستخدم الذهب في الأعراس والهدايا، ويُعتبر بمثابة ثروة صغيرة، وملاذاً آمن للإدّخار، ولا سيما بالنسبة إلى المرأة.

الذهب رادع للضربات الإقتصادية

العرض والطلب يؤثران على أسعار الذهب، مثله مثل أي سلعة أخرى، فزيادة الطلب وإنخفاض المعروض يُؤديان إلى زيادة السعر، والعكس صحيح. كل هذه الميزات التي يتمتع بها المعدن الأصفر، تجعل السؤال مشروعاً عن مدى أهميته في إقتصادات الدول العربية، سواء أكانت منتجة أو مدَّخرة له في إحتياطاتها.

وفي هذا الإطار، يُفسّر الخبير الإقتصادي البروفسور جاسم عجاقة لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «أهمية الذهب، يكمن بأنه يُشكل قيمة كبيرة في إحتياطات الدول، وكلّما كبرت قيمة إحياطاتها منه، كلّما كانت لها قدرة أكبر على حفظ إستقرار عملاتها»، مشيراً إلى أنه «يُقاس قيمة الذهب بالنسبة إلى قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وكلّما كانت إحتياطاته كبيرة، كلّما كان هناك إستقرار إقتصادي أكبر».

الخبير الإقتصادي البروفسور جاسم عجاقة

ويضيف عجاقة: «إن معاهدة «برتن وود»، أعطت أهمية كبيرة لدور الذهب في إستقرار العملة، وهذا يعني أنه يلعب دوراً مهماً في إستقرار الأُفق الإقتصادي للدول وفي جذب الإستثمارات وهذا أمر مهم. والدول التي لا تملك إحتياطاً من الذهب، تُصبح عملتها متعلّقة بمدى نموها الإقتصادي. لذا إن الذهب يُشكل رادعاً لأي ضربات قوية قد يتلقاها إقتصاد أي دولة، ويُخفّف من وطأتها كونه محط ثقة»، موضحاً أن «الذهب في الأسواق العالمية له دور في جذب الإستثمارات، ويشكل ملاذاً آمناً في مواجهة أي تخبُّط إقتصادي».

عجاقة:
الذهب يسمح للمملكة العربية السعودية والإمارات بعدم التأثر في حال حصول أي إضطراب في سوق النقد

ويؤكد عجاقة أن ««الدول المنتجة للذهب في حال لم تتمتع بثبات سياسي، وتفتقر إلى خطط إقتصادية، وإصلاحات ومحاربة للفساد، فإنها ستعاني، حتى لو كانت تمتلك ثروات، مثل السودان التي تعاني إضطرابات سياسية، والحال عينه تنطبق على كل من ليبيا، وتونس، واليمن ولبنان»، لافتاً إلى أن «المملكة العربية السعودية تتمتع بإدارة حكيمة لإقتصادها، وبتنوع في مواردها الإنتاجية، وهذا ما يُترجم برؤية 2030».

ويشير عجاقة إلى أن «المصارف المركزية تتنوّع إحتياطاتها من العملات الأجنبية، بين دولار، ويورو، وليرة إسترليني، وين ياباني، وفرنك سويسري وذهب. وهذا يُشكل عنصراً أساسياً لثبات العملات وإستقرارها. علماً أن وجود الذهب (كإحتياطي في البنوك المركزية) يدل على المتانة، والقدرة على الحفاظ على قيمة العملة. وهذا يسمح للمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة بعدم التأثر في حال حصول أي إضطراب في سوق النقد، حيال ثبات عملاتهما».

والسؤال الذي يطرح هنا، بما أن لبنان يملك ثاني اكبر إحتياطي للذهب في الدول العربية، لماذا لا يتم إستخدامه لحل أزمته الإقتصادية ؟ يشرح عجاقة إن «وضع الذهب في لبنان مختلف، لأن الأمر لا يتعلّق فقط بقرار الحكومة، والمصرف المركزي بإستخدام الذهب أو عدم إستخدامه، فهناك قانون يمنع ذلك، ولو أن المصرف المركزي يملكه، ولهذا الإجراء أسبابه (تم وضعه خلال الحرب الأهلية)».

ويضيف عجاقة: «من المستحيل إستخدام الذهب في لبنان، من دون قانون من مجلس النواب يسمح بذلك. وفي حال تم ذلك عملياً، ومن دون إصلاحات إقتصادية، فهذا يعني خسارة الذهب. لذلك قبل إستخدامه، يجب حصول إصلاحات. ومن إيجابيات وجود الذهب حتى ولو لم يُستخدم، هو أنه حين يتم تقييم لبنان لناحية قدراته المالية والموجودات الاجنبية، يُحسب الذهب من بينها. وهذا يعني أن المساعدات التي يُمكن أن تُقدم مستقبلاً للبنان، يُؤخذ في الإعتبار وجود المعدن الأصفر من دون المسّ به».

ويختم عجاقة قائلاً: «إن الذهب في لبنان يُساعد في عدم إرتفاع الدولار بشكل عنيف خلال الأزمة الراهنة. وشخصياً، أنا لستُ مع إستخدامه، إلاّ في حال حصول إصلاحات، ورؤية إقتصادية شبيهة برؤية المملكة العربية السعودية – 2030، وخطة إعادة تكوينه مجدداً».

التنقيب غير الشرعي يزيد خسائر بعض الدول

من جهته، يشرح الخبير الإقتصادي الدكتور محمد سليم وهبه لمجلة «إتحاد المصارف العربية» قائلاً: إن «الذهب يُعتبر إستثماراً آمناً للدول وللشركات وللأُسر، وخصوصاً في المنطقة العربية، حيث يكون له إستخدام مزدوج: الزينة والإدّخار تحسباً للأوقات العصيبة»، لافتاً إلى أن «هذه النظرة للمعدن الأصفر، تختلف عن الدول الصناعية، حيث يتفوَّق الإستهلاك الصناعي على الإستهلاك لأغراض منزلية. فالذهب يدخل في أغراض صناعية عديدة، كصناعة الحواسيب، والهواتف الذكية، والمعدّات الطبيّة، ومعدّات إستكشاف الفضاء. ويؤثر العرض والطلب على أسعار الذهب، مثله مثل أي سلعة أخرى، وتزداد عملية تعدين الذهب صعوبة مع مرور الوقت، ويُعتبر ذلك أحد أسباب الإرتفاع المستمر لأسعاره على المدى الطويل».

الخبير الإقتصادي

الدكتور محمد سليم وهبه

ويضيف وهبه: «يُعتبر التضخّم من العوامل الأساسية التي تُحدّد مصير الذهب، فالتضخّم كظاهرة ينتج عنه تدهوراً في قيمة العملة، وإضعاف ثقة الأفراد بها، فيزداد لديهم التفضيل السلعي. فينشط دور الذهب كأداة للإدّخار ويزداد الطلب عليه لأغراض المضاربة والإستثمار. وليس هناك، كما يبدو، من أساس يُشير إلى فرضية إنعدام هذا الطلب في المستقبل»، مشيراً إلى أن «التضخُّم يؤثّر على بائعي الذهب، الذين يسعَوْن إلى تعظيم أرباحهم، فإرتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق، يُعتبر مؤشّراً لهم لرفع سعر المعدن، وعلى الأقل بالنسبة عينها التي إرتفعت فيها أسعار السلع والخدمات الأخرى. فالقوّة الشرائية للذهب تتحدّد بقدرة المعدن على التحوّل إلى سلع وخدمات».

وهبه:
التضخّم يزيد أرباح بائعي الذهب فإرتفاع أسعار السلع مؤشّر لرفع سعر المعدن الأصفر

ويرى وهبه أنه «بما يتعلق بموضوع الأمان، وبما أن العالم يتّجه نحو ركود إقتصادي قد يتدحرج خلال العامين 2023 و2024، في ظل الأزمة التي تضرب غالبية الدول، وموجة التضخُّم المتصاعدة دولياً، وتواصل الحرب الروسية في أوكرانيا منذ نحو عام، فقد إشترت بنوك مركزية نحو 50 طناً من الذهب في تشرين الثاني (نوفمبر) 2022، في أعلى معدّل شراء خلال شهر. وتقود هذه المؤشّرات البنوك المركزية في العالم إلى تأمين ثروات دولها، من خلال تحويلها لإستثمارات في الذهب بدلاً من الإحتفاظ بها كعملات صعبة، وخصوصاً في ظل التراجع المتصاعد في أسعار العملات عالمياً».

تحكم الفساد

ويشرح وهبه «على صعيد الجزائر، فهي تزخر بالعديد من مناجم الذهب، والتي قُدّرت حسب إحصاءات «المنظّمة العالمية للذهب» بـ173.6 طنّاً، لتحتلّ المرتبة الثالثة عربياً، في قائمة الدول التي تمتلك أكبر احتياطي من الذهب، بعد المملكة العربية السعودية ولبنان. لكن رغم ذلك، فإن محاولات سرقة تلك الثروة ونهبها لا تتوقف»، لافتاً إلى «إستقرار إحتياطي الذهب في الجزائر على مدار 10 سنوات، رغم عمليات التنقيب والإنتاج في مناجم الذهب في الجزائر، بأقصى الجنوب، وتوقعات ببلوغ مستوى الإنتاج 3 أطنان سنوياً، ليكون السؤال المطروح لدى الجزائريين، هل أضحى الذهب في الجزائر ثروتهم الضائعة، بعد أن إنخفض الإنتاج من أكثر من طن في العام 2009 إلى 286 الف كيلوغراماً في العام 2021، نتيجة التنقيب غير الشرعي، لتتشكل في البلاد «مافيا» تُهدّد الإقتصاد الجزائري؟».

ويوضح وهبه «أما على صعيد السودان، فقد شهد الإقتصاد السوداني معاناة كبيرة متتالية، رغم تمتّعه بالعديد من الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز الطبيعي، وأراضٍ زراعية ضخمة، ولديها مخزون من خام الحديد، والنحاس، وخام الكروم، والزنك، والتنجستين، والمايكا، والفضة، والذهب واليورانيوم. وقد تم إكتشاف منجم ضخم من الذهب، يُتوقع أنا أأأاا يُنتج 7 أطنان سنوياً»، مشيراً إلى أن «البلاد لم تتمكن من هيكلة الإقتصاد بشكل سليم، عقب الإنفصال. فالسودان كان يعتمد على النفط بنسبة 90 %، وهو ما شكل نحو 50 % من إيرادات الدولة من النقد الأجنبي. ولكن الإسراف، والفساد، والمحسوبية، والإحتكار والإغراق وغسيل الأموال، هو ما يَحول دون تطوُّر الإقتصاد والخروج من دوامة الدين».

ويلفت وهبه إلى أنه «بحسب تقرير صادر في العام 2020 عن وزارة المعادن السودانية، فقد بلغ إنتاج الذهب خلال النصف الأول من العام، نحو 30 طناً متريا، في وقت يُمكن أن يكون الإنتاج بنحو 60 طناً في نهاية العام. في حين كان الإنتاج المتوقع ضعف هذه الكمية، حيث يُسيطر نافذون على ذهب السودان، ويعمل عدد كبير من الشركات المملوكة لعدد من النافذين، في التنقيب عن الذهب في معظم أنحاء السودان، بالإضافة الى وجود «مافيا»، تُهرّب أكثر من 70 % من الذهب عبر الحدود بطرق غير رسمية. وتُقدّر الكميّة المهرّبة بنحو 200 طن سنوياً. علماً أن المنتج هو 250 طناً سنوياً. فهذا الفساد حرم البلاد من عائدات في حدّها الأدنى بنحو 8 مليارات دولار سنوياً».

ذهب الخليج

يشرح وهبه أنه «على مستوى دول الخليج العربي، لا توجد بيانات معلنة حول عمليات الشراء الجديدة للذهب خلال العام 2022، وحسب أحدث تقرير لمجلس الذهب العالمي والمنشور

في حزيران/يونيو 2022، فقد إحتفظت المملكة العربية السعودية بمركز الصدارة من حيث حجم إحتياطات الذهب العربي، والذي يبلغ 323.1 طناً، وهو ما يضعها في المرتبة الـ18 عالمياً. وبالمرتبة الثانية خليجياً والسابعة عربياً، تأتي الكويت بحيازة 79 طناً، لتحتلّ المركز الـ40 على مستوى العالم. وحلّت قطر في المرتبة الثالثة خليجياً، والثامنة عربياً والـ45 عالمياً، بحيازة 72.3 طناً من المعدن الأصفر.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة، الرابعة خليجياً، والتاسعة عربياً بحيازة 55.2 طناً، ما يُمثل 4.9 % من إجمالي إحتياطاتها، لتحلّ في المرتبة الـ49 عالمياً».

ويضيف وهبه: «تُحاول الدول الخليجية معالجة الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد، من خلال تقليص المكوّنات الريعية، والعمل على تحسين جاذبية الأنشطة الإنتاجية، بما يُساهم في زيادة معدّلات النمو الإقتصادي في تلك الدول. وفي ظل تركيز رؤية السعودية 2030 على قطاع التعدين، ليكون ركيزة ثالثة للتنويع الإقتصادي، نما الناتج المحلي لنشاط التعدين والتحجير «بإستثناء النفط والغاز» بنسبة 7.6 % خلال الربع الثالث من العام 2022، ليبلغ 3.07 مليارات ريال، مقابل 2.85 مليار ريال في الفترة نفسها من العام 2021».

ويوضح وهبه أن «جهود المملكة العربية السعودية لبناء إقتصاد لا يعتمد على النفط، إذ تتضمّن تحوّلاً بإتجاه إستكشاف الإحتياطات الهائلة غير المستغلّة للعديد من الموارد، بما فيها الفوسفات، والذهب، والنحاس، واليورانيوم، والبوكسيت المصدر الرئيسي للألومنيوم، حيث تُقدّر الحكومة الموارد المعدنية غير المستغلة في المملكة بنحو 5 تريليونات ريال، ما يُعادل 1.33 تريليون دولار».

ويتابع وهبه: «وفق بيانات رسمية، منها وثيقة رؤية السعودية 2030، فقد قفز الناتج المحلي لنشاط التعدين 44 % منذ إطلاق الرؤية في العام 2016، أي خلال نحو سبعة أعوام، حيث كان الناتج للقطاع في الربع الرابع من العام 2015 بنحو 2.13 مليار ريال. وقد دفع الإهتمام بالخطة إلى إحداث طفرة في إنتاج المعادن محلياً، على رأسها إنتاج الذهب الذي صعد 144 % منذ إطلاق الرؤية 2030، ليبلغ 12.4 ألف كيلوغرام، مقابل 5.1 آلاف كيلوغرام في العام 2015 قبل إطلاق الرؤية».

ويخلص وهبه إلى دولة الكويت، فيقول إنه «يصعب التوقع بأدائها الإقتصادي في العام 2023 جرّاء صعوبة تحديد إتجاه أسعار النفط، نظراً إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، والتي تؤثر على أسعار الذهب، إذ يُؤثّر المعدن الأصفر على ثبات العملة ومستقبل الإقتصاد».

الخبير الإقتصادي
الدكتور لويس حبيقة

ذهب لبنان والفساد

من جهته، يوضح الخبير الإقتصادي الدكتور لويس حبيقة لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «هناك دولاً منتجة للذهب، وتستخدمه في صناعاتها الطبية كمعدن، كما الحديد، والنحاس والزنك. وثمّة دول مثل لبنان، تستعمله كأصول، وتُصنّفه من الإحتياطي النقدي»، شارحاً أن «السودان تُعدُّ دولة منتجة للذهب، واليورانيوم، ومعادن أخرى، فيما الجزائر تنتج الذهب والنفط فقط. لكن هناك مشكلتين أساسيتين، تُواجه الإيجابيات التي يؤمّنها إمتلاك أي دولة للذهب، سواء كإنتاج أو إحتياطي، أوّلُها الفساد في الدول العربية، ولا سيّما الدول التي لا تتمتع بقوانين تسمح بمحاسبة المتجاوزين للقانون، بالإضافة إلى سوء إدارة هذه الثروات، ومنها الذهب».

حبيقة:
شكوك في إستخدام ذهب لبنان بشكل رشيد في ظل طبقة سياسية متّهمة بالفساد

يضيف حبيقة: «يا للأسف، يعاني لبنان الفساد أيضاً، فيما السؤال يكمن في حال تم تسييل جزء من الذهب، كيف سيُنفق، في ظل الشكوك المتراكمة حول كيفية إستخدامه؟ وهذا ما برهنته التجربة الراهنة، إذ إن الذهب في لبنان هو من أصول الدولة، وممنوع التصرُّف به إلاّ بقانون. والأهمُّ في الموضوع، يكمن بأنه كيف يُمكن الإطمئنان حيال إستخدام المعدن الأصفر بشكل رشيد، في ظل هذه الطبقة السياسية الفاسدة التي تحوم حولها شكوك الفساد، وقلّة الثقة بحُسن إدارتها؟».

ويختم حبيقة قائلاً: «إن هذه الشكوك تمنع إستخدام جزء من الذهب، بغية حلّ جزء من الأزمة المالية والنقدية والإقتصادية الحالية والمزمنة، في بلد بات يعاني إنهياراً غير مسبوق بعملته الوطنية، في مواجهة العملات الصعبة، وفي مقدمها الدولار الأميركي».

باسمة عطوي

نجاح قطر الباهر في تنظيم كأس العالم
يُرافق خطط الإستدامة المستقبلية

شـكلت مباراة كأس العالم لكرة القدم فيفا لعام 2022 في قطر، حدثاً تاريخياً رائعاً يجمع العالم في بلد عربي تحت شـعار «جمع كافة البشـر وتقريب الخلافات تحت لواء الإنسـانية والإحترام والشـمولية». وقـد كان طموح وهدف دولة قطر كبيـراً، وكان الإنجاز مبهراً، والأداء مذهلاً، وكانت الميزانية هي الأعلى مقارنة بالمباراة السابقة لكأس العالم لكرة القدم فيفا.

بناء عليه، نُلقي الضوء على الوقائع الرئيسية والإنجازات المبهرة لمباراة كأس العالم لكرة القدم فيفا لعام 2022 في قطر، والميزانية الضخمة التي أُنفقت لإنجاز هذا الحدث العالمي والنمو المستدام والإزدهار لقطر على المدى الطويل.

لمحة تاريخية

لقـد أُقيمـت بطولـة كأس العالم للإتحـاد الدولي لكـرة القدم (الفيفـا) للمرة الأولـى في العام 1930، عندما قـرّر الإتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) تنظيم بطولة دولية لكرة القدم للرجال في عهد رئيـس الفيفـا غول ريميه. وشـهدت المباراة الأولـى لكأس العالم في كرة القدم، التي عُقدت في العام 1930، المنافسـة بين 13 فريقاً فقط دعتهم المنظمة. منذ ذلك الحين، توسـعت مباراة كأس العالم لكرة القدم وشهدت إعادة تشكيل لهيكليتها، لتُصبح حالياً مكونة من 32 فريقاً يُشارك فيها أكثر من 200 فريق من جميع أنحاء العالم.

نهائيات مباراة كأس العالم لكرة القدم 1930-2018

سنة	الفائز	أكثر مرونة	نتيجة
1930	أوروغواي	الأرجنتين	4-2
1934	إيطاليا	تشيكوسلوفاكيا	2-1
1938	هنغاريا	إيطاليا	2-4
1950 †	أوروغواي	البرازيل	2-1
1954	ألمانيا الغربية	هنغاريا	3-2
1958	البرازيل	السويد	5-2
1962	البرازيل	تشيكوسلوفاكيا	3-1
1966	إنكلترا	ألمانيا الغربية	4-2
1970	البرازيل	إيطاليا	4-1
1974	هولندا	ألمانيا الغربية	1-2
1978	هولندا	الأرجنتين	1-3
1982	إيطاليا	ألمانيا الغربية	3-1
1986	الأرجنتين	ألمانيا الغربية	3-2
1990	المانيا الغربية	الأرجنتين	1-0
1994	البرازيل	إيطاليا	3-2
1998	البرازيل	فرنسا	0-3
2002	ألمانيا	البرازيل	0-2
2006	إيطاليا	فرنسا	6-4
2010	هولندا	إسبانيا	0-1
2014	ألمانيا	الأرجنتين	1-0
2018	فرنسا	كرواتيا	4-2

المصدر: **footballhistory.org**

علماً أن المنافسة لإحتضان الثقافة العربية والإسلامية في إستضافة كأس العالم لكرة القدم في العام 2022 في قطر، كانت شديدة. فبعد 92 عاماً من إجراء هذه المباراة خارج الدول العربية والإسلامية، أصبحت قطر أول دولة عربية، وأول دولة في منطقة الشرق الأوسط تُغيّر مسار تاريخ تنظيم وإستضافة المونديال لكرة القدم بعد منافسة قوية بين قطر وأُستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة (بعد إنسحاب المكسيك ورفض ترشيح إندونيسيا).

ويُعدُّ تنظيم قطر لكأس العالم لكرة القدم، إنجازاً مبهراً، تاريخياً، وجغرافياً، وثقافياً من نواح كثيرة، بعد محاولات متعدّدة قامت بها الدول العربية في الشرق الأوسط لإستضافتها هذا الحدث ولم تنجح.

منظمو كأس العالم لكرة القدم

كأس العالم	رئيس اللجنة المنظمة	رئيس فيفا
جنوب أفريقيا 2010	داني جوردان	جوزيف بلاتر
البرازيل 2014	خوسيه ماريا مارين	
روسيا 2018	فيتالي موتكو	جياني إنفانتينو
قطر 2022	الشيخ محمد بن حمد بن خليفة آل ثاني	

المصدر: «ويكيبيديا»

الجهات المُنظمة في قطر

لا شك في أن اللجنة العليا للمشاريع والإرث، هي الكيان المسؤول عن تنفيذ الأعمال لإستضافة كأس العالم لكرة القدم في قطر 2022، بما في ذلك بناء الملاعب وتشييد البنية التحتية الأخرى، وضمان سير أعمال المباريات والإستعدادات لها والمساهمة في التنمية المستدامة لدولة قطر.

وتهدف لجنة اللجنة العليا إلى إبراز هوية قطر الفريدة من خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 التي جمعت العالم في حفل مشترك خلال حدث عالمي.

وتبذل اللجنة العليا الجهود لصوغ مستقبل أفضل لقطر والشرق الأوسط وآسيا والعالم، من خلال تطوير البنية التحتية والتعليم والرياضة، بهدف تحقيق التنمية ودعم الإبتكار الإقليمي والتفاني وتأمين الرفاهية.

الداعم الرسمي لكأس العالم في قطر

إن مجموعة QNB (بنك قطر الوطني) هي الداعم الرسمي لكأس العالم™FIFA 2022 في الشرق الأوسط وإفريقيا، والبنك القطري هو الداعم الرسمي للبطولة. وكجزء من إمتيازات دوره كداعم رسمي لكأس العالم FIFA قطر 2022™ في الشرق الأوسط وإفريقيا، حصل بنك قطر الوطني QNB على العديد من الحقوق الحصرية التي تؤكد قوة علامته التجارية، والتي تم إبرازها خلال مباريات البطولة الدولية، إضافة إلى جميع ما يتعلق بالبطولة من إعلانات تسويقية وما يصاحبها من فعاليات، وكانت المجموعة المزود الوحيد لأجهزة الصراف الآلي خلال البطولة الدولية.

الدكتورة سهى معاد

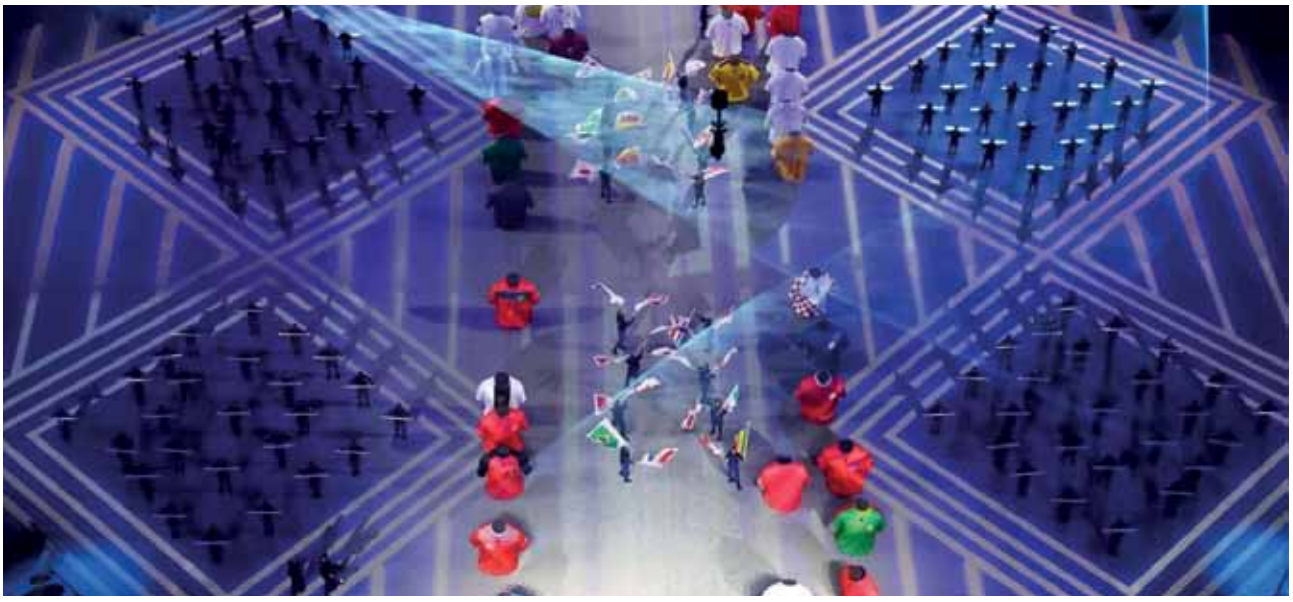

الوفاء بوعد تقديم نسخة تاريخية من البطولة

مجموعة QNB رحلة مميزة خلال كأس العالم FIFA قطر 2022

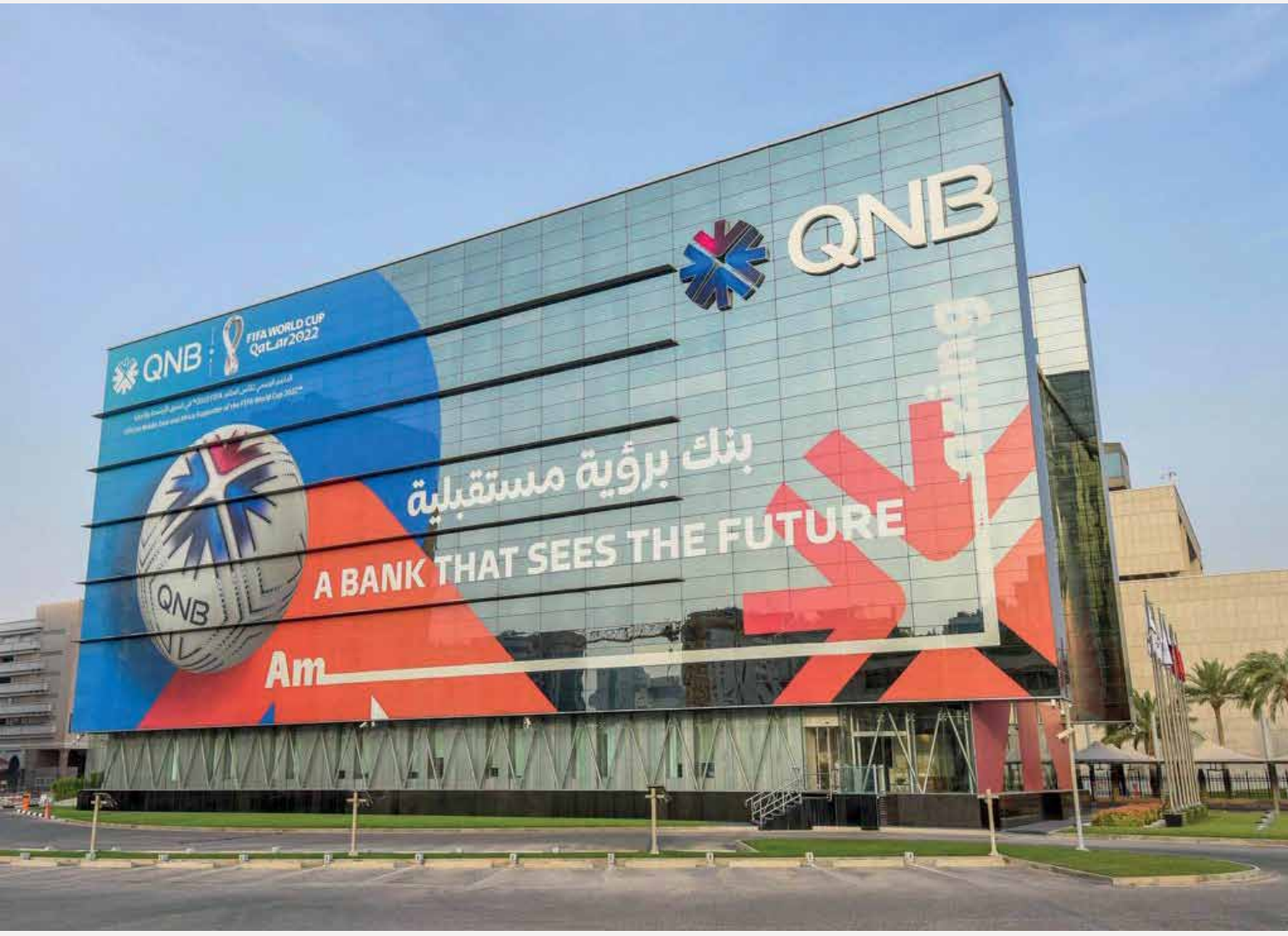

تواجد مميَّز وفعاليات حصرية لمجموعة **QNB** في مونديال قطر

أعلنت مجموعة QNB **عن حصولها رسمياً على لقب الداعم الرسمي لكأس العالم** FIFA 2022™ **في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في العام** 2020.

وبصفتها مشاركة حيوية في إعداد وتنظيم بطولة كأس العالم FIFA **قطر** 2022™، **عملت المجموعة كوسيط مالي من خلال توفير حلول تمويل مخصصة للمطورين والمقاولين في العديد من القطاعات، بما في ذلك البناء والنقل والعقارات والخدمات اللوجستية والسياحة وما إلى ذلك.**

وقد ساهمت المجموعة بشكل كبير في نجاح هذه البطولة، حيث إستضافت خلالها فعاليات شيقة جنباً إلى جنب مع المبادرات والمنتجات والخدمات التي تم إطلاقها للإحتفال بهذا الحدث الكبير. وحرصت على تقديم تجربة إستثنائية بغية إبهار الزائرين القادمين من جميع أنحاء العالم، ووضع خارطة طريق لتحقيق هذا النجاح البارز.

لجنة عمليات FIFA

وشكلت المجموعة لجنة خاصة لتنظيم جميع العمليات والفعاليات الخاصة بالبطولة، وذلك من أجل تقديم تجربة إستثنائية. وقد تم إختبار إستعدادات المجموعة للمونديال خلال بطولة كأس العرب 2021، حيث تم تنفيذ حملات متعدّدة في فروعها المحلية والدولية للتأكيد على تفرُّد البطولة.

الفروع الدولية

وسّعت المجموعة نطاق إحتفالاتها من خلال إطلاق العديد من المبادرات والأنشطة عبر فروعها والشركات التابعة لها في مصر وتونس والسودان. وتمت تغطية المباني بتصاميم FIFA الفريدة لنشر الأجواء الإحتفالية في جميع أنحاء المنطقة.

وفي إطار نشر أجواء كأس العالم من خلال شبكة فروعها الدولية، نظمت مجموعة QNB حملات ترويجية بالتعاون مع QNB الأهلي، ثاني أكبر بنك خاص في مصر وإحدى الشركات التابعة لمجموعة QNB، و QNBتونس، الذي إختار شعار «هيا نعيشوها» لحملته.

وتضمنت الحملة باقات حصرية تم تقديمها خلال فعالية خاصة لعملاء QNB تونس، بما في ذلك تذاكر الطيران والإقامة، وتذاكر حضور مباريات تونس خلال البطولة.

في مصر، أقام QNB الأهلي، بالتعاون معVisa ، الشركة الرائدة عالمياً في حلول الدفع الرقمي، منطقة للمشجعين في المنتزه المركزي لمدينة الشيخ زايد «حديقة زايد» و«مول العرب» لبثّ مباريات كأس العالم FIFA على الهواء مباشرة على شاشات عملاقة. وتضمَّنت منطقة المشجعين العديد من أنشطة كرة القدم والمسابقات والمزيد، مع توفير مواصلات مجانية لعملاء البنك. وتعكس هذه المبادرة جهود البنك في تقديم تجربة مصرفية فريدة لعملائه في مصر تجمع بين الخدمات المتميّزة وشغف كرة القدم.

وفي إطار جهودها للترويج لعلامتها التجارية، إستفادت مجموعة QNB أيضاً من الظهور الدولي، وذلك من خلال إستخدام الشاشات واللافتات الترحيبية في مواقع مختلفة، مثل مطار جنيف الدولي، ومطار هيثرو الدولي، لعرض محتواها.

التعاون مع المؤسسات المختلفة

من خلال التركيز على دعم جهود الدولة المكرسة لإستضافة هذه البطولة، تعاونت المجموعة مع اللجنة العليا للمشاريع والإرث لدمج تطبيق بطاقة المشجعين «هيا» في أجهزة الصراف الآلي التابعة للمجموعة من أجل توفير تجربة مريحة للمستخدمين. وإلى جانب مشاركة المجموعة في مناطق المشجعين الخاصة بـFIFA ، تجمّعت أعداد غفيرة من الزوار خلال بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022™.

مهرجان FIFAللمشجعين

إستضاف مهرجان FIFA للمشجعين، الذي أُقيم في حديقة البدع على كورنيش الدوحة، العديد من الأنشطة الخاصة والفريدة من نوعها، وأصبح نقطة جذب رئيسية لجميع الزوار. وتضمّنت الأنشطة الفعاليات الجانبية المنظمة من قبل مختلف المشاركين، وشاشات البث الحيّ للمباريات وأنشطة ترفيهية أخرى.

مبادرات المسؤولية الإجتماعية

بالتعاون مع مركز قطر الإجتماعي والثقافي للمكفوفين، نظّمت مجموعة QNB مباراة ودّية في «اليوم العالمي للعصا البيضاء» كمبادرة مشجعة تهدف إلى دعم الشمول للجميع. وإلى جانب الشراكة مع مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة، أتاحت المجموعة لهذه

الفئـة فرصة حضور مباريـات كأس العالم FIFA قطر 2022™ مع جميع المشجعين في محاولة لتعزيز الشمول خلال البطولة.

الحملات الترويجية

وطـوّرت مجموعة QNB خطة متكاملة على مدى سـنوات عدة لتقديـم أفضل الخدمـات التكنولوجية لخدمة الزوار بشـكل أفضل خـلال البطولة بطريقة مميزة وسلسـة. وكرّسـت المجموعة جميع خدماتها ومنتجاتها الرقمية وقواها العاملة لضمان ترك أثر إيجابي ملحوظ طوال فترة البطولة. وشـمل ذلك تخصيص أجهزة الصراف الآلي بإعتبـار أن المجموعة، المزوّد الوحيد لأجهزة الصرّاف الآلي في جميع الملاعب الثمانية وفي المناطق المحيطة بها، وفي العديد مـن المواقـع الرئيسـية الأخـرى التي إسـتضافت عـدداً كبيراً من المشجعين والزوار. علماً أن حملات المجموعة وعروضها الحصرية جاءت بالتعاون مع FIFA وشركاء آخرين. وشمل ذلك إجراء العديد من السـحوبات على التذاكر وتقديم بطاقات ائتمانية وبطاقات دفع مسبق بتصاميم فريدة.

كما أطلقت المجموعة بطاقات ائتمانية خاصة بتصميم مستوحى من FIFA حيث كان أول بنك يطلق بطاقات FIFA خاصة بكل فئة من فئـات عملائه، وذلك بهدف مشـاركة أجواء رياضية إسـتثنائية خلال أكبر حدث كروي.

ومـن بيـن التصاميم الخاصـة لبطاقات الدفع المسـبق، بطاقة لعيب، التعويذة الرسـمية لـكأس العالم FIFA قطـر 2022™، وتم تحديث جميع بطاقات الدفع المسبق الرقمية على تطبيق iPhone Wallet الـذي يحفـظ جميع بطاقات العملاء علـى جهاز الآيفون. كما قدمت المجموعة هدايا FIFA عبر فروعه في مراكز التسوق.

سفير العلامة التجارية لمجموعة QNB خلال البطولة

وقـد تم إختيـار نجـم التواصل الإجتماعـي الأكثـر متابعة في العالـم علـى تطبيـق TikTok خابي لام، سـفيراً رسـمياً للعلامة التجارية لمجموعة QNB خلال كأس العالم FIFA قطر 2022™. وقد بُنيت هذه الشـراكة علـى دور مجموعة QNB بصفتها الداعم الرسـمي للبطولـة فـي منطقة الشـرق الأوسـط وإفريقيـا والبنك القطري الرسمي.

وقـد شـارك خابي لام في إعـلان QNB التلفزيوني الرسـمي الخـاص بالمونديال، وفاجأ الجمهور بحضور المباراة التاريخية بين المملكة العربية السـعودية والأرجنتين، حيث قام بتقليد إيماءة يده الشهيرة والتقطوا صوراً تذكارية معه.

أحداث حصرية وفرصة إستثنائية للجماهير

ونظّمـت مجموعـة QNB فعاليـات حصريـة للمشـجعين في «إسـتاد لوسـيل»، الذي إسـتضاف المباراة النهائية لـكأس العالم. وإحتفلت المجموعة بوصول المشـجعين الأرجنتينيين الأربعة الذين وصلـوا إلى قطر بالدراجات بعـد أكثر من 177 يوماً في رحلة بدأت من جنوب إفريقيا لدعم منتخبهم الوطني خلال كأس العالم FIFA قطر 2022™.

كمـا تم تقديـم تذاكر المباريـات لعدد من مشـجعي الأرجنتين والبرازيـل لحضور مباريات منتخباتهـم الوطنية، بالإضافة إلى عدد مـن الهدايا والتـذكارات المسـتوحاة مـن QNB وFIFA 2022. كمـا أُتيحت للجماهير فرصـة فريدة لمتابعة آخر عشـر دقائق من المباريات من الملعب.

وقدمت مجموعة QNB تذاكر مباراة وتجربة لا تُنسـى لناجيرا نوشـاد، وهي مسـافرة ومدوّنـة وداعمة لفريـق الأرجنتين، لحضور مباريـات الفريـق خلال كأس العالـم FIFA قطر 2022™ وآخر 10 دقائق من المباراة من الملعب.

مسابقات يومية من خلال قنوات مجموعة QNB

ونظمـت مجموعـة QNB مسـابقات يوميـة من خـلال قنوات التواصل الإجتماعي الخاصة به، والتي منحت المشجعين من جميع أنحـاء العالم، فرصـة فريدة لعيش الإثارة والشـغف بكرة القدم من خـلال إختبـار معرفتهم الكروية عبر سلسـلة من الأسـئلة السـهلة التـي تضمذنت مشـاركة الجميـع. وفاز العديد من متابعي حسـاب

المجموعة على إنستغرام بتذاكر لحضور مباريات كأس العالم، بالإضافة إلى هدايا بتصميم FIFA.

الإستدامة

وفقاً لتقرير الفيفا للإستدامة، رغم أن قطر كانت تُنفّذ برنامج بناء طموحاً في الفترة التي تسبق البطولة، فقد تم بالفعل التخطيط للكثير من البنية التحتية، التي تم إستخدامها خلال البطولة للإقامة والنقل، قبل أن تفوز قطر بحق إستضافة البطولة. ويشمل ذلك المشاريع الكبرى مثل مترو الدوحة، والطرق السريعة، ومطار حمد الدولي الجديد وتوسعته، ومجموعة واسعة من مراكز المؤتمرات والفنادق.

وفي إطار إستراتيجية التنمية الوطنية، تسعى قطر إلى تعزيز قطاعي الرياضة والثقافة كمصادر للإيرادات الوطنية لدعم أهداف التنويع الإقتصادي لدولة قطر. ويشمل ذلك تحديد فرص الإستثمار المتعلقة بالمنشآت الرياضية لكأس العالم، وتعزيز دور القطاع الخاص في إغتنام هذه الفرص.

رؤية قطر

وقد أدهشت قطر العالم من خلال إستضافة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022، في ظل البنية التحتية الداعمة للدولة، التي ساعدتها في سبيل النمو المستدام. ونعرض أبرز الحقائق حول دولة قطر، والجهود التي تبذلها لتنويع إقتصادها، والدور الذي تلعبه في المنطقة، ورؤية 2030، وبرنامج المجتمع الرقمي القطري، وإصلاحات الأعمال، وإستراتيجيتها الوطنية للذكاء الإصطناعي، والعناصر الرئيسية للنظام البيئي للنمو الإقتصادي والتحوُّل الرقمي، والصناعات الرقمية المتنامية، ونظرة مستقبلية وآفاق النمو المستدام.

تمتلك قطر أكبر إحتياطات من النفط والغاز الطبيعي في العالم، وتُوظف أعداداً كبيرة من العمال الأجانب في عملية الإنتاج بسبب ثروتها النفطية. وفق تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي، تحتل قطر المركز الـ 29 الأكثر تنافسية في العالم من بين 140 دولة. ويُعتبر التحوُّل الرقمي مصدراً رئيسياً للتنمية المستدامة لدولة قطر.

وأنشأت الحكومة القطرية صناعات ثقيلة لتنويع الإقتصاد. وتقدم الشركات الأجنبية الخبرة في التخطيط والبناء والإدارة والتسويق مقابل حصص في الشركات القطرية، وتموّل عائدات النفط بناء المصانع وتطوير البنية التحتية. ويتم إستخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة وكمواد أولية.

الإستثمار الأجنبي ودوره في المنطقة

يُعتبر قطاع التكنولوجيا المالية في قطر، سريع النمو، ويجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. وبحسب الشيخ علي الوليد آل ثاني، الرئيس التنفيذي لوكالة تشجيع الإستثمار في قطر، فقد إستثمرت الأخيرة بشكل كبير في إقتصادها، مما أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخلق العديد من الفرص الإستثمارية في البلاد، وجذب المستثمرين الأجانب المهتمين بالتواجد في منطقة الشرق الأوسط. وتُعد قطر من أسرع الإقتصادات نمواً في العالم، مع وفرة من الفرص الإستثمارية في العديد من القطاعات.

رؤية 2030

تهدف الرؤية الوطنية إلى تحويل قطر في حلول 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وإستمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل، حيث تُحدّد الرؤية الوطنية، الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها على المدى الطويل، كما أنها توفر إطاراً عاماً لتطوير الإستراتيجية الوطنية الشاملة وخطط تنفيذها.

وتعالج الرؤية الوطنية خمسة تحديات تواجه دولة قطر، وهي: التحديث مع المحافظة على التقاليد، وإحتياجات الجيل الحالي والأجيال المقبلة، والنمو المستهدف والتوسع غير المنضبط، ومسار التنمية وحجم ونوعية العمالة الوافدة المستهدفة، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية وحماية البيئة وتنميتها.

برامج المجتمع الرقمي

يسعى قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر، إلى تعزيز الثقافة والمهارات الرقمية بين جميع شرائح المجتمع، بهدف تمكينه من الإسهام في الحياة الإقتصادية والثقافية، من خلال الإستخدام الفعال والآمن لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وبما يدعم توفير قوى عاملة مؤهلة في سوق العمل. وإنطلاقاً من هذا الهدف، تلتزم وزارة المواصلات القطرية، خلق مجتمعٍ رقمياً متكاملاً يتمتع جميع أفراده بفرصٍ متساويةٍ للنفاذ إلى التكنولوجيا، من خلال خلق أكبر عددٍ من الفرص، لتعزيز جاهزية أفراد المجتمع الرقمية للمشاركة في بناء إقتصاد قائم على المعرفة.

«قطر الوطني QNB: الظروف غير مهيأة لحدوث تراجع كبير في قوة الدولار

أكد تقرير بنك قطر الوطني QNB صدر أخيراً «أن الظروف غير مهيأة بعد لحدوث تراجع كبير في قوة الدولار الأميركي»، مشيراً إلى «إرتفاع قيمة الدولار في الأشهر الأخيرة، مقابل العملات الرئيسية لمستويات لم نشهدها منذ عقود».

وذكر التقرير «أن مؤشر الدولار (DXY)، وهو معيار مرجعي تقليدي يقيس قيمة الدولار مقابل سلّة مرجّحة من ست عملات رئيسية، شهد إرتفاعاً بأكثر من 16 % من مستويات ما قبل جائحة «كوفيد-19»، وبأكثر من 17 % في السنة حتى تاريخه، وبأكثر من 27 % مقارنة بالمستويات المتدنية للغاية المسجلة بعد الجائحة في مطلع العام 2021».

وأرجع التقرير ذلك إلى «ثلاثة عوامل، أولها توقع أن تظل شهية المخاطرة منخفضة على خلفية تزايد المخاطر السياسية والجيوسياسية، والمخاطر الأخرى التي تهدّد التوقعات الإقتصادية العالمية، وذلك يشمل الصراع الروسي الأوكراني والتوترات في الشرق الأقصى والمخاوف في شأن الاستقرار المالي. ومع تأثر ثقة المستثمرين والمستهلكين بالأخبار السلبية، أصبح الدولار أداة «ملاذ آمن» ضد الإضطرابات في أوروبا وآسيا».

ولفت التقرير إلى «إحدى الطرق الشائعة لفحص «تقييمات» العملات هي تحليل أسعار الصرف المرجحة بالتجارة والمعدلة حسب التضخم، أي أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، ومقارنتها بالمتوسط طويل الأجل أو المعدلات التاريخية. ويُعتبر مقياس سعر الصرف الفعلي الحقيقي أكثر دقة من أسعار العملات الأجنبية التقليدية، لأنه يأخذ في الإعتبار التغيّرات في أنماط التبادل التجاري بين البلدان، بالإضافة إلى الإختلالات الإقتصادية المتمثلة في التضخم وفروقاته.

أما العامل الثاني فيتمثل في توقعات النمو في الولايات المتحدة التي تبدو أقوى من نظيرتها في الإقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى. ويبرز هذا بشكل خاص بسبب التأثير غير المتناسب للأزمة الجيوسياسية وأزمة الطاقة الحالية على أوروبا وغيرها من مستوردي الطاقة الرئيسيين. وعادة، يؤدي النمو النسبي الأسرع في الولايات المتحدة إلى تشجيع الإستثمارات داخل الولايات المتحدة، وجذب رؤوس الأموال من الخارج، مما يدعم الدولار.

في ما يتعلق العامل الثالث بأسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة، والتي تعمل على تعديل سعر الفائدة متوسط الأجل من خلال مقاييس التضخم الاستشرافية، تتحرك أيضا في اتجاه داعم للدولار. ويرجع هذا الأمر إلى تشديد بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لسياسته النقدية، وإحتمال أن يكون التضخم في الولايات المتحدة قد بلغ ذروته فعلاً. في المقابل، ظلّت توقعات التضخم تتزايد في منطقة اليورو واليابان، فالبنوك المركزية هناك مقيّدة بدرجة أكبر من حيث مدى قدرتها على تشديد السياسة النقدية لمكافحة التضخم، وذلك بسبب ضعف إقتصاداتها وإرتفاع مستويات الدين. وتُعتبر فروق أسعار الفائدة الحقيقية محركاً رئيسياً لتدفقات رؤوس الأموال، حيث يسعى المستثمرون إلى تخصيص مواردهم في الأصول ذات العوائد الحقيقية المرتفعة والمعدلة حسب المخاطر».

وإعتبر التقرير «أن الدولار يبدو أنه مقيم بسعر مبالغ فيه، إلاّ أن التوقعات المرتبطة به تظل قوية مع إحتمال حدوث إرتفاع إضافي في قيمته بسبب التوترات الجيوسياسية والأداء الإقتصادي القوي نسبياً للولايات المتحدة وعائداتها الحقيقية الأكثر جاذبية»، متوقعاً «أن تظل قيمة الدولار مرتفعة، حيث يُرجّح أن تبقى الإقتصادات المتقدمة الأخرى في وضع أكثر هشاشة».

مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

عنوان للتميز
Title of excellence

16 فرعاً
2000 نقطة بيع
200 صراف آلي

مكاتب تمثيلية عالمية

الإدارة العامة: العراق – بغداد – الكرادة – حي بابل ٩٢٩ – شارع ٢١ – تلفون: ٧٨٠٥٦٦٨٦٧ ٩٦٤+ – خط أرضي: ٧٧٣٣٦٨١ ٩٦٤+

مكتب تمثيلي دبي: أبراج بحيرات الجميرة – كلستر ٧ – مبنى جميرة بزنس سنتر ٢ – جناح ٣٦٤ – ٣٦٦ – هاتف: ٥٦٧ ٦٢ ٤ ٩٧١+

مكتب تمثيلي بيروت: وسط بيروت – شارع عمر الداعوق – بناية ستراتوم – الطابق السابع – تلفون: ٣٠٦ ٨٠٠ ٧٨ ٩٦١+

www.idb.iq
info@idb.iq

www.facebook.com/idbiraq

www.instagram.com/idbiraq

14.3 مليار ريال صافي أرباح QNB خلال 2022

نمت أرباح بنك قطر الوطني QNB **شركة مساهمة عامة قطرية، بنسبة 9 %، ليصل صافي الربح إلى 14 ملياراً و348 مليوناً و860 ألف ريال، وذلك في نهاية السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2022، بعد أن كانت 13 ملياراً و211 مليوناً و123 ألف ريال خلال الفترة نفسها من العام 2021، مدعومة بنمو القروض والسلف.**

وأوضح البنك، أن ربحية السهم بلغت 1.44 ريال قطري، مقارنة بـ1.32 ريال للفترة نفسها من العام 2021. وأشار إلى أن مجلس الإدارة أوصى بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن هذه السنة بنسبة 60 % من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 0.60 ريال لكل سهم، بعد موافقة الجمعية العمومية على هذه التوصية.

وكان مجلس الإدارة، قد اعتمد نتائج البيانات المالية، لهذه السنة، خلال إجتماعه أخيراً، حيث بلغ صافي الأرباح قبل تأثير التضخم عالي الشدة نحو 16,1 مليار ريال (4,4 مليارات دولار)، بزيادة 22 % عن العام السابق، ورغم ذلك تمكن QNB من زيادة صافي أرباحه، بنسبة 9 %.

وإرتفع الدخل التشغيلي للبنك 24 % إلى 35,1 مليار ريال (9,6 مليارات دولار)، مما يعكس نجاح مجموعة QNB في الحفاظ على نمو قوي ومستدام في مختلف مصادر الدخل، فيما بلغ إجمالي الموجودات 1,189 مليار ريال (327 مليار دولار)، بزيادة 9 %، عن العام 2021.

ويعزو المصدر الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات إلى القروض والسلف، التي نمت 6 %، لتصل إلى 808 مليارات ريال (222 مليار دولار)، حيث تم تمويل هذا النمو من خلال ودائع العملاء التي ارتفعت 7 %، لتصل إلى 842 مليار ريال (231 مليار دولار)، مقارنة بعام 2021. وقد ساهم ذلك في بلوغ نسبة القروض إلى الودائع 95,9 %، كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، مما يعكس التحسُّن في سيولة البنك.

وساعدت مبادرات خفض المصاريف، المنفذة خلال العام 2022، المجموعة في إيجاد مصادر مستدامة لتوليد الدخل، وتحسين كفاءة «نسبة التكلفة إلى الدخل» من 22,2 إلى 19,7 %، وتعتبر هذه النسبة واحدة من أفضل النسب بين المؤسسات المالية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. في حين بلغ معدل القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي محفظة القروض مستوى 2,9 %، كما في 31 ديسمبر (كانون الأول) 2022، وهو من بين أدنى المعدلات على نطاق البنوك الرئيسية في الشرق الأوسط وإفريقيا، مما يعكس الجودة العالية لمحفظة القروض وفعالية سياسة إدارة المخاطر الائتمانية.

وقام QNB خلال سنة 2022 بتكوين مخصّصات لخسائر القروض بمبلغ 8,8 مليارات ريال (2,4 مليار دولار)، كإجراء وقائي لحماية المجموعة من أي خسائر قروض محتملة، مما ساهم في وصول نسبة تغطية القروض غير العاملة إلى مستوى 99 %، مما يعكس إستمرار النهج المتحفظ الذي يتبنَّاه البنك تجاه القروض المتعثرة.

وعلى صعيد آخر، إرتفع إجمالي حقوق المساهمين في العام 2022 إلى 106 مليارات ريال (29 مليار دولار)، بزيادة 6 % عن العام السابق، ليبلغ العائد على السهم 1,44 ريال (0,40 دولار)، بينما بلغت نسبة كفاية رأس المال بنهاية ديسمبر الماضي 19.6 %، وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل.

«قطر الوطني» QNB يتوقع إستعادة جنوب شرق آسيا نموها الإقتصادي في 2023

هذا وتوقع بنك قطر الوطني /QNB/ أن تستعيد منطقة جنوب شرق آسيا (آسيان 6)، دورها الريادي في النمو العالمي، وأداءها

الاقتصادي المتفوق، خلال العام 2023.

وأفاد البنك في تقرير: «إن تباطؤ النمو في الإقتصادات المتقدمة، والأسس الكلية المحلية الأكثر قوة، وإعادة الإنفتاح الصيني، يجب أن تُفضي إلى عودة الأداء الإقتصادي المتفوق لدول جنوب شرق آسيا».

وبعد أن عَدّ التقرير هذا الأمر إيجابياً، لفت إلى «أن اللحاق بالإقتصادات المتقدمة قد عاد إلى المسار الصحيح، رغم أن معدّل نمو إقتصادات دول رابطة جنوب شرق آسيا، لا يزال أقل من متوسط نموه قبل جائحة كورونا «كوفيد19-»، والبالغ 5 %».

وأشار التقرير إلى «أن منطقة جنوب شرق آسيا، كانت قبل تفشي الجائحة واحدة من أكثر المناطق الإقتصادية نشاطاً في العالم، حيث ظلت تُحفّز الفرص والنمو على نطاق واسع لعقود عدة، وينطبق الأمر بشكل خاص على أكبر 6 إقتصادات في الرابطة، وهي: إندونيسيا، وتايلاند، وسنغافورة، وماليزيا، وفيتنام، والفلبين، لتتفوق بذلك إقتصادات منطقة جنوب شرق آسيا على معظم البلدان الأخرى، فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي، حتى بداية 2020».

وأضاف التقرير أنه ومع ذلك، «حدث تغيُّر ملحوظ بالمشهد، الذي ظل سائداً لعقود عدة، بفعل التحوّل الناتج عن الجائحة، فبعد الصدمة الناجمة عن إنتشار «كوفيد19-» حول العالم، أصبحت دول جنوب شرق آسيا متأخرة، بعد أن كانت تتصدّر الدول من حيث الأداء الإقتصادي على المدى القصير».

ويعود ذلك إلى البداية البطيئة لحملات التطعيم الشاملة، وقلّة الحوافز الإقتصادية، وتباطؤ أداء الصين، إذ لم تكن عمليات إعادة الإفتتاح الجزئي في العام الماضي كافية لإعادة المنطقة إلى مستويات الأداء النسبي الطبيعية، وخصوصاً بعد العام 2021، الذي ضعف فيه الأداء نوعاً ما، لكننا نتوقع أن تتعافى دول جنوب شرق آسيا لتتألق مجدداً كواحدة من المحاور الرئيسية للنمو العالمي في العام 2023.

وذكر التقرير أنه للمرة الأولى منذ عامين، يتوقع أن يتجاوز فارق النمو بين دول الرابطة والإقتصادات المتقدمة المعايير التاريخية طويلة الأجل، ويُعتبر فارق النمو مقياساً رئيسياً للأسواق الناشئة لقياس الفجوة، أي النمو الإقتصادي المطلوب للوصول إلى مستوى دخل الفرد السائد في الإقتصادات المتقدمة، والذي يُعرف أيضاً بعملية اللحاق بالركب، فكلّما زادت الفجوة كلّما طال الوقت المطلوب لسدّها، وزاد حجم النمو المطلوب للحاق بالركب، وتؤدي فترات ضعف الأداء، مثل الفترة التي أعقبت الجائحة مباشرة، إلى تأخير عملية اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة.

وأوضح التقرير أن متوسط النمو طويل الأجل في الإقتصادات المتقدمة تاريخياً كان يبلغ 1.85 % في فترة ما قبل الجائحة، في حين كان يبلغ 5 % في إقتصادات جنوب شرق آسيا، ويشير هذا الفارق في النمو البالغ 315 /نقطة أساس/ إلى أن دول جنوب شرق آسيا يُمكن أن تلحق بوتيرة سريعة نسبياً بمستوى دخل الفرد في الإقتصادات المتقدمة، في حال حافظت على معدل هذا النمو لمزيد من الوقت.

وعلى صعيد أداء الإقتصادات المتقدمة، توقع تقرير بنك قطر الوطني أن يشهد مزيداً من التباطؤ في العام 2023، في الوقت الذي تتمتع فيه إقتصادات جنوب شرق آسيا بقدر أكبر من المرونة في السيناريو الكلي الحالي، حيث يُحقق لها نمواً قوياً عند مستوى يقترب من 5 %، ولا سيما أن هناك 3 عوامل تدعم توقعات ارتفاع متوسط أداء دول الرابطة، هي أولًا: أن آفاق الإقتصادات المتقدمة صعبة بشكل خاص، بسبب التراكم الكبير للإختلالات الكلية والأثر السلبي من الصدمات الجيوسياسية الخاصة، ويشمل ذلك التأثيرات المترتبة عن الإفراط في التحفيز خلال فترة ما بعد الجائحة، وضيق أسواق العمل، والحرب الروسية – الأوكرانية.

ومن شأن إرتفاع معدّلات التضخم، وإنخفاض الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق، وإرتفاع أسعار الفائدة، وإنخفاض الدعم المقدم من خلال السياسات الإقتصادية، وأزمة الطاقة الأوروبية، أن تؤثر على نمو الإقتصادات المتقدمة، مما ينتج عنه أداء أقل من المتوسط.

ثانياً: لا تواجه بلدان «آسيان الستة» أنواع الإختلالات الإقتصادية المتوقع أن تعاني منها معظم الإقتصادات المتقدمة خلال الأرباع العديدة المقبلة، على النقيض من البلدان التي تعاني ضيق أسواق العمل، وإرتفاع التضخم، وقيود إمدادات الطاقة، واستنفاذ حيز السياسات لتقديم مزيد من التحفيز، إذ لا تزال غالبية دول «آسيان الست» تعمل ببعض الطاقة الفائضة منذ صدمة الجائحة.

ويترجم ذلك أن هناك مساحة أكبر لنمو أو حتى تحفيز إقتصاداتها، بما يتجاوز إمكانات الناتج المحلي الإجمالي لبعض الوقت، من دون إنتاج تضخم مستمر لا داعي له، ولا سيما أنه تتوافر لدى دول «آسيان الست» مصدات خارجية كافية للتخفيف من آثار تشديد السيولة العالمية، وتباطؤ النمو في الإقتصادات المتقدمة، وهذا يحمي عملاتها من إنخفاض القيمة، ويمنع الإرتفاع المزعزع بالأسعار المستوردة، مما يسمح بسياسات نقدية أقل تقييداً، وشروط إئتمان أكثر دعماً.

ثالثا: من المقرر أن يمتد تأثير إعادة الإنفتاح الإقتصادي الصيني إلى منطقة آسيا الأوسع، مما يحفز النمو، وتبتعد الصين بسرعة عن سياسات /صفر حالات كوفيد/، كحظر السفر، وفرض الإغلاق، وإجراءات التباعد الإجتماعي الصارمة، الهادفة إلى كبح موجات حالات الإصابة الجديدة بالفيروس.

كما أن الصين، التي تعتبر أكبر إقتصاد آسيوي، تعمل أيضاً على تسريع تحفيز إقتصادها، ولنموه تأثير مضاعف كبير، يمتد غالباً على مستوى العالم، ولا سيما إلى دول الرابطة، وينطبق هذا الأمر على الدول التي تعتمد على التصنيع لأغراض التصدير في مراكز التصنيع الآسيوية كتايلاند، وماليزيا، وفيتنام، ومنتجي السلع الأساسية كإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين. ومن شأن السياحة الإقليمية أن تتلقى أيضاً دفعة كبيرة مع عودة المسافرين الصينيين، إذ يشكل هذا الأمر خلفية إيجابية ملموسة للنمو عبر بلدان «آسيان 6».

إرتفاع أرباح مجموعة البنك العربي لتصل إلى 544.3 مليون دولار في نهاية 2022

أعلنت مجموعة البنك العربي، نتائجها المالية للعام 2022، حيث بلغت أرباح المجموعة بعد الضرائب والمخصصات 544.3 مليون دولار للعام 2022 مقارنة بـ 5.314 مليون دولار للعام 2021، وحافظت المجموعة على صلابة مركزها المالي حيث بلغت حقوق الملكية 10.4 مليارات دولار. وحققت المجموعة من خلال شبكة فروعها المنتشرة محلياً وخارجياً أداء قوياً في العام 2022 مدفوعاً بالنمو المستدام للأعمال البنكية الرئيسية، حيث إرتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 23 % لتصل إلى 1.35 مليار دولار.

وبإستثناء أثر التغيُّر في أسعار صرف العديد من العملات مقابل الدولار، فقد إرتفع إجمالي محفظة التسهيلات بنسبة 5 % لتصل الى 35.4 مليار دولار، مقارنة بـ 34.6 مليار دولار في العام السابق، كما إرتفعت ودائع العملاء بنسبة 5 % لتصل إلى 47.7 مليار دولار مقارنة بـ 47.1 مليار دولار بالعام السابق.

وبناءً على نتائج البنك المالية، فقد أوصى مجلس إدارة البنك العربي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 25 % للعام 2022.

صبيح المصري
رئيس مجلس إدارة البنك العربي

رندة الصادق
المدير العام التنفيذي

وأشار صبيح المصري رئيس مجلس إدارة البنك العربي إلى «أن النتائج الإيجابية التي حققتها مجموعة البنك العربي خلال العام 2022 تعكس متانة ومرونة إستراتيجية المجموعة المبنية على التنوُّع في أعمالها»، معرباً عن ثقته «بقدرة المجموعة على مواصلة ترسيخ مكانتها ومساهمتها في دفع عجلة النمو الإقتصادي محلياً وإقليمياً، بالإضافة إلى تعزيز تميُّزها بتقديم أفضل الحلول والخدمات المصرفية التي تعتمد على الإبتكارات والتقنيات الرقمية المتقدمة، وتأكيد دورها كشريك موثوق لعملائها ومساهميها».

وأكد المصري «أن مجموعة البنك العربي قادرة على مواجهة التحدّيات التي يشهدها القطاع المصرفي، في ضوء إرتفاع مؤشرات التضخُّم عند مستويات لم تصل إليها منذ عقود، مع إستمرار البنوك المركزية في العالم برفع أسعار الفوائد، لكبح التضخُّم والمحافظة على سياسة نقدية مستقرة».

من جهتها أشارت رندة الصادق المدير العام التنفيذي، إلى «أن البنك تمكن خلال العام 2022 من الإستمرار بتحقيق معدّلات نمو مستدام، رغم التحدّيات الإقتصادية نتيجة التضخُّم، وإرتفاع أسعار الفوائد وتراجع أسعار صرف العديد من العملات مقابل الدولار، حيث نما صافي الأرباح التشغيلية للبنك بنسبة 23 % بفضل النمو في الإيرادات المتأتية من الأعمال البنكية الرئيسية وتنوع مصادر الدخل، بالإضافة إلى الدخل المتحقق من العمولات، كذلك الإستمرار في ضبط المصاريف التشغيلية، وبما ينسجم مع إستراتيجية البنك الحصيفة».

وأضافت الصادق «أن البنك حقق مؤشرات أداء قوية تتماشى مع نموذج أعماله، بالإضافة إلى المحافظة على جودة محفظته الإئتمانية، ومواصلة التحسُّن في مستويات تكلفة المخاطر، ونسبة تغطية المخصّصات للديون غير العاملة والتي تفوق الـ 100 % دون إحتساب قيمة الضمانات، مع الإحتفاظ بمستويات سيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة القروض الى الودائع 74.2 %»، موضحة «أن المجموعة تحتفظ بقاعدة رأس مال قوية يتركز معظمها ضمن رأس المال الأساسي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 16.6 % حسب تعليمات «بازل 3»، وهي أعلى من الحدّ الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني».

وأشارت الصادق إلى أنه «وفي إطار دعم توجهات البنك على صعيد الإستدامة والأولويات التي يتبنّاها البنك في المجالات البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG)، أطلق البنك العربي مؤخراً إطار عمل للتمويل المستدام يتماشى مع المبادئ والإرشادات العالمية والممارسات الفضلى في هذا المجال. ويعتبر البنك العربي أول بنك في المملكة الأردنية يقوم بإطلاق وتبني مثل هذا الإطار، والذي تم تقييمه من قبل وكالة التصنيف العالمية ستاندرد آند بورز (S&P) والتي أكدت توافقه مع المبادئ العالمية في هذا المجال.

ويُشار إلى أن البنك العربي حصل على جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2022» والمقدمة من قبل مجلة «غلوبال فاينانس Global Finance» العالمية ومقرها نيويورك، وذلك للعام السابع توالياً، إلى جانب حصوله على العديد من الجوائز على المستوى المحلي والإقليمي في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح

عن القطاع المصرفي العربي في نهاية 2022:

حجم الموجودات سيصل إلى 4.4 تريليونات دولار

أعلن الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح، في بيان «أن تقديرات الإتحاد تُشير، إلى أن حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي سوف يصل إلى نحو 4400 مليار دولار في نهاية العام 2022، مسجّلاً بذلك نسبة نمو 8.5 % عن نهاية العام 2021»، وقال د. فتوح: «أما بالنسبة إلى المؤشرات الأساسية للقطاع، فتشير تقديرات إتحاد المصارف العربية، إلى أن الودائع المجمَّعة قد تصل الى قرابة 2850 مليار دولار، والقروض الى نحو 2800 مليار دولار».

ولفت الدكتور فتوح إلى «أن موجودات أكبر أربعة قطاعات مصرفية عربية، وهي الإماراتي والسعودي والمصري والقطري تواليـاً، قد تخطّت عتبة نصف تريليون دولار، ويُتوقع أن تُقارب موجودات أكبر قطاعين مصرفيين عربيين عتبة التريليون دولار لكل منهما في نهاية العام 2022».

وختم الدكتور وسام حسن فتوح كلامه قائلاً: «بالإجمال، حقّقت معظم القطاعات المصرفية العربية نسب نمو وأداء جيدة خلال العام 2022، مستفيدة من الأوضاع الإقتصادية الجيدة السائدة في تلك الدول، ومن معدّلات النمو العالية المدفوعة بإرتفاع أسعار النفط والغاز من جهة، ومن التحسُّن الملحوظ في القطاعات غير النفطية، كالسياحة والإستثمار، بالإضافة إلى التحويلات، من جهة أخرى».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح

توطين صناعة أجهزة نقاط البيع للدفع الإلكتروني

«المركزي السعودي»: بدء تطبيق «بازل 3» في 2023

في الوقت الذي أعلن فيه «البنك المركزي السعودي» بدء التطبيق الرسمي لإصلاحات «بازل3» الأخيرة في البنوك المحلية بدءاً من يناير (كانون الثاني) 2023، أعلنت إحدى الشركات المحلية، توطين صناعة أجهزة نقاط البيع الجديدة، في خطوة لدعم البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، الذي تنتهجه البلاد مؤخراً.

وأكد البنك المركزي، بدء التطبيق الرسمي لإصلاحات «بازل3» الأخيرة في البنوك المحلية بدءاً من يناير (كانون الثاني) 2023، وذلك تماشياً مع الجدول الزمني المتفق عليه دولياً، والمقرر من «لجنة بازل للإشراف البنكي (بي سي بي إس)» التي تُعدّ الجهة المعنية بوضع المعايير الدولية للرقابة الاحترازية على البنوك.

وأوضح أن الإصلاحات الأخيرة الصادرة من «لجنة بازل» في ديسمبر (كانون الأول) 2017، والتي جاءت مكمّلة للمعايير الصادرة في 2010، تهدف إلى رفع مستوى الثقة بمنهجية إحتساب الأصول الموزونة بالمخاطر، عبر تحسين حساسية المنهج المعياري المستخدم في إحتسابها، وتقليل الإعتماد على منهج الأنظمة الداخلية، إضافة إلى تعزيز رأس المال المبني على المخاطر بمراجعة إطار الرافعة المالية، والحدّ الأدنى لمخرجات إحتساب الأصول الموزونة بالمخاطر.

«المركزي السعودي» يقدم إطار تنظيم التقنيات المالية في مشروع «نظام البنوك»

أعلن البنك المركزي السعودي، عن وضع إطار نظامي لتنظيم التقنيات المالية في القطاع البنكي، بموجب نصوص خاصة وعامة، ستغطي الخدمات البنكية الرقمية، والخدمات البنكية المفتوحة، والتقنيات الرقابية والإشرافية، والبيانات الضخمة وغيرها، وتحديث إطار المخالفات والجرائم والعقوبات.

وقد جاء ذلك في إعلان البنك المركزي السعودي طرح مشروع «نظام البنوك» لطلب مرئيات العموم، داعياً العموم والمهتمين والمختصين، تعزيزاً لمبدأ الشفافية والمشاركة، إلى إبداء مرئياتهم وملاحظاتهم على المشروع، وذلك عبر منصة «إستطلاع» التابعة للمركز الوطني للتنافسية.

وتنص المادة السادسة عشرة في مشروع نظام البنوك أنه يحق للبنك المركزي «الإشراف والرقابة على القطاع البنكي والممارسين في كل ما يتعلق بالبنية التقنية والبيانات وجميع الأعمال والمهام المرتبطة بهما، ووضع التعليمات اللازمة، وللبنك المركزي في سبيل ذلك أن يلزم أي ممارس بإتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات على نفقة الممارس. -2 للبنك المركزي الإشراف والرقابة على الفضاء السيبراني للقطاع البنكي والممارسين في كل ما يتعلق في تعزيز المرونة والمتانة السيبرانية للقطاع، ووضع التعليمات اللازمة، وللبنك المركزي في سبيل ذلك أن يلزم أي ممارس بإتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات على نفقة الممارس. -3 للبنك المركزي إلزام الممارس بإتاحة الوصول إلى بيانات ومعلومات عملاء الممارس إلى طرف ثالث مرخص له بتشغيل التقنيات المالية من قبل البنك المركزي وذلك لغرض الخدمات البنكية المفتوحة، ويجب على الممارس في هذه الحالة الإلتزام بالآتي: أ- التقيّد بالضوابط والشروط والصلاحيات والإجراءات ذات العلاقة المنصوص عليها في اللوائح والتعليمات. ب- الحصول على موافقة العميل المسبقة بهذا الشأن بشكل مكتوب وموثق».

مواكبة مستجدات القطاع البنكي

وقد أعدّ البنك المركزي السعودي مشروع نظام البنوك بناءً على اختصاصاته المنصوص عليها في نظامه؛ سعياً منه إلى مواكبة التطورات والمستجدات الحاصلة في القطاع البنكي؛ لضمان الإستمرار في إستقرار القطاع ونموه وتحفيز الإستثمار فيه، والمساهمة في الإستقرار المالي في المملكة، إلى جانب تعزيز حماية المودعين والعملاء.

وأشار البنك المركزي، إلى أن مشروع النظام يأتي نتيجة التقييمات الداخلية المستمرة التي يقوم بها البنك المركزي في هذا الخصوص، ومواكبة التطورات التشريعية المُقارنة لعدد من الدول والتي تم الإستفادة منها عند إعداد أحكامه، إضافة إلى ما صدر عن المنظمات الدولية ذات الصلة من توصيات.

وأوضح البنك المركزي السعودي أنه سيتم إستقبال المرئيات والملاحظات على مشروع «نظام البنوك» خلال 30 يوماً. علماً أن جميع المرئيات والملاحظات ستكون محل الدراسة؛ بغرض رفع النسخة النهائية لهذا المشروع للسلطة التنظيمية.

«ستاندرد آند بورز» لا تستبعد زيادة دعم «المركزي السعودي» للبنوك وسط تحديات السيولة

من جهتها، كشفت وكالة «ستاندرد آند بورز» أن النمو السريع في الإقراض في السعودية قد يضغط على سيولة القطاع، مشيرة إلى أنه «من غير الواضح بعد، إذا كانت الحكومة ستقوم بزيادة ودائعها في البنوك لدعم مستويات السيولة».

وبحسب الوكالة، فإن التوقعات تشير إلى «الإستمرار بزيادة إقراض الشركات وسط تسارع تنفيذ المشاريع المرتبطة برؤية 2030».

في سياق آخر، توقعت «ستاندرد آند بورز»، مواصلة البنك المركزي السعودي «ساما» تمديد آجال برامج الدعم الممنوحة للقطاع.

ولم تستبعد الوكالة «زيادة البنك المركزي السعودي للدعم المقدم، في الوقت الذي ستقوم فيه بتشجيع البنوك على جذب الودائع من القطاع الخاص».

وتستمر النظرة الإيجابية للوكالة لغالبية البنوك السعودية، رغم تراجع توقعات الربحية مع إستمرار تحويل العملاء لمدخراتهم لودائع بأجل، والتي تزيد من التكلفة على المقرضين في ظل البيئة الحالية لأسعار الفائدة.

إرتفاع أرباح «الأهلي السعودي» في 2022
وندوة عن «إدارة النقد ومنتجات تمويل التجارة العالمية»

أعلن البنك الأهلي السعودي، تحقيق صافي أرباح – بعد الزكاة والضريبة – بلغ 18,581 مليون ريال سعودي في نهاية العام 2022م، بزيادة نسبتها نحو 46.7 %، مقابل 12,668 مليون ريال في العام 2021م. وقد جاء ذلك عقب الإعلان عن النتائج المالية السنوية المنتهية في 2022/12/31م.

وأوضح البنك في بيان «أن سبب إرتفاع الأرباح خلال العام الماضي 2022م مقارنة بالعام 2021م يعود إلى إرتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 16.9 %، نتيجة إرتفاع في صافي دخل العمولات الخاصة بنسبة 18.4 %، وإرتفاع الدخل من رسوم خدمات مصرفية بنسبة 21.1 %، وإنخفاض في مصاريف العمليات الأخرى بنسبة 12.4 %، كما أن إجمالي مصاريف العمليات –متضمنة خسائر الإئتمان– قد إنخفض بنسبة 15.2 %، ويعود ذلك إلى إنخفاض المصاريف العمومية والإدارية الأخرى بنسبة 13.5 %، وإنخفاض صافي مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة بنسبة 57.4 %.

وقد إرتفعت موجودات البنك خلال العام 2022م إلى 945 مليار ريال سعودي بنسبة 3.4 %، وبلغت ربحية السهم 4.06 ريالات مقابل 2.99ريالاً مقارنة بالعام 2021م.

وبلغ صافي مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة خلال الفترة الحالية 1,69 مليار ريال سعودي، مقابل 3.96 مليار ريالاً مقارنة بالعام 2021م، بإنخفاض قدره 57.45 %.

ندوة عن «إدارة النقد ومنتجات تمويل التجارة العالمية»

من جهة أخرى، نظم البنك الأهلي السعودي ندوة عن «إدارة النقد ومنتجات تمويل التجارة» في العاصمة الرياض، والتي عرضت منتجات تمويل التجارة المهيكلة وتمويل سلاسل الإمدادات والمنصات الإلكترونية لمنتجات تمويل التجارة، بالإضافة إلى حلول إدارة النقد، بمشاركة كبار المتخصصين والتنفيذيين والمدراء الماليين من شركات القطاعين العام والخاص في المملكة.

وناقشت الندوة، آفاق وتوجهات التجارة العالمية والمساهمة في إبتكار حلول تمويلية جديدة، وتقديم منتجات تخلق قيمة مضافة تمكن العملاء من التوسع في الأنشطة التجارية محلياً وعالمياً، وقدمت الندوة تعريف عن منتجات تمويل التجارة وتمويل سلاسل الإمدادات.

وتندرج هذه المبادرة ضمن جهود البنك المستمرة لتحقيق أهدافه الإستراتيجية من خلال تقديم أفضل المنتجات والخدمات لعملائه، والإرتقاء بتجربة العميل، تتويجاً للدور الحيوي الذي يقوم به في قطاع تمويل التجارة وإدارة النقد، وما يرتبط به من خدمات ومعاملات مصرفية عالمية، إستنادا إلى الإمكانات العملاقة للبنك، وشبكة علاقاته الواسعة، في الوقت الذي يُعتبر فيه أكبر ممول مؤسسي في المملكة العربية السعودية بقاعدة أصول تتجاوز قيمتها 900 مليار ريال، ممّا يُعزّز من موقعه وقدرته التنافسية، ويدفع بمساهمته في دعم التجارة المحلية.

ويسعى «الأهلي السعودي» إلى الريادة في إبتكار المنتجات المصرفية والخدمات المدعومة بالحلول الرقمية، فضلاً عن الدعم النوعي الذي يُوفره البنك لتعزيز الثقة بالصادرات السعودية بفضل الشبكة الواسعة من العلاقات المصرفية الدولية العائدة إلى البنك، والموجهة لصالح تسهيل الأعمال التجارية.

يُشار إلى أن «الأهلي السعودي» تُوّج مؤخراً بجائزتين كأفضل بنك في تمويل التجارة في المملكة في 2022م، وأكثر البنوك إستدامة في تمويل التجارة في المملكة في 2022م، وذلك ضمن جوائز «أفضل بنك في السعودية» التي أُعلن عنها في القمّة السنوية السعودية العاشرة لتمويل التجارة.

كما تم تتويج مبادرة «الأهلي السعودي» بجائزة «أفضل بيئة تطويرية لواجهة التطبيقات الشبكية» لعام 2022 مقدمة من قبل The Digital Banker. ومن ضمن حصيلة الجوائز لعام 2022م، تُوجت إدارة النقد بجائزة «أفضل بنك مقدم لخدمات المدفوعات والتحصيل» في الشرق الأوسط.

أرباح «بنك الإسكان» في 2022 ترتفع بنسبة 20.2 % والتوصية بتوزيع 25 % أرباحاً نقدية على المساهمين

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، نتائج بياناتها المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2022، كاشفة عن تحقيق صافي أرباح بعد المخصصات والضرائب بقيمة 132.4 مليون دينار لعام 2022، مقابل 110.1 مليوناً تم تحقيقها خلال العام 2021، أي بنمو بلغت نسبته 20.2 %.

ووصف رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب، هذه النتائج بالإيجابية، معرباً عن الارتياح البالغ لها، مشيراً إلى أنها «جاءت كثمرة للنهج الإستراتيجي الشامل والمرن المتبع لديها، والمرتكز على مفهوم الاستدامة والتطوير المستمر المواكب لروح العصر الرقمية والمنسجم مع المتطلبات والاحتياجات، مسفراً عن تحقيق النمو المخطط له».

وأوضح الخطيب «أن مزيجاً من القدرات والإمكانات وقفت وراء تحقيق النمو المسجل، وهي التي تنوعت ما بين الموارد الإستثمارية المستدامة، والعمليات التشغيلية الكفوءة، والتوظيف والتوجيه الفعال للموارد المتاحة ضمن مختلف القطاعات التشغيلية، والمحافظ الإئتمانية المتسمة بالجودة والسلامة، فضلاً عن الإدارة الحصيفة للمخاطر التي إنخفضت تكلفتها مع النهج المتحفظ، إلى جانب الكفاءات المتميّزة والقادرة على تلبية متطلبات العملاء وتعظيم العائد على حقوق المساهمين الذي ارتفع إلى 10.7 % في نهاية العام 2022 مقابل 9.3 % لعام 2021».

وأشار الخطيب إلى «أن المجموعة حافظت على متانة وقوة المركز المالي للبنك، محتوياً التحديات المحلية والخارجية وتداعيات التطورات الدولية العامة التي لا تزال تلقي بظلالها على الصناعة والإقتصاد في المملكة والعالم، ومواصلاً سيره بخطى واثقة نحو البناء على ما تم إنجازه بالإحتكام لأسس الحاكمية الرشيدة في الإدارة، والتي تضمن الحفاظ على النسق التصاعدي في الأداء والنتائج».

وفي ضوء هذه النتائج القوية، أوصى مجلس الإدارة بعد إقراره البيانات المالية لعام 2022 أخيراً بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2022 بنسبة 25 % من القيمة الاسمية للسهم، وذلك بعد إستيفاء الشروط والموافقات اللازمة من قبل البنك المركزي الأردني حسب الأصول.

تعاون مشترك بين «الأهلي المصري» و«مصر لتأمينات الحياة» لإطلاق باقة جديدة من منتجات التأمين البنكي

أطلق البنك الاهلي المصري بالتعاون مع شركة مصر لتأمينات الحياة، خدمات التأمين البنكية الجديدة، إمتداداً للشراكة الإستراتيجية بينهما، والتي أُطلقت في فبراير/ شباط 2020، من خلال منتج «معاش بكره»، والذي يُقدّم حصرياً من خلال فروع البنك الأهلي المصري.

وأعرب هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك عن «إعتزازه بإستمرار تعاون البنك مع «مصر لتأمينات الحياة»، مؤكداً «أن البنك الأهلي دائماً ما يضع مصلحة عملائه على رأس أولوياته من خلال توفير حلول إستثمارية ميسّرة تتناسب مع خططهم المالية، ومتطلبات حياتهم».

«الأهلي المصري» المستشار المالي لأكبر مشروع بترولي بـ 2.9 مليار دولار في أسيوط

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري «الإنتهاء من ترتيب وتفعيل أكبر تمويل لمشروع لتكرير البترول يتم تنفيذه في صعيد مصر، بتكلفة إستثمارية بلغت 2.9 مليار دولار، والذي يُعدّ إضافة تستهدف توفير ما بين 60 % إلى 65 % من إحتياجات الصعيد وجنوب الوادي من المنتجات البترولية، ويأتي تدعيماً لجهود وبرامج الدولة التنموية على أرض الصعيد وقطاع البترول».

«الأهلي المصري» الأول في السوق المصرفية المصرية والأفريقية كمسوّق للقروض المشتركة

تستمر القروض المشتركة في البنك الأهلي المصري في تحقيق نتائج متميّزة، وفق نتائج التقييم الذي أعدّته مؤسسة «بلومبرغ» العالمية عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة خلال العام 2022 بتحقيق نتائج متميّزة على الصعيدين المحلي والدولي، والذي أظهر حصول «الأهلي المصري» على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفية المصرية والأفريقية عن قيامه بالأدوار المختلفة، سواء كوكيل للتمويل

الاستاذ هشام عكاشه و الاستاذ يحيى ابوالفتوح مع فريق القروض المشتركة

ومرتب رئيسي أو مسوّق للقروض المشتركة.

كما أظهرت النتائج أيضاً حصول البنك علي المركز السادس، كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي والمركز العاشر كمسوق للقروض المشتركة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بعد عدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى، حيث إستطاع البنك الأهلي المصري إدارة 24 صفقة تمويلية، وهو أكبر عدد صفقات تم ترتيبها وإدارتها على مستوى قارة أفريقيا، وذلك بقيمة إجمالية 148 مليار جنيه خلال العام 2022.

بطاقة دفع إلكترونية لطلبة جامعة الازهر

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري، إطلاق بطاقة ميزة الجديدة لطلبة الجامعات تحت مسمى «ميزة الموحدة»، وذلك بالتعاون مع جامعة الأزهر، وذلك بهدف إتاحة باقة شاملة من المزايا الحصرية والخدمات المصممة خصيصاً لتلائم احتياجات طلبة الجامعة.

تمويل «ماجيك لاند الحكير»

على صعيد آخر، وقّع البنك الأهلي المصري، عقد تمويل إستثماري طويل الأجل بقيمة 723.5 مليون جنيه لصالح شركة «ماجيك لاند الحكير» التابعة لمجموعة عبد المحسن عبد العزيز الحكير، وذلك للمساهمة في تمويل نسبة 65 % من التكاليف الإستثمارية الخاصة بإقامة مشروع الشركة والبالغ قيمته التقديرية نحو 1119 مليون جنيه، وذلك بهدف تطوير وإنشاء مدينة ملاهي ترفيهيه ومطاعم، ودور عرض سينمائي والكائنة داخل المنطقة الحرة في مدينة السادس من أكتوبر، والمملوكة للشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامي.

إكتمال إجراءات فتح أول بنك جزائري في موريتانيا

لزهر لطرش

أعلن لزهر لطرش المدير العام لبنك الجزائر الخارجي العام، إكتمال جميع الإجراءات المتعلقة بفتح أول بنك جزائري في موريتانيا، وسيتم إفتتاح بنك جزائري في موريتانيا خلال الأيام المقبلة.

ونقلت الصحافة الجزائرية عن لزهر لطرش تصريحات جديدة، أدلى بها على هامش مراسم التوقيع على إتفاقيتي تمويل مع المجمع العمومي «أ سي أس»، قال فيها، إنه «تم إستكمال كل الإجراءات القانونية والإدارية لإفتتاح بنك في موريتانيا، وآخر في السنغال، وأن إعتماد البنكين المذكورين تم من قبل السلطات النقدية في كل من نواكشوط وداكار».

وأكد لطرش «أن إنشاء هذين البنكين تم من قبل أربعة بنوك عمومية، وهي بنك الجزائر الخارجي، والبنك الوطني الجزائري، وبنك القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية».

البنك الدولي يُخفّض توقعاته لنمو الإقتصاد الصيني عند 2.7 % في 2022 و 2023

خفّض البنك الدولي بشكل كبير توقعاته للنمو الإقتصادي في الصين خلال عامي 2022 و2023 على خلفية التباطؤ الناجم عن «كوفيد- 19» وأزمة العقارات.

ورأى البنك، «أن إجمالي الناتج المحلي في ثاني أكبر إقتصاد عالمي، سيُسجل نمواً نسبته 2.7 % في العام 2022، ومن ثم 4.3 % في العام 2023. وخلال توقعاته السابقة في يونيو/ حزيران 2022، أعرب البنك الدولي عن قلقه حيال نمو الصين، لكنه كان أكثر تفاؤلاً من اليوم مع 4.3 % خلال العام 2022 و8.1 % في العام 2023».

وشدّد البنك الدولي على أن «آفاق النمو في الصين عرضة لمخاطر كبيرة»، مشيراً إلى «المسار غير المؤكد لجائحة كورونا، وسلوك الأسر والشركات».

وخوفاً من الإصابة بـ «كوفيد – 19»، يلزم الكثير من الصينيين منازلهم، مما يُؤثر سلباً على الإستهلاك، فيما أغلقت الكثير من المتاجر أبوابها. وفي موازاة ذلك، تشهد البلاد أزمة عقارية غير مسبوقة، فيما يُشكل هذا القطاع محركاً للنمو الصيني.

ويعاني القطاع العقاري الذي يشكل مع قطاع البناء أكثر من ربع إجمالي الإنتاج المحلي الصيني، منذ أقرت بيجينغ إجراءات في العام 2020 لخفض مديونية الشركات».

وحذّر البنك الدولي من أن «التوتر المتواصل في القطاع العقاري قد يكون له تداعيات على الإقتصاد الكلي، وعلى المالية العامة».

ورجّحت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، «خفض توقّعات نمو الإقتصاد الصيني للعامين 2022 و2023».

وأكدت غورغييفا أنه «فيما ألحقت سياسة «صفر كوفيد» ضرراً بالغاً بإقتصاد البلاد، سيخلق تخفيف القيود بعض الصعوبات في الأشهر المقبلة».

«طيران ناس» تحتل المرتبة الرابعة

إحتلت شركة طيران ناس flynas، الناقل الجوي السعودي وشركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الشرق الأوسط، المرتبة الرابعة، وتم الإعتراف بها كواحدة من أفضل أماكن العمل في المملكة العربية السعودية للعام 2022 وفقاً لبرنامج شهادة أفضل أماكن العمل السنوية المرموقة. وقد تفوّقت «فلاي ناس» بثقافتها الفريدة وتطوّرها المهني القوي وإلتزامها تقدير الموظفين والإعتراف بقدراتهم، ما أكسبها الإعتراف بها على أنها من بين أفضل أصحاب العمل للعام 2022.

وقال بندر المهنا الرئيس التنفيذي والمدير الإداري لـ «طيران ناس»: «نؤمن في «طيران ناس» بأن الموظفين هم أثمن الأصول، وأن الإستثمار في بناء قدراتهم ومعرفتهم وخبراتهم هو مشروع إستراتيجي لتحقيق النمو المستدام للشركة. لذلك وبالتوازي مع التوسع في عملياتنا، قمنا بتطوير ممارسات الموارد البشرية لتحفيز وجذب المواهب ومواكبة الثورة الرقمية ومدارس الإدارة الحديثة».

5 تطوُّرات ترسم ملامح الإقتصاد العالمي في 2023

تحليل أميركي يحصرها في المنافسة مع الصين والبنية التحتية والتغيُّر المناخي

نموُّ الإقتصاد العالمي في العام 2023 إلى 2.7 % مقابل 3.2 %

في محصّلة العام 2022 الآفل، لا يبدو أن هناك فرصة قوية لخروج الإقتصاد العالمي من أزمته الراهنة، مع إستمرار عوامل التراجع، سواء التضخم المرتفع، وتشديد السياسات النقدية، أو تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى خفض توقعاته لمعدّل نمو الإقتصاد العالمي في العام الجديد 2023 إلى 2.7 %، مقابل 3.2 % من إجمالي الناتج المحلي خلال العام 2022.

وقد جاء في تحليل أعدّته مجموعة من محللي وخبراء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، بقيادة ماثيو غودمان، كبير نواب رئيس المركز للدراسات الإقتصادية، «أن الإقتصاد العالمي سيُسجّل خلال العام 2023 أقل معدّل نمو له منذ 20 عاماً، بإستثناء فترة الأزمة المالية العالمية في العام 2009 وذروة جائحة فيروس «كورونا» المستجد في العام 2020».

وقال المحلّلون في التقرير الذي نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية تحت عنوان «5 أشياء ستحدث في العالم في العام 2023»، «إن السؤال الأساسي المطروح في الولايات المتحدة: هل سينجح مجلس الإحتياط الإتحادي (البنك المركزي) الأميركي في تحقيق «هبوط» سلس للإقتصاد يضمن خفض معدّل التضخُّم من دون الإضرار بنمو الإقتصاد؟ أم أن الركود الإقتصادي هو الطريق الوحيد لخفض معدّل التضخم الذي وصل لأعلى مستوياته منذ 40 عاماً؟

الإقتصاد الأميركي والصيني

في الوقت نفسه، يتوقع المستثمرون ركود الإقتصاد الأميركي خلال العام 2023، في حين تبدو الأسواق في موقف غريب من رد الفعل السلبي على مؤشرات النمو المستمر للوظائف والأجور، بما يُعزّز التضخُّم المرتفع، وقد يدفع مجلس الإحتياط لرفع سعر الفائدة لتتخطى 5 % خلال العام 2023.

ولا يبدو الموقف أقل إلتباساً حيال الإقتصاد الصيني في العام الجديد 2023. فالصين تخلّت بشكل مفاجئ عن سياسة «صفر كوفيد-19» وما تتضمّنه من قيود وإجراءات مشدّدة للحدّ من إنتشار العدوى، وأصبحت الآن تركز على الإستقرار الإقتصادي. ومن المحتمل أن تشهد الصين نمواً في الإستهلاك المحلّي مع تجاوز الموجة الحالية من الإصابات بفيروس «كورونا»؛ لكن لا يبدو أن

هنـاك دعماً واضحاً من صنّاع السياسـة للإسـتهلاك المحلي. في المقابل قد يستقر قطاع العقارات المضطرب بفضل إجراءات الدعم الحكومي الأخيرة. لكن من غير المحتمل أن تُسـاهم الصادرات في تعزيـز نمـو الإقتصاد الصينـي، نظراً إلى تباطـؤ الإقتصاد العالمي بشـكل عـام، وهو ما يعنـي أن الصين قد تضطر إلـى إطلاق حزمة إجـراءات تحفيـز جديدة، إذا أرادت نمـواً إقتصادياً بأكثر من 5 % من إجمالي الناتج المحلي.

وسـيظل العالـم يعاني تداعيات إرتفاع أسـعار الفائـدة، وزيادة قيمة الدولار. وقد يتخلّف كثير من الدول النامية عن سـداد الديون بالعملات الأجنبية خلال العام 2023؛ لأن تشـديد السياسة النقدية الأميركية قلّص مسـتويات السـيولة النقدية فـي الولايات المتحدة، وتالياً تراجعت كميات السيولة النقدية التي كان يُمكن إستثمارها في أدوات الدين للدول النامية.

أميركا وآسيا

إذا كانـت تطـورات الإقتصـاد العالمـي هـي التطـور الأول مـن التطـورات الخمسـة التـي يرصدها تحليـل مركز الدراسـات الإسـتراتيجية والدوليـة، فـإن الشـيء الثانـي هو تطـوُّر العلاقات الإقتصادية الأميركية مع دول آسيا. ويقول المحلّلون إن العام الجديد 2023 سيكون بمثابة إختبار لمدى نجاح السياسة التي تتبنّاها إدارة الرئيـس الأميركي جو بايـدن، لإعادة الحياة للعلاقـات الاقتصادية الأميركية – الآسـيوية بعد إنسحاب سـلفه دونالد ترمب من إتفاقية الشـراكة عبر المحيط الهادئ التي تضم 12 دولة في منطقة آسـيا والمحيط الهادئ.

وتأمل إدارة الرئيس بايدن في جني بعض ثمار تقاربها الإقتصادي مع آسيا، عبر «إطار العمل الإقتصادي للرخاء في المحيطين الهندي والهـادئ (IPEF)» فـي حلول منتصف نوفمبر (تشـرين الثاني) من العام 2023 عندما يستضيف بايدن قادة منتدى التعاون الإقتصادي لآسـيا والمحيط الهادئ (إبيك) في قمّتهم السـنوية في مدينة سان فرنسيسكو الأميركية.

القيود الأميركية على التكنولوجيا الصينية

التطوّر الثالث المنتظر في العام 2023 هو توسـع إدارة الرئيس الأميركـي في فرض قيود علـى تصدير التكنولوجيـا المتقدمة إلى الصين. ففي 7 أكتوبر (تشـرين الأول) 2021 أعلنت إدارة بايدن أن القيود على تصدير التكنولوجيا تستهدف حرمان الصين من الوصول إلـى أحدث تقنيات أشـباه الموصلات والمعـدات اللازمة لإنتاجها. وتُعتبر هذه الخطوة نقلة نوعية في إستراتيجية الحدّ من الصادرات الأميركية: لم تعد تسـمح للدول المنافسة أو المعادية بالصعود على سـلّم تطوُّر التكنولوجيا خلف الولايات المتحدة، بمسافة آمنة، وإنما سـيتم الآن إسـتخدام القيود على الصادرات لكـي تحتفظ الولايات المتحـدة بأكبر درجـة من الريادة والصدارة في مجـال التكنولوجيا على مستوى العالم.

في الوقت نفسـه، تسـعى الولايات المتحدة إلـى تكوين تحالف دولي لحرمان الصين من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة لأشباه الموصلات. فرغم أن الولايات المتحدة تسيطر على بعض القطاعات الرئيسـية لمعدات تصنيع أشباه الموصلات، فإن الشركات اليابانية والهولنديـة تُعتبر من اللاعبين الرئيسـيين في هذا المجال. وإذا لم تنضم الشـركات الهولندية واليابانيـة للحظر الأميركي على الصين، فإن واشـنطن قد تُهدّد بإتخاذ إجراءات عقابية ضد تلك الشـركات، وهو ما يُهدّد بتشجيع الشركات على تقليص إعتمادها على الولايات المتحدة في سلاسل الإمداد المختلفة على المدى الطويل.

طرق التمويل

سـيكون التطوُّر الرابع المنتظر من نصيب سياسة تمويل التنمية والبنيـة التحتية في العالم؛ حيث تُعتبر البنية التحتية العالمية مكوناً رئيسـياً في السياسـة الخارجية لإدارة بايدن خلال العام 2023، مع سـعي الإدارة لتعزيـز مصداقية عدد كبير من المبـادرات المرتبطة بالبنيـة التحتية، ومنها «الشـراكة مـن أجل البنيـة التحتية العالمية والإسـتثمار»، و«شـبكة النقطـة الزرقاء»، و«شـراكة البنيـة التحتية الثلاثيـة»، و«منتدى الأمن الرباعي». وكل هذه المبادرات تسـتهدف التصدي لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية الدولية.

ورغم أن الدول النامية تحتاج إلى إستثمارات البنية التحتية، فإن 60 % مـن الـدول ذات الدخـل المنخفض تعاني بالفعـل أزمة ديون شـديدة، أو تُواجه مخاطرها، وتالياً فإنها لا تستطيع إنتظار تطوّرات مثل هذه المبـادرات؛ وخصوصاً أن القطاع الخاص لا يتحمّس كثيراً للإسـتثمار في مشـروعات البنية التحتية لأنها غير مربحة، وهو ما يزيد العبء المالي على إدارة بايدن لتحقيق أهدافها في هذا المجال.

التغيُّر المناخي

يتعلق آخر التطورات الخمسـة المنتظرة في العام 2023 بتمويل جهـود مكافحة التغيُّر المناخي في العالـم. وفي ضوء قانون خفض التضخـم فـي الولايـات المتحدة ومـا يتضمّنه مـن حوافز ضخمة لمشروعات الطاقة النظيفة المحلية، من المحتمل تعزيز جهود زيادة الإسـتثمار في مجال التخفيـف من حدة التغيُّـر المناخي، والتكيُّف معه على مسـتوى العالم. ولكن سـتظل الأسئلة الكبيرة حول التمويل والآليـات الخاصـة بصندوق الخسـائر والأضرار الـذي تم الإعلان عنـه خـلال قمة المناخ العالمية «كوب 27» في مدينة شـرم الشـيخ المصريـة في نوفمبر (تشـرين الثانـي) 2022، وعلاقـة الصندوق بإلتزامـات تمويل المناخ فـي إتفاق باريس ودور مؤسسـات التمويل الدوليـة في تمويـل المشـروعات ذات الصلة بالمنـاخ، وغيرها من المصالح العامة العالمية.

زادت الميزانية العمومية لـ «المركزي» على أساس سنوي 3.12 %
أصولُ القطاع المصرفي الإماراتي تُناهز 3.64 تريليونات درهم

أعلن مصرف الإمارات المركزي ارتفاع إجمالي الأصول المصرفية شاملاً شهادات القبول المصرفية على أساس شهري بـ 0.7 % من 3.615 تريليونات درهم في أكتوبر (تشرين الأول) 2022 إلى 3.639 تريليونات في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022.

وأضاف المصرف المركزي، في تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022: «أن إجمالي الإئتمان المصرفي قد إرتفع بـ 0.5 % من 1.878 تريليون درهم في نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 2022، إلى 1.887 تريليون في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، وذلك نتيجة الإرتفاع في الإئتمان المحلي بـ 0.8 %، متجاوزاً الإنخفاض في الإئتمان الأجنبي بـ 1.7 %».

وعزا التقرير الإرتفاع في الإئتمان المحلي إلى الزيادة في الإئتمان الممنوح للقطاع الحكومي، والقطاع العام (الجهات ذات الصلة بالحكومة)، والقطاع الخاص بـ 0.4 % و2 % و0.7 % تواليا.

الودائع المصرفية

وأشار التقرير إلى إرتفاع إجمالي الودائع المصرفية بـ 1.6 % من 2.204 تريليون درهم، في نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 2022، إلى 2.239 تريليون في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، وذلك نتيجة الإرتفاع في ودائع المقيمين بـ 2.5 %.

وأوضح التقرير أن إرتفاع ودائع المقيمين، جاء نتيجة الزيادة في ودائع القطاع الحكومي والقطاع العام (الجهات ذات الصلة بالحكومة)، وودائع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية غير المصرفية بـ 0.6 % و9.8 % و2 % و1.3 % تواليا.

القاعدة النقدية

ولفت تقرير المصرف المركزي إلى توسع القاعدة النقدية بـ 3.7 % من 468.8 مليار درهم، في نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 2022، إلى 486 ملياراً في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، وذلك نتيجة الإرتفاع في العملة المصدّرة بـ 4.8 %، وإرتفاع الإيداعات لليلة واحدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في المصرف المركزي بـ 58.3 %.

وأوضح التقرير أن عرض النقد «ن1» – يشمل النقد المتداول خارج البنوك + الودائع النقدية (الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب لدى البنوك) – إرتفع على أساس شهري بـ 0.9 % ليصل إلى 729.7 مليار درهم، في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني 2022. وعزا ذلك إلى إرتفاع النقد المتداول خارج البنوك والودائع النقدية بمقدار 1.7 مليار و4.9 مليارات تواليا.

وأشار التقرير إلى أن إرتفاع عرض النقد «ن2» – يشمل «ن1» + الودائع شبه النقدية (الودائع لأجل والودائع الادخارية للمقيمين بالدرهم وودائع المقيمين بالعملات الأجنبية) – بـ 3 % من 1.629 تريليون درهم، في نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 2022 إلى 1.678 تريليون درهم، في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، وذلك نتيجة التحسُّن في عرض النقد «ن1»، والزيادة في الودائع شبه النقدية بمقدار 42.1 مليار درهم.

ويشمل إرتفاع عرض النقد «ن3» – «ن 2» + ودائع الحكومة لدي البنوك العاملة في الدولة، كذلك لدى المصرف المركزي – بـ 2.5 % من 2.059 تريليون درهم، في نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 2022 إلى 2.11 تريليون في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 2022.

الميزانية العمومية لـ «المركزي»

تجاوزت الميزانية العمومية لمصرف الإمارات المركزي نحو 513 مليار درهم في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، وفق أحدث إحصاءات المصرف المركزي، موضحاً أن الميزانية العمومية للمصرف، قد إرتفعت على أساس شهري بـ 5.64 % لتصل إلى 513.61 مليار درهم، في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، مقارنة بنحو 486.17 ملياراً في أكتوبر (تشرين الأول) 2022.

وزادت الميزانية العمومية للمركزي على أساس سنوي 3.12 % أو ما يعادل 15.52 مليار درهم، في مقابل نحو 498.09 ملياراً في نوفمبر (تشرين الثاني) 2021.

رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن: نسير نحو إعتماد عملة رقمية وطنية

أعلن رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن، «أن بنك الجزائر (البنك المركزي) يسير نحو اعتماد عملة رقمية وطنية تحت مسمّى «الدينار الرقمي الجزائري»، وذلك في إطار رقمنة المدفوعات».

وقال بن عبد الرحمن، في كلمة ألقاها خلال إفتتاح ندوة حول «التحديات المستقبلية للبنوك المركزية» والتي نظّمها بنك الجزائر، لمناسبة الذكرى الـ60 لتأسيسه، إن «الدينار الرقمي الجزائري» سيُشكل في نهاية المطاف، دعماً للشكل المادي للعملة النقدية.

وفي هذا السياق، لفت بن عبد الرحمن إلى أنه «في ظل الأعمال الرقمية، ستزداد الحاجة، من دون شك، إلى تعزيز الأمن ومراقبة أنظمة الدفع، وهي قضايا جديدة يعكف بنك الجزائر على التكفل بها».

من جانبه، قال محافظ بنك الجزائر صلاح الدين طالب إن «قيمة إحتياطات الصرف الجزائرية قد تجاوزت 60 مليار دولار، أي ما يُقارب سنة ونصف سنة من إستيراد السلع والخدمات»، موضحاً «أن النظام المصرفي الجزائري أظهر «مرونة كبيرة» رغم الظروف الدولية الصعبة التي تميّزت خصوصاً بجائحة كورونا وأزمة النفط للعام 2014».

رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن

وأضاف طالب «أن العام 2022 شكّل «تحدياً جديداً» في التحكُّم في التضخُّم كظاهرة عالمية، حيث ركز البنك المركزي على تبني سياسة نقدية «براغماتية» ولا سيما سعر الصرف كآلية لتخفيف حدة التضخم المستورد، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن في ظل تحقيق ميزان المدفوعات أول فائض له منذ العام 2014».

«برقان» يبيع حصته في مصرف بغداد لضمان أفضل النتائج للبنك ومُساهميه

أعلن بنك برقان حصوله على موافقة البنك المركزي العراقي، لبيع حصته البالغة 51.8 % في بنك بغداد إلى البنك الأردني الكويتي. وبناءً عليه، فقد إستكمل البنك موافقات جميع الجهات الرقابية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ البيع وإتمامه.

وكان بنك برقان قد وافق على شروط الصفقة مع المشتري، ويُتوقع أن يستكمل جميع الوثائق القانونية المطلوبة، ويستوفي متطلبات سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة القريبة.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة، مسعود حيات: «لقد تم إتخاذ قرار بيع حصة بنك برقان في بنك بغداد، لضمان أفضل النتائج للبنك ولمساهمينا، وتخدم هذه الخطوة جهود البنك في إعادة تخصيص الأصول في إطار إستراتيجيته، وهي إحدى الأولويات الرئيسية، التي ستُمكّننا من التركيز أكثر على الكويت السوق الأساسية لـ «برقان».

وأضاف حيات: «ستُساعد هذه الصفقة على تحسين المؤشرات المالية لـ «برقان»، من خلال حماية نسبة القروض المتعثرة بتجنب زيادة قدرها 60 نقطة أساس، فضلاً عن تحسين نسب رأس المال بمقدار 70 نقطة أساس».

يُشار إلى أن بنك برقان كان أطلق في مارس (آذار) 2022، منصّة خدمات إدارة النقد الإلكترونية، إستكمالاً لجهوده في توسيع نطاق حلوله المالية الرقمية لقطاع الشركات والمؤسسات. وتُعتبر هذه المنصّة خطوة إضافية في تطوير إستراتيجية البنك في دعم الأعمال والشركات بإيجاد الحلول الرقمية المناسبة لإدارة شؤونها المالية بشكل يتّسم بكفاءة أعلى وسهولة وسرعة أكبر.

يُعزّز مكانة المملكة كمركز إقليمي ودولي في مجال تكنولوجيا المعلومات

«ديلويت» تفتتح مركز الأردن الرقمي

شهدت العاصمة الأردنية، عمّان، مراسم إفتتاح ديلويت الشرق الأوسط لمركز الأردن الرقمي الذي تم تصميمه وفق أرقى المعايير التكنولوجية في العالم، بهدف تزويد عملاء «ديلويت» في مختلف دول الشرق الأوسط بأحدث الخدمات الرقمية والتكنولوجية. ويُعدّ إفتتاح هذا المركز الجديد خطوة إستراتيجية ضمن خطة «ديلويت» لتوسيع حضورها في المنطقة، وزيادة إستثمارها في المواهب المحلية، وتعزيز قيمة خدماتها للعملاء.

وجرت مراسم إفتتاح مركز الأردن الرقمي، برعاية الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، الذي قال: «إن هذا المركز يُعزّز مكانة الأردن، كمركز إقليمي ودولي في مجال تكنولوجيا المعلومات. ويُتيح الفرصة أمام المواهب الأردنية الشابة للتعلُّم والتطوُّر وتنمية مهاراتهم للإسهام بنجاحهم في العصر الرقمي».

من جهته، أكد وزير الإقتصاد الرقمي والريادة في الأردن، أحمد الهناندة في كلمة له «أنّ إفتتاح المركز ينسجم مع رؤية التحديث الإقتصادي»، مشيراً إلى «أن الأردن أصبح وجهة جاذبة للإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات، لما يتمتع به من بنية تحتية رقمية مجهزة، وكفاءات بشرية مؤهلة، وتشريعات محفزة للإستثمار».

ويقدّم مركز الأردن الرقمي خدماته لجميع المؤسسات من القطاعين العام والخاص، والتي تشمل مجموعة واسعة من الحلول التكنولوجية، تُراوح من التحوّل الرقمي، وتحليل البيانات، ورأس المال البشري، وتخطيط الموارد وحتى الإعلانات والتسويق والتجارة الإلكترونية، وذلك من خلال تصاميم تتناسب والإحتياجات الخاصة لكل عميل، وتساعده على معالجة التحديات التي يواجهها، مما سيجعل منه مركزاً رقمياً رائداً في المنطقة.

ويقول راشد بشير، المدير التنفيذي للخدمات الاستشارية في ديلويت الشرق الأوسط: «يشكل إفتتاح مركز الأردن الرقمي، توسيعاً لخارطة حضور «ديلويت» في الساحة الرقمية والتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط، بعد إفتتاح «مركز ديلويت الرقمي» في الرياض، وأُستديو «ديلويت» الرقمي في دبي»، مشيراً إلى «أن المركز الجديد سوف يقدّم خدمات مهنية عالية الجودة، مما يُمكّن «ديلويت» من الإستمرار في تقديم أفضل حلول الأعمال لمختلف عملائها في منطقة الشرق الأوسط».

بوبيان ينظم بطولة BOUBYAN E- CUP للعبة فيفا 2023 المفتوحة للجميع

يُنظّم بنك بوبيان بطولة BOUBYAN E- CUP للعبة فيفا 2023، والتي شهدت إقبالاً كثيفاً منذ الإعلان عن إطلاقها، وفتح باب التسجيل للشباب من عملاء البنك وغيرهم، فوق سن الـ 16 عاماً، وهو ما يُؤكد مدى التفاعل مع فعاليات البنك، ولا سيما التي تستقطب الشباب.

وقال المدير الأول في إدارة الإتصالات والعلاقات المؤسسية في بنك بوبيان وليد الصقعبي: «إن تنظيم البنك لهذه البطولة، يأتي في إطار حرصه على تنظيم الفعاليات والأنشطة المختلفة التي تتماشى وتوجهات مختلف الشرائح في المجتمع وفي مقدمها الشباب».

وأضاف الصقعبي: «إن فعاليات بطولة Boubyan E-Cup سوف تُقام هذه المرة على مرحلتين، حيث ستجري المنافسات الأولية والتصفيات بنظام الـ «أون لاين» (لمدة أربعة أيام)، بينما يتم إجراء المباريات النهائية بين المؤهلين بصورة فعلية في مركز الحمراء للتسوق (ليومين)»، موضحاً «أن البنك خصّص جوائز قيمة لفائزي الثلاث مراكز الأولى لهذه البطولة، لتصبح الأكبر على مستوى الكويت، حيث سيحصل الفائز الأول على 1000 دينار، والثاني على 750 دينار والثالث على 500 دينار».

وأشار الصقعبي إلى «أن أبرز ما يُميّز هذه البطولة، أنها تُعدّ الأكبر والمعتمدة في الكويت، من قبل اللجنة الأولمبية الكويتية، بالإضافة إلى أن الفائز بالمركز الأول، سيحظى بفرصة المشاركة المنتخب الكويتي للألعاب الإلكترونية».

«مؤشر الأداء الرقمي في الخليج 2022»:

تقدم ملحوظ لدول مجلس التعاون في التحوُّل الرقمي

عبد القادر الكاملي

نضال أبوزكي

لاحظ تقرير «مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2022» تقدماً ملحوظاً حقَّقته دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التحوُّل الرقمي، والذي إنعكس في أدائها المتميز في خمس مؤشرات عالمية كُبرى. وأصدرت «أورينت بلانيت للأبحاث»، الوحدة المستقلة التابعة لـ «مجموعة أورينت بلانيت»، هذا التقرير بالتعاون مع الباحث المستقل عبد القادر الكاملي، خبير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

وإحتلَّت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الصدارة في «مؤشر الأداء الرقمي في الخليج العربي 2022»، مُحقِّقةً نمواً كبيراً بلغ متوسطه 66.22، وتلتها المملكة العربية السعودية بمتوسط 59.26، ومن ثم قطر بمتوسط 57.63، فيما حققت كل من عُمان والبحرين والكويت متوسِّطاتٍ بلغت 54.02 و53.43 و51.36 تواليا.

وسلَّط التقرير الضوء على إرتفاع نسب إنفاق دول المجلس على الحلول التكنولوجية الحديثة، في إطار سعيها لبناء إقتصادات قائمة على الإبتكارات الرقمية، حيث توقعت إحصاءات صدرت حديثاً، أن يصل إنفاق دولة الإمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلى 23 مليار دولار، مقابل 9 مليارات في قطر و10.1 مليارات في الكويت، في حلول العام 2024.

وقال نضال أبوزكي، مدير عام «مجموعة أورينت بلانيت»: «لقد حقَّقت دول مجلس التعاون الخليجي تقدماً نوعياً في مسيرة التحول الرقمي الشامل. وهذا ما أكَّده التقرير والذي أثبت فعالية الخطوات التي إتَّخذتها هذه الدول في سبيل ترسيخ حضورها في المشهد الرقمي العالمي».

من جهته، أوضح الباحث المستقل عبد القادر الكاملي: «يُظهر «مؤشر الأداء الرقمي في الخليج» تميُّز أداء دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لخمسة مؤشرات عالمية، مع تحقيق دولة الإمارات الريادة والصدارة على مستوى المنطقة. وتتابع دول المجلس بذل الجهود الرائدة وتطوير الإستراتيجيات الفعَّالة في سبيل تعزيز مكانتها العالمية في مجال التحول الرقمي، حيث تشهد المنطقة تطوُّراتٍ هائلة في الإبتكارات الرقمية، تُمهِّد الطريق لمزيد من التقدم والإنماء».

التقرير السنوي للتنافسية العالمية 2022:

السعودية حلّت سادسة عالمياً ضمن مؤشر قيم وسلوكيات قطاع الأعمال

إحتلت المملكة العربية السعودية المركز السادس عالمياً في مؤشر القيم والسلوكيات الخاصة بقطاع الأعمال وذلك وفق التقرير السنوي للتنافسية العالمية 2022 الذي نشره المعهد الدولي لتطوير الإدارة ومقره سويسرا. وصنّف التقرير 63 إقتصاداً حول العالم، حيث إعتمد في تصنيفه على أربع فئات رئيسية شملت الأداء الإقتصادي وكفاءة الحوكمة وكفاءة بيئات الأعمال والبنية التحتية.

ويدّل تصنيف السعودية في المركز السادس لمؤشر القيم والسلوكيات على كفاءة الأعمال في المملكة في إدارة الأعمال، ومواءمتها للعولمة، وإنفتاحها للإستثمارات الأجنبية، والقدرة التنافسية للأعمال، والتطور الإقتصادي الذي تشهده، والمرونة في إجراء الأعمال ومسيرة التحول الرقمي لديها.

وفي سياق متصل بالتحول الرقمي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية، أفادت شركة عالمية متخصصة في مجال توفير برمجيات الامتثال لضريبة القيمة المضافة في السعودية «أن آلاف الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة تعتمد البرمجيات المتخصصة في تقديم ضريبة القيمة المضافة. كما أفادت الشركة أن ضريبة القيمة المضافة قد حفزّت الشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة إلى التحوّل الرقمي لأغراض الإمتثال الضريبي، في حين توجد أعداد لا بأس من الشركات التي هي قيد الدخول في الأنظمة الرقمية في إدارة اعمالها ومسك دفاترها المحاسبية للغرض نفسه».

في نهاية الربع الثالث من 2022

بنك القاهرة يُحقق 4.8 مليارات جنيه أرباحاً

أظهرت نتائج أعمال بنك القاهرة عن الفترة المالية المنتهية في سبتمبر (أيلول) 2022 عن إرتفاع أرباح البنك والتي سجلت 4.8 مليارات جنيه قبل الضرائب وذلك في نهاية الربع الثالث من العام 2022، مقابل 4.3 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2021 بمعدل نمو 11 %، كما وصل صافي الأرباح 2.9 مليار جنيه مقابل 2.7 مليار جنيه في نهاية سبتمبر (أيلول) 2021 بنسبة نمو 7 %.

وقال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لبنك القاهرة في بيان «إن إستمرار تسجيل معدلات النمو الإيجابية يعكس مدى نجاح خطة العمل التي ينتهجها البنك»، مشيراً إلى «أن نمو الإيرادات التشغيلية للبنك تحقق نتيجة تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، كما جاء نتيجة لنمو حجم محفظتي القروض والودائع».

وأكد فايد «إستمرار البنك في الإستثمار في البنية التحتية وزيادة حجم الإنفاق وبصفة خاصة التكنولوجية والبشرية والتي إستحوذت على أهمية بالغة من إدارة البنك منذ العام 2018، بهدف تقديم أفضل مستوى من الخدمات المصرفية للعملاء»، موضحاً «أن قيمة المصروفات الرأسمالية من العام 2018 حتى نهاية سبتمبر (أيلول) 2022 بلغت 4.26 مليار جنيه».

وفي مجال تمويل الشركات الكبرى، إستمر بنك القاهرة في دعم عملائه والإقتصاد القومي عموماً، وذلك بتوفير الإحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي ولمساندة المشروعات القومية في مختلف القطاعات التي تمس إحتياجات المواطنين، حيث حققت محفظة قروض الشركات الكبرى والبنوك ارتفاعاً وصل إلى نحو 63.3 مليار جنيه في نهاية الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بـ 54.4 مليار جنيه بنهاية عام 2021 بنسبة نمو بلغت 16 %.

وبالنسبة إلى مشاركة البنك في تمويل كبرى المشروعات سواء من خلال تمويل مشروعات حكومية أو تنموية في مختلف القطاعات، ومن أبرزها قطاع التطوير العقاري والنقل والبترول والقطاع الغذائي وخدمات التقسيط، فقد إرتفعت الحدود النقدية لمحفظة قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة حتى الربع الثالث من العام 2022 بقيمة 4 مليارات جنيه.

شهادة إدخار بعائد 25 %

وأعلن بنك القاهرة في مصر، عن طرح شهادة ادخارية جديدة «شهادة غولد» لمدة سنة بعائد 25 % يصرف بعد نهاية المدة أو 22.5 % يصرف شهرياً، وذلك في الوقت الذي أعلن بنكا مصر والأهلي أن شهادات الادخار المصدرة بفائدة 25 % قد حققت الهدف المنشود منها.

وبلغت حصيلة شهادات الإدخار في بنكي الأهلي ومصر، نحو 304 مليارات جنيه، بواقع 200 مليار جنيه حصيلة شهادات البنك الأهلي، و104 مليارات جنيه حصيلة شهادة طلعت حرب ببنك مصر، وذلك منذ قرار طرح الشهادات مرتفعة العائد، حتى تاريخه.

رفع رأسماله المرخص به إلى 20 مليار جنيه ويتقدم بمستندات الزيادة

من جهة أخرى، تقدم بنك القاهرة (المملوك لبنك مصر) للبورصة المصرية بمستندات قيد زيادة رأس المال المرخص به إلى 20 مليار جنيه، وقيد أسهم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع.

وأعلنت إدارة البورصة، أن بنك القاهرة تقدم بمستندات قيد أسهم زيادة رأس المال المرخص به من 10 مليارات جنيه إلى 20 ملياراً.

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

إطلاق خطة تضمُّ 100 مشروع تحوّلي لدعم تنمية إقتصاد الإمارة

دبي تستهدف 8.7 تريليونات دولار خلال عقد

فـي خطوة لمضاعفة حجم اقتصاد دبـي خلال عقد حتى العام 2033، أطلـق الشـيخ محمد بن راشـد آل مكتوم، نائـب رئيس دولة الإمـارات رئيـس مجلس الوزراء حاكم دبي، أجنـدة دبي الإقتصادية «دي 33»، التي تضمُّ 100 مشـروع تحوُّلي، وبمسـتهدفات إقتصادية تسعى من خلالها إلى ترسيخ موقعها ضمن أفضل 3 مدن إقتصادية في العالم.

وقال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «جرياً على عادتنا السنوية في الرابع من يناير (كانون الثاني) بإطلاق مشـروعات وبرامج تُغيّر واقعنـا للأفضل، إعتمدنا أجندة دبي الإقتصادية للسـنوات العشـر المقبلة (دي 33)... هدفنا مضاعفة حجم إقتصاد دبي خلال العقد المقبل، وأن نكون ضمن أفضل 3 مدن إقتصادية في العالم».

وأكـد آل مكتـوم أن «أجندة دبي الإقتصادية تضمّ 100 مشـروع تحوّلي سـيتم الإعلان عن تفاصيلها ومستهدفات إقتصادية إجمالية تبلغ 32 تريليون درهم (8.7 تريليونات دولار) خلال الأعوام العشـرة المقبلـة، ومضاعفة تجارتنـا الخارجية لتبلغ 25 تريليون درهم (6.8 تريليونـات دولار) خلال العقد المقبل، وإضافة ممرّات تجارية لدبي مع 400 مدينة جديدة حول العالم».

وأضـاف الشـيخ محمد بن راشـد: «دبي سـتكون ضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية، وهدفنا إسـتقطاب إستثمارات أجنبية مباشرة تتجـاوز 650 مليـار درهـم (176.9 مليار دولار) خلال 10 سـنوات، وسـيُضيف التحوُّل الرقمـي الحالي 100 مليار درهـم (27.2 مليار دولار) لإقتصاد دبي سنوياً، إذ لدينا اليوم أكثر من 300 ألف مستثمر فـي دبي، وأدعـو الجميع إلى الإنضمام لرحلتنا لنكون إحدى أسـرع المدن نمواً في العالم»

وأشـار حاكـم دبي إلى أن «2033 هو العـام الذي تكمل فيه دبي الحديثـة 200 عام، و2033 هو العام الذي سـتكون فيه دبي المركز الإقتصـادي العالمي الأهم، و2033 هو العام الذي تكتمل فيه رحلتنا الإقتصادية (دي 33)، فنحن نعرف موقعنا الإقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة، والعالم يفسح الطريق لمن يعرف ماذا يريد».

وتسعى الأجندة إلى تعزيز التفاعل مع مكوّنات القطاع الإقتصادي في دبي والإمارات، ورفع مسـتوى التنافسية، وتطوير مسيرة التنمية المسـتدامة، وتشمل مسـتهدفات أجندة دبي 2033، ورفع مساهمة الإسـتثمار الأجنبي المباشـر في إقتصاد دبي من متوسط 32 مليار درهم (8.7 مليارات دولار) سنوياً في العقد الماضي إلى متوسط 60 مليار درهم (16.3 مليار دولار) سـنوياً للعقد المقبل، بإجمالي 650 مليـار درهم (176.9 مليار دولار) خلال السـنوات العشـر المقبلة، في الوقت الذي تسـعى فيه مسـتهدفات أجندة دبي 2033 إلى زيادة الإنفـاق الحكومـي، من 512 مليـار درهم (139.3 مليـار دولار) في

العقد الماضي إلى 700 مليار درهم (190.5 مليار دولار) للعقد المقبل.

وتتضمّن مستهدفات أجندة دبي الإقتصادية رفع تنافسية قطاع الأعمال ووصول حجم إستثمارات القطاع الخاص في المشروعات التطويرية من790 مليار درهم (215 مليار دولار) إلى تريليون درهم (272 مليار دولار) حتى العام 2033.

وتشمل مستهدفات أجندة دبي الإقتصادية زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات محلياً، من 2.2 تريليون درهم (598 مليار دولار) خلال العقد الماضي إلى 3 تريليونات درهم (816 مليار دولار) للعقد المقبل، بما ينسجم مع رؤية دبي الهادفة إلى تحقيق إقتصاد متنوّع يجعل منها ملتقى لدول العالم.

وبحسب الخطة، تُركّز أجندة دبي الإقتصادية 2033، على مجموعة أولويات رئيسية للعقد المقبل، وتشمل رفع القيمة المضافة لقطاع الصناعة، وتعزيز نمو الصادرات من خلال التركيز على الصناعات المتقدمة، وأن تكون دبي من أهم 5 مراكز لوجستية في العالم، وضمن أهم 4 مراكز مالية عالمية، ورفع إنتاجية الإقتصاد بنسبة 50 %، ودمج الأجيال الجديدة من الإماراتيين في القطاع الخاص، وجعل دبي مركزاً لأصحاب المهارات والمتخصصين.

كما تشمل الأولويات الرئيسية للعقد المقبل أيضاً أن تكون دبي من أهم 3 وجهات عالمية للزائرين في مجالات السياحة التخصصية والأعمال، وتوفير مناخ عالمي لممارسة الأعمال والإستدامة، وتوفير بيئة منافسة في تكلفة ممارسة الأعمال لكل الشركات في مختلف القطاعات.

ويشمل إطلاق أجندة دبي الإقتصادية البدء بتنفيذ مشروعات تحوُّلية كحزمة أولى للعقد المقبل، تتضمّن مضاعفة حجم التجارة الخارجية لدبي، وإضافة 400 مدينة لخريطة التجارة الخارجية، وإطلاق مخطط للصناعة الخضراء والمستدامة، وإطلاق ممرّات دبي الإقتصادية المستقبلية 2033 مع أفريقيا، وأميركا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا. بالإضافة إلى إطلاق برنامج دعم نمو 30 شركة في القطاعات الجديدة، وإطلاق مشروع تجار دبي، ورخصة موحّدة لتوفير هوية تجارية موحدة لجميع الشركات، ومشروع لإستقطاب أفضل الجامعات العالمية.

إنضمام «كريتف زون» إلى مبادرة «الجيل التالي» من الإستثمارات الأجنبية المباشرة

أعلنت وزارة الإقتصاد، (دولة الإمارات العربية المتحدة)، إنضمام شركة «كريتف زون»، إحدى أكبر الشركات المتخصصة في الإستشارات وتأسيس الأعمال في دبي، إلى مبادرة «الجيل التالي» من الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي أطلقتها في يوليو/تموز 2022، بهدف جذب الشركات المتطورة رقمياً لدخول السوق الإماراتية، وتطوير الجيل المقبل من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، وذلك بموجب مذكرة تفاهم تم توقيعها بين الجانبين.

وقال الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية: «إن دولة الإمارات تُولي أهمية كبرى لقطاع ريادة الأعمال بإعتباره محركاً أساسياً للإبتكار والإبداع لما يُتيحه من مقومات كبيرة تدعم نمو الإقتصاد الوطني بشكل مستدام، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، وبما يتوافق مع مستهدفات الخمسين ومحددات مئوية الإمارات 2071»، مشيراً إلى «أن الإتفاقية تؤكد حرص دولة الإمارات على تعزيز صناعات المستقبل ودعم نموها، وستساهم «كريتف زون» من خلال مبادرة «الجيل التالي» في تعزيز تلك الطموحات من خلال جذب الشركات الناشئة إلى الإمارات، وتوفير مجموعة من خدمات دعم الأعمال الرائدة في السوق، بهدف ضمان قدرتها على التوسع والتطور، والمساهمة في دعم بيئة الأعمال الرقمية في الدولة».

الدورة الثانية للجنة الإقتصادية المشتركة بين البلدين في أبوظبي

الإمارات وقيرغيزستان تتفقان على زيادة الإستثمارات المتبادلة وتوسيع شراكتهما التجارية

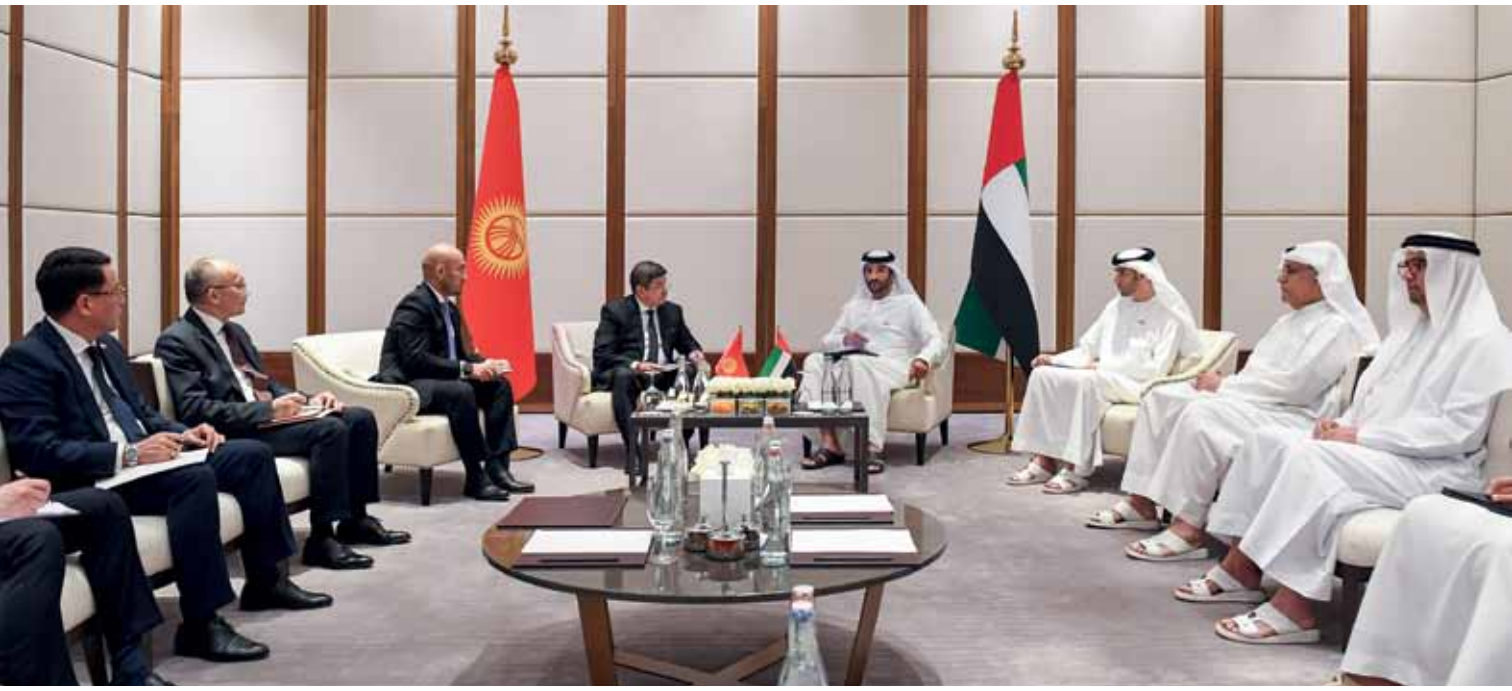

وزير الإقتصاد الإماراتي عبد الله بن طوق المري مجتمعاً برئيس مجلس الوزراء في جمهورية قيرغيزستان عاقلبك جباروف وبدا وفد البلدين

في سياق الدورة الثانية للجنة الإقتصادية المشتركة بين البلدين في أبوظبي، إتفقت حكومة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية قيرغيزستان، على تعزيز أطر التعاون الإقتصادي، وتوسيع وتنمية الأعمال التجارية والشراكات الإستثمارية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والصناعات الغذائية والتحويلية والطاقة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والإبتكار والسياحة والثقافة والنقل اللوجستي والصناعة وريادة الأعمال والتمويل الإسلامي والأوراق المالية الإسلامية والخدمات البنكية والتعليم، بما يخدم النمو الإقتصادي المستدام لإقتصاد البلدين خلال المرحلة المقبلة.

وأكد عبد الله بن طوق المري، وزير الإقتصاد الإماراتي «قوة ومتانة العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وجمهورية قيرغيزستان، حيث تشهد تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات، ولا سيما الإقتصادية والتجارية والإستثمارية، فضلاً عن تبادل الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين الدولتين خلال الفترة الماضية، وذلك في ضوء حرص البلدين على تعزيز هذه العلاقات ودفعها لآفاق أرحب وأوسع من التعاون المشترك».

جاء ذلك خلال إنعقاد إجتماع الدورة الثانية للجنة الإقتصادية المشتركة بين البلدين، في إمارة أبوظبي، والذي ترأسه الوزير عبد الله بن طوق المري، عن الجانب الإماراتي، وعاقلبك جباروف، رئيس مجلس وزراء جمهورية قيرغيزستان، عن الجانب القيرغيزي، في حضور الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، وجمعة محمد الكيت، وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة الدولية في وزارة الإقتصاد، وعبد اللطيف جمعة باييف، وعدد من الشخصيات الرسمية في القطاعين العام والخاص.

وشهدت اللجنة توقيع عدد من مذكرات التعاون المشترك بين الجانبين الإماراتي والقيرغيزي، في المجالات والأنشطة التجارية المتنوعة، من أبرزها الصناعة والزراعة والطاقة المتجددة والصناعات الغذائية. كما إتفقت اللجنة على تسهيل إجراءات التصدير والإستيراد للسلع والخدمات بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، ولا سيما الصادرات والواردات الغذائية والزراعية والحيوانية، بما يضمن إنسيابية السلع والمنتجات، ويُعزّز مستقبل الأمن الغذائي في أسواق الدولتين.

محافظ سلطة النقد: تعليمات جديدة حول عمولات البنوك تُعزّز الشمول المالي والتحوّل للدفعات الإلكترونية

محافظ سلطة النقد الدكتور فراس ملحم مفتتحاً المعرض السنوي لـ «الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال» - «أصالة»، في رام الله

أعلن محافظ سلطة النقد الفلسطينية الدكتور فراس ملحم، «تخفيض الرسوم والعمولات على الخدمات المصرفية الإلكترونية، وإلغاء العديد من العمولات وتحديد بعضها، الخاصة بالإيداع النقدي»، مشيراً إلى «أن العمولة الوحيدة التي إرتفعت لها علاقة بالإيداع النقدي بالشيكل، وأن المواطن العادي لن يتأثر بهذه الزيادة، وفقط الفئة التي سوف تتأثر تصل إلى أقل من 2 %».

وأوضح المحافظ فراس ملحم، خلال لقاء صحفي عقدته سلطة النقد حول تعليماتها للمصارف في شأن الرسوم والعمولات المصرفية، في حضور نائب المحافظ محمد مناصرة، «أن هذه التعليمات تهدف إلى إضفاء مزيد من الشفافية على الرسوم والعمولات التي تتقاضاها المصارف، وأنه يُحظّر على المصارف فرض أي عمولة خارج نطاق التعليمات الصادرة عن سلطة النقد».

وأضاف محافظ سلطة النقد ملحم «أن تخفيض الرسوم والعمولات سيعمل على تشجيع المواطنين على التعامل مع المصارف وفتح الحسابات، وتشجيع المواطنين والشركات والتجار على إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، في ظل إطلاق خدمات إلكترونية للدفع بديلاً عن التعامل بالكاش، وتخفيض الرسوم المفروضة على نقاط البيع إلى أقل من 0.5 % بعدما كانت حوالي 3 % العالم الماضي»، موضحاً أنه «رغم إرتفاع أسعار الفوائد على القروض عالمياً، إلا أن فلسطين من أقل الدول التي إرتفعت فيها أسعار الفائدة على القروض، وتعمل سلطة النقد حالياً على بلورة إستراتيجية لحماية حقوق المتعاملين مع المصارف من إرتفاع أسعار الفائدة على القروض القائمة».

وأشار المحافظ فراس ملحم «أن سلطة النقد ماضية في خطة التحوُّل الرقمي، وتطوير البنية التحتية الداعمة للتكنولوجيا المالية، وإستحداث العديد من الأطر التنظيمية والرقابية التي تهدف إلى تبنّي التقنيات المالية الحديثة، وتشجيع إستخدام خدمات وأدوات الدفع الإلكتروني»، مشيراً إلى أنه «سيتم خلال العام الحالي إطلاق نظام الدفع الفوري، لتسهل عملية تحويل الأموال بشكل فوري بين حسابات العملاء، ونظام عرض وتحصيل الفواتير الإلكتروني، الذي سيربط جميع المفوترين بأدوات الدفع من خلال واجهة موحدة، وإتاحة تلك الوسائل لكافة المواطنين والتجار في متاجرهم ومنشآتهم الإقتصادية».

المعرض السنوي لجمعية أصالة

من جهة أخرى، برعاية ومشاركة محافظ سلطة النقد الفلسطينية الدكتور فراس ملحم، إفتتحت الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال «أصالة» في رام الله، معرضها السنوي «يدنا لك ويدك حياة» تحت شعار «من كل الوطن، نساؤنا يصنعن ويحاورن» بمشاركة رئيس مجلس إدارة جمعية «أصالة» نسرين حنبلي، والمديرة التنفيذية للجمعية رجاء رنتيسي، وبنك فلسطين، وشركة أوريدو، وشركة aba للخدمات الرقمية والذكية، ومجموعة رؤيا الإعلامية وإذاعة نساء إف إم.

وقال المحافظ د. ملحم: «إن أحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي تعمل سلطة النقد على تحقيقها هي الشمول المالي، مع ضمان سلامة وإستقرار الجهاز المصرفي، وتشجيع النمو الإقتصادي، والوصول إلى كافة فئات المجتمع، وتحديداً تمكين المرأة إقتصادياً»، مشيراً إلى «حرص سلطة النقد على تسهيل وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء إلى التمويل عبر قنوات عدة، وأهمها «صندوق إستدامة»، إذ وصلت نسبة المستفيدات من برنامج القروض متناهية الصغر بفائدة صفرية إلى 21 % من أصل 1,523 مستفيداً»، مشجعاً على الإستفادة من منصة «منشأتي»، ومشيراً إلى «أن 36.5 % من المتواصلين مع المنصّة هنّ نساء».

«الجمهورية» يبحث مع «التجاري البريطاني» آفاق التعاون المشترك

في إطار فتح آفاق التعاون المشترك بين مصرف الجمهورية (ليبيا) والبنك العربي البريطاني، إنعقد إجتماع أخيراً برئاسة نائب المدير العام لـ «الجمهورية»، نوري ابوفليجة، وبول جينينغز نائب المدير العام للبنك التجاري البريطاني، في حضور عدد من المسؤولين من المصرفين.

وناقش المجتمعون، سُبل التعاون بين البنكين، وكيفية المساهمة في تطوير الخدمات المصرفية، كما بحثوا في إستعداد «المصرف البريطاني» لتدريب موظفي المصرف، في مجالات العمليات المصرفية، والتعاون في تطوير الخدمات المصرفية ووضع الأساسيات اللازمة لها.

«ترانسميد» تطلق برنامج منح دراسية جديداً في كلية لندن لإدارة الأعمال

كلية لندن لإدارة الأعمال تحصل على هبة بقيمة 1 مليون جنيه إسترليني لدعم الطلاب اللبنانيين الذين يحتاجون الدعم المادي

جانب من حفل كلية لندن لإدارة الأعمال

أعلنت كلية لندن لإدارة الأعمال عن حصولها على هبة بقيمة 1 مليون جنيه إسترليني من شركة ترانسميد بهدف تأسيس برنامج منحة ترانسميد الدراسية. وتتكفل المنحة بتغطية كامل الرسوم الدراسية لطالبين إثنين سنوياً على مدار السنوات الخمس المقبلة، وهي مُتاحة للمرشحين اللبنانيين في جميع برامج الكلية الذين تثبت حاجتهم إلى الدعم المادي.

وقد تأسست «ترانسميد» في لبنان في العام 1946، وهي شركة مختصة بتسويق المواد الإستهلاكية والخدمات الغذائية وتوزيعها وتصنيعها، وتُغطّي عملياتها جميع أنحاء شرق المتوسط والخليج العربي وأفريقيا وأوروبا.

ويقول فؤاد السيد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لدى «ترانسميد»: «يُسعدنا التعاون مع كلية لندن لإدارة الأعمال العالمية والرائدة في القطاع، لمساعدة الطلاب اللبنانيين المتميزين والمحتاجين للدعم المادي على إكمال دراستهم العليا».

You can find us on the top of the mountains, across the plains, in rural areas, cities and villages through an expanded network of branches dispersed on all the regions and parts of homeland.

We seek to introduce to our clients and customers all that is new in the banking industry and Libyan technology.

We are your strategic partner for all projects including the infrastructure and mega industrial projects:

We are Your Banking Friend.

المصرف الصديق

مَصْرِفُ الجُمْهُورِيَّة
JUMHOURIA BANK

Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya
E-mail: jum@jbank.ly :بريد إلكتروني
Website: www.jbank.ly :الموقع الالكتروني
Commercial Register 429 السجل التجاري

الإدارة العامة - شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45 :هاتف
Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476 :فاكس
Swift code: jamblyltxxx :سويفت , P.O. Box: 685-3224 :ص.ب

تكريم وليد الصقعبي من «بوبيان» بـ «جائزة الكويت للإبداع في مجال العلاقات العامة»

الأمين العام للملتقى الإعلامي العربي ماضي الخميس مكرّماً الصقعبي

كرّمت اللجنة المنظمة لجائزة الكويت للإبداع، المديـر الأول فـي إدارة الإتصـالات والعلاقـات المؤسسـية فـي بنك بوبيان وليد خالـد الصقعبي، بإختيـاره لـ «جائـزة الكويـت للإبـداع فـي مجال العلاقات العامة» نظراً إلى دوره وما حققه مع البنك تأكيـداً لأهميـة دور العلاقـات العامة في ترسـيخ الصورة الذهنية الإيجابية للبنك في المجتمع.

وإنضـم الصقعبـي لبنـك بوبيـان فـي العـام 2017 حيـث تدرّج في عمله فـي إدارة الإتصالات والعلاقات المؤسسـية التي تقـوم بمهام العلاقات العامة في البنك، حتى وصل إلى منصب مدير أول بـالإدارة التي تُعنى في كافة الأنشـطة والفعاليات والتواصل مع الجمهور وعملاء البنك.

ونجح الصقعبي مع فريق إدارة الإتصالات والعلاقات المؤسسية فـي البنك في التخطيـط، وتنفيذ العديد مـن الفعاليات والحملات الإعلاميـة، إلى جانـب حملات المسـؤولية الإجتماعية التي أبرزت دور البنـك فـي خدمة المجتمع، إلى جانب مـا قاموا به في مختلف وسائل التواصل الإجتماعي.

تعيين معاوية الصقلي عضواً منتدباً جديداً لـ «التجاري وفا بنك إيجيبت»

معاوية الصقلي

عيّـن «التجاري وفا بنـك إيجيبت» معاويـة الصقلي في منصب العضـو المنتدب وعضو مجلس إدارة تنفيـذي للبنك. ويأتي معاوية إلـى مصر بخبرة واسـعة تمتد لأكثر مـن 30 عاماً في كافة مجالات العمـل المصرفـي، من ضمنها 17 عاماً فـي «مجموعة التجاري وفا بنـك»، حيث لعب دوراً فعّالاً في إدارة فـروع المجموعة في المغرب وأوروبا.

وحقـق معاوية نجاحات عديدة في إقليم أعمال البنك في أوروبا من خلال شبكة فروع تضم 73 فرعاً في 8 دول هي فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا، وهولندا، وسويسرا، ولندن وبلجيكا.

وينتقـل معاوية إلى منصبه الجديد آتياً من مؤسسـة «وفا كاش» الذي شـغل فيها منصب رئيس ومدير للشـركة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، وهي شركة تابعة بنسبة 100 % لـ «التجاري وفا بنك»، وتعمل في 10 دول، من ضمنها 7 دول في غرب أفريقيا، إضافة إلى دول السنغال، والكاميرون وتونس، وهي شركة متخصصة في تحويل الأموال والدفع والخدمات المصرفية لذوي الدخل المنخفض.

وأوضح «التجاري وفا بنك إيجيبت» في بيان «أن معاوية هو أيضاً رئيس مجلس إدارة مركز النقديات (مركز الدفع بين البنوك) وعضو مجلـس إدارة 5 شـركات تابعـة لـ «التجاري وفا بنـك»، وعضو المجموعـة المغربيـة للدفـع بواسطة الهاتف المحمول».

كما شـغل معاويـة مناصب إدارية عليا عـدة في «مجموعة التجـاري وفا بنك» في المغرب، مثل تولّيه منصـب نائب المدير العام، والمسـؤول عن الشركات التابعـة للتمويـل المتخصـص، ونائـب المدير العـام عن بنك معامـلات المجموعة، حيث إكتسـب خبرة كبيرة في مجال خدمات المعاملات البنكية الدولية (GTB).

كما عمل معاوية في مختلف القطاعات داخل المجالات المالية، ونجـح في إدارة مشـروعات بـارزة وضخمة، بالإضافـة إلى خبراته الطويلة في مجال التحول الرقمي وإدارة التغيير.

يُشـار إلـى أن معاوية حاصل على ماجسـتير في الهندسـة من Ecole Centrale de Paris.

الإسكوا: أكثر من نصف أرباب العمل في الأردن يعتقدون بإنخفاض إنتاجية الأشخاص ذوي الإعاقة

رغم الجهود التي تبذلها البلدان العربية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، إلاّ أنهم لا يزالون يُواجهون عقبات في توظيفهم، لمعالجة التحدّيات التي تواجهها هذه الفئة إستنادًا إلى الأوضاع على أرض الواقع، إضطلعت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بمسح للتعرُّف على رؤى أرباب العمل في شأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، صدرت نتائجه في تقرير لمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة.

وبحسب نتائج المسح، يرى أكثر من نصف أرباب العمل في الأردن الذين شملهم المسح، أن إنتاجية الأشخاص ذوي الإعاقة منخفضة، ولا يوجد فرق في النظرة بين أرباب العمل في القطاع الخاص والمسؤولين في القطاع العام في هذا الصدد. كما أن ما يزيد عن 80 % من المُجيبين على المسح من القطاع الخاص يرون أن الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة للحوادث والإصابات، بينما تنخفض هذه النسبة إلى الثلثين في القطاع العام. ويظنُّ ربع أرباب العمل في القطاع الخاص أن زبائنهم قد يشعرون بعدم الإرتياح بوجود أشخاص ذوي إعاقة.

ويؤثر نوع الإعاقة على فرص التوظيف، فالأشخاص المصابون بالصمم أو بضعف شديد بالسمع أو بإعاقات بصريّة، لديهم فرص أكبر للحصول على عمل في كل من القطاعين العام والخاص مقارنةً بالأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية.

في هذا السياق، حذّرت المشرفة على المسح في الإسكوا مهرينـاز العوضي من خطورة التمييز الذي يعانيه الأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية والذي يؤدي إلى إقصائهم عن العمل، مُرجعة ذلك إلى أسباب مثل غياب الترتيبات التي تُسهّل تواجدهم في مكان العمل والصورة النمطية السلبيّة تجاههم. ونبهت أيضاً إلى «أن نسبة توظيف النساء ذوات الإعاقة أقلّ من تلك المرتبطة بالرجال ذوي الإعاقة، ما يُضاعف التمييز ضد النساء».

ثلث السكان تحت خط الفقر رغم الزيادة في النمو

من جهة أخرى، يُتوقّع أن تشهد إقتصادات المنطقة العربيّة نمواً بنسبة 4.5 % في العام 2023 و3.4 % في العام 2024، مع الأخذ في الإعتبار التداعيات السلبيّة لجائحة «كوفيد – 19» والحرب في أوكرانيا على الإقتصاد العالمي، وذلك بحسب آخر نسخة من مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية التي أصدرتها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

وبحسب المسح، إرتفع التضخُّم في المنطقة ليصل إلى 14 % في العام 2022، لكنه من المتوقع أن ينخفض في العامين المقبلين ليصل إلى 8 % و4.5 % ، تواليا. وإرتفعت أيضاً مستويات الفقر في العام 2022 مقارنة بالسنوات الماضية ليصل عدد الفقراء إلى نحو 130 مليون شخص، أي ما يُمثل ثلث سكان المنطقة، بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا، وذلك وفق خطوط الفقر الوطنية. وهذه المستويات متوقع أن تستمر في الإرتفاع خلال العامين المقبلين لتصل إلى 36 % في العام 2024. وسجّلت المنطقة أيضاً أعلى معدّل بطالة عالمياً في العام 2022 بنسبة 12 % ، وقد يشهد إنخفاضاً طفيفاً في العام 2023 ليصل إلى 11.7 % في ضوء جهود إنعاش الإقتصادات بعد جائحة «كوفيد – 19».

«دافوس 2023»

تفاؤل بنمو الإقتصاد العالمي وتحفيز الطاقة المتجدّدة

ألقى إحتمال حدوث ركود عالمي وشيك بظلال طويلة على «دافوس 2023»، حيث إحتشد المشاركون في إفتتاح الإجتماع السنوي للمنتدى الإقتصادي العالمي، متوجسين من التكلفة المحتملة لإقتصاداتهم وأعمالهم. وتوقع ثلثا كبار الإقتصاديين في القطاعين العام والخاص، من قبل المنتدى الإقتصادي العالمي، حدوث ركود عالمي هذا العام (2023)، حيث إعتبر نحو 18 % من المستطلعين آراؤهم أنه «من المحتمل للغاية»، وهي نسبة تُعدّ أكثر من ضعف العدد في الإستطلاع السابق الذي جرى في سبتمبر/أيلول 2022.

وأجمع قادة العالم وممثلو الحكومات والنخب الإقتصادية في مؤتمر «دافوس 2023»، الذي إعتُبر واحداً من أهم وأصعب اللقاءات، على أهمية معالجة أزمة مزدوجة ضربت الإقتصاد العالمي، بدأت بجائحة كورونا في العام 2020، إذ لا يزال العالم مستمراً بالتعامل مع تبعاتها حتى تاريخه، ومن ثم حرب أوكرانيا وروسيا في 2022، والتي لا تزال تضيّق الخناق على إمكانية تعافي الإقتصاد العالمي وعودته لما كان عليه قبل كورونا.

وشارك في «دافوس 2023»، أكثر من 2500 شخصية، منها قرابة 52 رئيس دولة وحكومة، إذ تعقد نسخة هذا العام تحت عنوان «التعاون في عالم منقسم». وكشف المنتدى عن أبرز المخاطر التي تؤرق الإقتصاد العالمي خلال العامين المقبلين، بحسب تصنيف المنتدى الإقتصادي العالمي.

وكان المنتدى قد نشر أخيراً، تقريراً حول «المخاطر العالمية 2023»، والذي إستطلع فيه آراء مجموعة من الخبراء الإقتصاديين، حيث حدّد أبرز المخاطر التي تُواجه العالم خلال العامين المقبلين، في مقدمها الحرب الروسية في أوكرانيا، والمواجهة الجيو- إقتصادية بين الدول، والركود العالمي الذي يلوح في الأفق، وإرتفاع تكلفة المعيشة، فضلاً عن الفشل في تخفيف حدّة التغيّر المناخي والأضرار الهائلة التي تُخلّفها الظواهر البيئية الواسعة النطاق، إلى جانب أزمة وكوارث الموارد الطبيعية، والهجرة القسرية، والجرائم الإلكترونية، فضلاً عمّا أسماه التقرير «تآكل التماسك الإجتماعي».

من جانبه، أعلن رئيس المنتدى الإقتصادي العالمي بورغه برندي أن القمّة جرت «في ظل وضع جيوسياسي وجيوإقتصادي هو الأكثر تعقيداً منذ عقود. وقد ساهم تفشي وباء «كوفيد 19» والخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والهجوم الروسي على أوكرانيا في السنوات الأخيرة، في تزايد الشقاقات الجيوسياسية وتصاعد السياسات الحمائية».

ورأى مؤسس المنتدى كلاوس شواب أن «أحد الأسباب الرئيسية لهذه الشرذمة، هو نقص في التعاون، ما يؤدي إلى إعتماد سياسات قصيرة الأمد وأنانية» منددّاً بـ «حلقة مفرغة».

وناقش المؤتمر قضايا مهمة تتعلق بأزمتي الطاقة، والأمن الغذائي، ومعدّلات الفائدة المرتفعة وتأثيرها على إقتصادات الدول الناشئة، وكيف أدّت إلى زيادة نسب الفقر

عالمياً، وما ترتب عليها من إرتفاع في معدّلات الديون.

ومن المواضيع الأساسية المطروحة، التي ناقشها المشاركون في المنتدى، المناخ، إذ يسعى المنظّمون إلى أن تساعد المباحثات في التمهيد للمفاوضات العالمية المقبلة، في إطار مؤتمر الأطراف حول المناخ (كوب 28) المقرر عقده في نهاية السنة الجارية (2023) في دولة الإمارات العربية المتحدة.

البشرية قلقة من أزمتي الطاقة والأمن الغذائي ومعدّلات الفائدة المرتفعة وتأثيرها على إقتصادات الدول الناشئة وزيادة نسب الفقر وإرتفاع معدّلات الديون

النمو العالمي

ويوضح مسؤولون ماليون بارزون في المنتدى الإقتصادي العالمي في «دافوس »، إن من شأن إعادة فتح الصين، بعد إلغاء قيود مكافحة الجائحة، تعزيز النمو العالمي، بما يفوق التوقعات والمساعدة في تفادي كساد أوسع نطاقاً، حتى في ظل مكافحة أكبر الإقتصادات العالمية لتخطّي التباطؤ الإقتصادي.

وركّزت المناقشات، على الحرب في أوكرانيا ومستقبل التجارة العالمية بعد رفع القيود المرتبطة بالوباء في الصين. ورفعت الأخيرة، الكثير من أكثر القيود إنهاكاً، بعدما تخلّت عن سياسة «صفر كوفيد» الصارمة، ما عزّز الآمال بأن في وسع ثاني أكبر إقتصاد عالمي، إعادة إحياء النمو العالمي، حتى مع دخول الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وبريطانيا كساداً في الأيام المقبلة.

إعادة فتح الصين بعد إلغاء قيود مكافحة «كوفيد – 19» يُعزّز النمو العالمي بما يفوق التوقعات

وقالت لورا إم. تشا، رئيسة شركة هونغ كونغ للمقاصة وتبادل الأوراق المالية، للمؤتمر في دافوس في سويسرا: «إن إعادة فتح الصين يجب أن تكون الحدث الرئيسي، وستكون محفزاً رئيسياً للنمو»، مشيرة إلى «أن النمو سيرتفع في آسيا، لا في الصين فحسب، (ولكن أيضاً) في الهند وإندونيسيا، هذه كلّها إقتصادات ناشئة وقوية جداً».

من جهته، قال دوغلاس إل. بيترسون، رئيس شركة «ستاندرد آند بورز غلوبال» ورئيسها التنفيذي: «هناك حفاظ على المدّخرات وعزوف عن الطلب، لذا نعتقد أن الصين ستشهد نمواً قوياً جداً، وخصوصاً مع دخول أواخر العام الجاري 2023».

خطة أوروبية لمواجهة الصين وأميركا

من جانبها، ندّدت رئيسة المفوّضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين، في «دافوس»، بـ «المحاولات الشرسة» لـ «جذب القدرات الصناعية من أوروبا، وخصوصاً في مجال التكنولوجيا المرتبطة بالطاقة النظيفة، إلى الصين وأماكن أخرى عبر دعم الأسواق».

وأكّدت فون ديرلاين في كلمة ألقتها خلال المنتدى، أنه «لن نتردّد في فتح تحقيقات، إذا قدّرنا أن أسواقنا العامة أو أسواقاً أخرى، تتلقى دعماً مماثلاً».

كما قدّمت فون ديرلاين الخطوط العريضة لـ «الاتفاق الأخضر»، الذي سيُسهل كثيراً عملية مساعدة الصناعات الخضراء، والمشروعات على مستوى الإتحاد التي ستحصل على تمويل ضخم، بينما يسعى الإتحاد الأوروبي لتحقيق هدفه المتمثل في الوصول لنظام طاقة محايد للكربون في حلول العام 2050». وقالت: «إن الكتلة المكونة من 27 دولة، ستُصبح أكثر قوة في مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة من جانب واشنطن أو بيجينغ».

تحفيز الطاقة المتجدّدة

في هذا السياق، قال رئيس وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول: «إن الغزو الروسي لأوكرانيا، منح حافزاً إضافياً لدعم جديد للطاقة المتجددة، حيث إنضمت مخاوف في شأن أمن الإمدادات إلى مخاوف بيئية»، مشيراً إلى «أن الإستثمار في الطاقة النظيفة لا يزال متخلّفاً عن المطلوب»، مؤكداً «أن إنقطاع إمدادات النفط والغاز الطبيعي من روسيا، يعني أن المحرّك الأكبر لزيادة الطاقة المتجددة اليوم هو أمن الطاقة، لأن مصادر الطاقة المتجددة المحلية هي طاقة أوقات السلم».

وأشار بيرول إلى التقدُّم المحرز في التحوُّل إلى السيارات التي تعمل بالكهرباء، قائلاً إنها «كانت 3 % فقط من كل 100 سيارة بيعَت في العام 2019، لكنها وصلت إلى 13 % خلال العام الماضي»، مشيراً إلى «أن جميع السيارات الأخرى في الأسواق الرئيسية ستكون كهربائية في حلول العام 2030». علماً أن كل 1.50 دولار يُنفق على الإستثمار في الطاقة النظيفة، يُقابله دولار للإستثمار في الوقود الأحفوري. وختم بيرول قائلاً: «إذا أردنا الوصول إلى هدفنا، يجب أن تكون النسبة واحداً إلى تسعة».

في المحصّلة، لا شك في أن التضخم المرتفع الحالي، والنمو المنخفض، والديون المرتفعة، وبيئة التجزئة المرتفعة، تُقلّل من حوافز الإستثمارات اللازمة للعودة إلى النمو ورفع مستويات المعيشة للفئات الأكثر ضعفاً في العالم. علماً أن البنك الدولي كان قد خفّض توقعاته للنمو لعام 2023 إلى مستويات قريبة من الركود في العديد من البلدان، مع إشتداد تأثير رفع أسعار الفائدة من البنك المركزي، وإستمرار الحرب الروسية في أوكرانيا، وتعثُّر المحرّكات الإقتصادية الرئيسية في العالم.

يسعى الإتحاد الأوروبي للوصول إلى نظام طاقة محايد للكربون في حلول 2050

بنك مصر يرفع عائد الشهادة الإدخارية ذات الثلاث سنوات ليصل إلى 17.25 % سنوياً

رفع بنك مصر سعر عائد إصدار شهادة القمة لمدة 3 سنوات بعائد سنوي 17.25 % ويصرف العائد سنوياً، كما قرّرت لجنة الأصول والخصوم في البنك زيادة سعر العائد على شهادة القمة 3 سنوات ذات العائد الشهري لتصبح بعائد 16 % سنوياً بدلًا من 14 %. ويُطبق ذلك فقط للشهادات الجديدة أو المجددة تلقائيًا، وأصدر البنك ذات الشهادة بسعر 16.25 % سنوياً بدورية صرف العائد ربع سنوي، وأصدر البنك ذات الشهادة بسعر 16.50 % سنوياً بدورية صرف العائد نصف سنوي، ومتاح إسترداد قيمة الشهادة وفقاً لقواعد الإسترداد الخاصة بالشهادة.

ويُمكن شراء الشهادات من أي فرع من فروع البنك التي يصل عددها إلى أكثر من 800 فرع ووحدة مصرفية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، أو من خلال تطبيق الموبايل البنكي BM Online، وماكينات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها أكثر من 4000 ماكينة.

موافقة مبدئية من «أسواق المال» لـ «الكويت الدولي» KIB لتأسيس شركة

حصل بنك الكويت الدولي KIB على موافقة مبدئية لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد من هيئة أسواق المال لتأسيس شركة تمارس أنشطة أوراق مالية.

وحسب بيان لبورصة الكويت، فإن الموافقة تبدأ من 13 نوفمبر (تشرين الثاني) 2022 وتنتهي في 13 مايو (أيار) 2023؛ وذلك لإستيفاء المعايير التي تحدّدها الهيئة على تأسيس شركة مساهمة مقفلة برأسمال 45 مليون دينار.

وتُمارس تلك الشركة أنشطة أوراق مالية بينها مدير محفظة الإستثمار، ومستشار إستثمار، وأمين حفظ، ومدير نظام إستثمار جماعي، ووكيل إكتتاب.

يُشار إلى أن أرباح بنك الكويت الدولي KIB تقلّصت في الربع الثالث من العام 2022 بنسبة 50.1 % لتسجل نحو 784.19 ألف دينار، مقابل 1.57 مليوناً في الربع الثالث من العام 2021.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, with about 700 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019 and 2020 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the fifth year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking "

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM Phone 19888 بي إم فون

www.banquemisr.com

ورش عمل ودورات تدريبية لإتحاد المصارف العربية في 2022

نظم إتحاد المصارف العربية ورش عمل ودورات تدريبية عدة في العام 2022 كالتالي:

الأولى، دورة تدريبية عُقدت عبر التواصل المرئي لمدة أربعة أيام (ما بين 3/7/ 2022 و10 منه)، عن «**المعيار الدولي لحوكمة تكنولوجيا المعلومات COBIT 19**».

شارك في الدورة، 31 متخصصاً من 9 مصارف: من العراق: المصرف الدولي الإسلامي، ومصرف الجنوب الإسلامي، والمصرف الأهلي العراقي، ومصرف الإقتصاد للإستثمار والتمويل، والمصرف الوطني الإسلامي، ومن الكويت: بيت التمويل الكويتي، ومن لبنان: «بلوم بنك»، وبنك مصر لبنان، والإعتماد اللبناني.

حاضر فيها نادر قاحوش، الرئيس التنفيذي لمؤسسة أسفار للإستشارات والتدريب في الأردن، ومستشار في إدارة المخاطر وأمن المعلومات لعدد من مجالس إدارات مؤسسات مصرفية محلية وإقليمية.

والثانية، دورة تدريبية عُقدت حضورياً بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، لمدة ثلاثة أيام، (ما بين 2022/3/28، و30 منه)، في العاصمة السورية دمشق، عن «**الأمن السيبراني في المصارف: ممارسات وتقنيات**». شارك في الدورة 17 متخصصاً من 6 مصارف. حاضر فيها طوني شبلي، رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلوماتية لدى مجموعة الإعتماد اللبناني – لبنان.

والثالثة، ورشة عمل عُقدت حضورياً بالتعاون مع البنك المركزي العماني، لمدة ثلاثة أيام، (ما بين 2022/5/23، و25 منه)، في مسقط/ سلطنة عُمان، عن **The emerging challenges Facing the global compliance community & risk mitigation**.

شارك في الورشة، 38 متخصصاً من 16 مصرفاً ومؤسسة من مسقط (عُمان)، ومصرف واحد من السودان. حاضر فيها كل من: الدكتور فؤاد خليفة، رئيس مجموعة الإمتثال، مجموعة فرنسبنك، ومحمد داود، مدير تطوير الأعمال – الحوكمة والمخاطر والإمتثال – حلول الجرائم المالية – دبي، الإمارات العربية المتحدة، ولورين تاليرمان، (تقدم إستشارات الإمتثال في شأن ضوابط التصدير والعقوبات الإقتصادية وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة للعملاء المتنوعين جغرافياً وصناعياً)، وعلي الكاظمي، المتخصص في شؤون الحوكمة، والضرائب، والتأمين، المملكة المتحدة.

والرابعة، ورشة عمل عُقدت حضورياً بالتعاون مع إتحاد مصارف الكويت، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 2022/5/30، و2022/6/1)، في الكويت، عن «**الأمن السيبراني في المصارف: الممارسات والتقنيات**». شارك في الورشة 32 متخصصاً من 14 مصرفاً ومؤسسة من الكويت ومصرف واحد من مصر. حاضر فيها طوني شبلي، رئيس إدارة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلوماتية لدى مجموعة الإعتماد اللبناني – لبنان.

والخامسة، ورشة عمل عُقدت حضورياً بالتعاون مع مصرف سورية المركزي، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 5/30/ 2022، و1/6/2022)، في العاصمة السورية، دمشق، عن **LCR & NSFR**. وشارك في الورشة 27 متخصصاً من 14 مصرفاً من سورية. حاضر فيها روجيه أبي الحسن، رئيس إدارة المخاطر المالية والإستراتيجية لدى مجموعة الإعتماد اللبناني – لبنان.

والسادسة، ورشة عمل عُقدت حضورياً، لمدة يومين (ما بين 6/14/ 2022، و15 منه)، في العاصمة الأردنية، عمّان، عن **ILAAP & ICAAP** . شارك في الورشة 34 متخصصاً من 13 مصرفاً من الأردن ومصر وفلسطين والعراق. وحاضر فيها عدنان ناجي، مستشار إدارة الرقابة على المصارف – البنك المركزي الأردني.

والسابعة، ورشة عمل عُقدت عبر التواصل المرئي، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 7/4/ 2022 و6 منه)، عن «**الجوانب التطبيقية للخدمات المالية الرقمية**». شارك في الورشة 39 متخصصاً من 9 مصارف من مصر، واليمن، والعراق، والكويت، والسعودية، ولبنان وسورية. حاضر فيها نادر قاحوش، الرئيس التنفيذي لمؤسسة أسفار للإستشارات والتدريب في الأردن ومستشار في إدارة المخاطر وأمن المعلومات لعدد من مجالس إدارات مؤسسات مصرفية محلية وإقليمية.

والثامنة، ورشة عمل عُقدت حضورياً، لمدة أربعة أيام (ما بين 7/25/ 2022 و28 منه)، في قاعة إتحاد المصارف السوداني، في العاصمة السودانية، الخرطوم، عن «**كيفية إعداد وعرض القوائم المالية للمصارف وفق المعايير المحاسبية، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية**». شارك في الورشة 48 متخصصاً من 23 مصرفاً من السودان. حاضر فيها أحمد نبيل، نائب رئيس القطاع المالي ورئيس المحاسبة في بنك قطر الوطني الأهلي، في مصر.

والتاسعة، ورشة عمل عبر التواصل المرئي بالتعاون مع مصرف لبنان، لمدة يومين، (ما بين 4 و5/ 8/ 2022)، في المقر الرئيسي لإتحاد المصارف العربية – بيروت، حول «**أنظمة الدفع والخدمات الإلكترونية الحديثة في عصر التحول الرقمي**». شارك في الورشة 21 متخصصاً، من 10 مصارف من لبنان، والسودان، ومصر، والكويت والعراق.

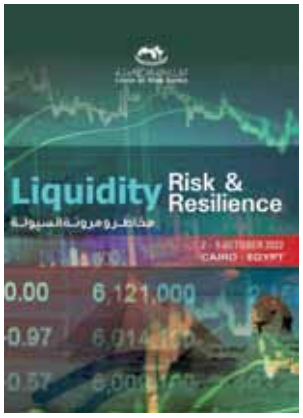

والعاشرة، ورشة عمل عُقدت حضورياً، لمدة أربعة أيام، (ما بين 9/2/ 2022، و5 منه)، في العاصمة المصرية القاهرة، حول **Liquidity & Risk Resilience**. شارك في الورشة 25 مشاركاً من مصر والسودان وليبيا. حاضر فيها كل من: عدنان ناجي، مستشار إدارة الرقابة على المصارف – البنك المركزي الأردني، وفادي فقيه، مسؤول مخاطر رئيسي سابق في مصارف تجارية لبنانية لنحو 26 عاماً، ومستشار رئيس مجلس الأدارة في بنك بيروت والبلاد العربية للحوكمة، المخاطر والإمتثال منذ حزيران/ يونيو 2021.

والحادية عشرة، ورشة عمل عُقدت حضورياً، لمدة ثلاثة ايام (ما بين 9/20/ 2022 و22 منه)، في إسطنبول، تركيا، عن **Basel IV: Finalizing the Global Regulatory Reforms**. شارك في الورشة 30 متخصصاً من 12 مصرفاً من البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، وليبيا، وفلسطين، والسودان والإمارات.

والثانية عشرة، ورشة عمل بالتعاون مع إتحاد مصارف الكويت، عُقدت حضورياً في العاصمة الكويت لمدة يومين، (ما بين 13/ 10/2022 و14 منه)، عن **Digital Banking**. شارك في الورشة نحو 57 متخصصاً، من 16 مصرفاً من الكويت، الأردن ومصر. حاضر فيها كل من الدكتور سميح كوملوك رائد الفكر في التكنولوجيا المالية Fintech، والدكتورة أراميتا راسل، مديرة البرنامج الإستراتيجي للبنوك، Starling Bank، ووسام إفرينغتون، الرئيس التنفيذي لشركة Engine، ذراع خدمة البرمجيات في البنوك.

والثالثة عشرة، ورشة عمل عُقدت حضورياً بالتعاون مع البنك المركزي العُماني، في مسقط عُمان لمدة ثلاثة أيام (ما بين 16 /10/ 2022، و18 منه)، عن: **Liquidity Risk & Resilience**. شارك في الورشة نحو 40 متخصصاً من 11 مصرفاً من مسقط (عُمان).

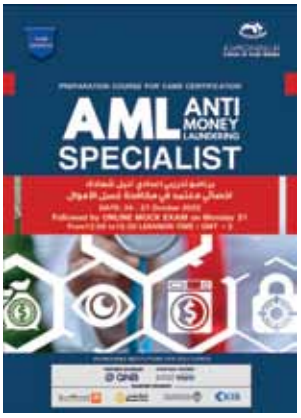

والرابعة عشرة، ورشة عمل عُقدت عبر التواصل المرئي، لمدة أربعة أيام (ما بين 24/10/2022 و27 منه) عن «**برنامج تدريبي إعدادي لنيل شهادة: أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال**». شارك في الورشة نحو 20 متخصصاً من 6 مصارف من لبنان، العراق ومصر. حاضر فيها كل من: كميل باخو، مستشار أعمال، (لبنان)، والدكتور داني نصار، رئيس مجموعة الإمتثال في بنك بيروت (لبنان).

الدكتور محمود محيي الدين:

أسواقُ الكربون الأفريقية فرصة جيدة للإستثمار في العمل المناخي

أكد الدكتور محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية، لمؤتمر أطراف إتفاقية الأمم المتحدة للتغيُّر المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة، «أن مبادرة أسواق الكربون الأفريقية تُمثّل فرصة جيدة للإستثمار وتمويل العمل المناخي في القارة وتعظيم مواردها بما يُحقق أهداف المناخ».

جاء ذلك خلال مشاركة الدكتور محمود محيي الدين في جلسة «مبادرة أسواق الكربون الأفريقية» ضمن فعاليات أسبوع أبو ظبي للإستدامة، في حضور داميلولا أوجونبيي، المدير التنفيذي لمؤسسة «الطاقة المستدامة للجميع» وممثلة الأمين العام للأمم المتحدة للطاقة المستدامة.

وقال د. محيي الدين: «إن مبادرة أسواق الكربون الأفريقية نتجت عن جهد جماعي كبير، وتم إطلاقها خلال مؤتمر الأطراف الـ 27 في شرم الشيخ، في حضور رؤساء دول وحكومات أفريقية، ما يعكس إهتمام أفريقيا بهذه الآلية المهمة لتمويل العمل المناخي في القارة».

وأوضح د. محيي الدين، «أن الدول الأفريقية إعتُمدت خلال المنتدى الإقليمي لتمويل المناخ في أفريقيا، الذي عُقد صيف العام 2022، من جانب الرئاسة المصرية لمؤتمر COP27 ورواد المناخ، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة في أديس أبابا، بحثت في آليات جديدة لتمويل العمل المناخي لديها، من ضمنها آلية مقايضة الديون بالإستثمار في الطبيعة والمناخ، كما ناقش المنتدى ضرورة إستخدام آليات التمويل المبتكر».

الدكتور محمود محيي الدين

وأفاد د. محيي الدين، «أن مبادرة أسواق الكربون الأفريقية تُساهم في تحقيق أهداف المناخ في القارة، سواء من ناحية تخفيف الإنبعاثات أو التكيُّف مع التغيُّر المناخي»، مشيراً إلى «أن أفريقيا لديها طموح كبير لمضاعفة رأس مال أسواق الكربون الأفريقية، وزيادة عدد الدول الأعضاء من 7 إلى 15 دولة في حلول مؤتمر الأطراف الـ 28 في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023».

وختم الدكتور محيي الدين مشيراً إلى «ضرورة إدراج أسواق الكربون وغيرها من أدوات التمويل المبتكر، ضمن آليات الإقتصاد السياسي في أفريقيا، للتغلُّب على الصعوبات في التحوُّل نحو آليات تمويل جديدة».

REVUE UBA

مجلة إتحاد المصارف العربية

Revue de l'Union Des Banques Arabes - Edition Française

OCTOBRE - 2022 NUMÉRO ZÉRO

L'UBA AU CŒUR DE LA FRANCOPHONIE

LE MAROC, PAYS HÔTE DES ASSEMBLÉES ANNUELLES 2023 DU GROUPE DE LA BANQUE MONDIALE ET DU FONDS MONÉTAIRE INTERNATIONAL

BANQUE PARTENAIRE

STB BANK

'White House Calls on Congress to 'Step Up Its Efforts on Crypto Regulation

Four senior U.S. officials in the Biden administration published a statement urging Congress to "step up its efforts" with respect to regulating the cryptocurrency market.

The officials – Brian Deese, director of the National Economic Council; Arati Prabhakar, director of the White House Office of Science and Technology Policy; Cecilia Rouse, chair of the Council of Economic Advisors; and National Security Advisor Jake Sullivan – wrote that Congress "should expand regulators' powers to prevent misuses of customers' assets … and to mitigate conflicts of interest."

Other suggestions for Congress in the statement included strengthening transparency and disclosure requirements for crypto companies, strengthening penalties for violations of illicit-finance rules, and working more closely with international law enforcement partners.

The officials also made suggestions about what Congress should not do in terms of crafting new crypto regulation, including "greenlight[ing] mainstream institutions, like pension funds, to dive headlong into cryptocurrency markets."

To do so, the officials warned, "would be a grave mistake" that "deepens ties between cryptocurrencies and the broader financial system."

Though the spectacular collapses of neither the ill-fated LUNA stablecoin nor the now-defunct crypto exchange FTX were directly named in the statement, the effects of both loomed large over the officials' guidance, which called 2022 "a tough year for cryptocurrencies" plagued by the implosion of "a so-called 'stablecoin' prompting a wave of insolvencies" and the subsequent downfall of "a major cryptocurrency exchange."

"Some cryptocurrency entities ignore applicable financial regulations and basic risk controls … In addition, cryptocurrency platforms often mislead consumers, have conflicts of interest, fail to make adequate disclosures, or commit outright fraud,» they wrote.

The White House's concerns – as well as its recommendations – echo similar remarks made by U.S. regulators, including Commodity Futures Trading Commission (CFTC) Commissioner Kristin Johnson, who called on Congress earlier this week to expand the CFTC's authority to conduct due diligence on crypto acquisitions.

However, the responsibility to regulate crypto does not fall only on congressional shoulders.

In their statement, the four officials said the Biden administration itself would be unveiling "priorities for digital assets research development, which will help the technologies powering cryptocurrencies protect consumers by default" in "the coming months."

"Safeguards will ensure that new technologies are secure and beneficial to all – and that the new digital economy works for the many, not just the few," they wrote.

Best Islamic Bank
For 2022

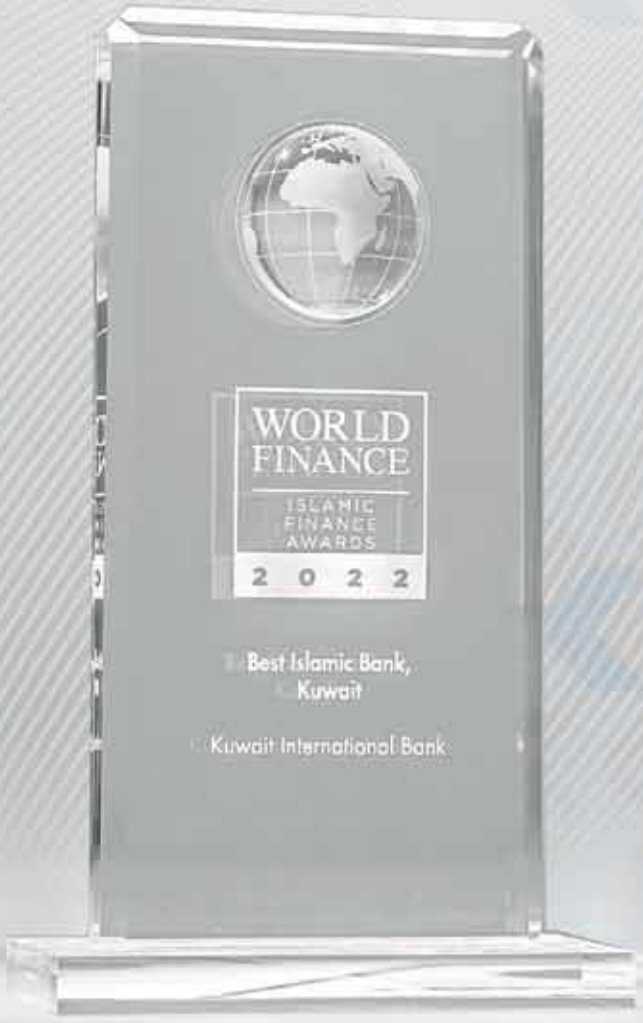

KIBpage kib.com.kw | 1 866 866

KIB
BANK FOR LIFE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2022

للعام السابع على التوالي

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة